جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

التقرير السنوي
الأربعون

40 YEARS
1978 - 2018

2018

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد

الأمير الحسين بن عبدالله المعظم

مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

يتكون مجلس إدارة الجمعية كما في نهاية عام 2018 من أصحاب السعادة والعطوفة التالية أسماؤهم:

- سعادة السيد هاني القاضي / بنك الاستثمار العربي الأردني / رئيس مجلس الإدارة
- سعادة السيد محمد موسى داود / البنك الأهلي الأردني / نائب رئيس المجلس
- سعادة السيد نعمة صباغ / البنك العربي / عضواً
- سعادة السيد عمار الصفدي / بنك الإسكان للتجارة والتمويل / عضواً
- سعادة السيد موسى شحادة / البنك الإسلامي الأردني / عضواً
- سعادة السيد كمال البكري / بنك القاهرة عمان / عضواً
- سعادة السيد منتصر الدواس / البنك الاستثماري / عضواً
- سعادة الدكتور عدنان الأعرج / بنك لبنان والمهجر / عضواً
- سعادة الآنسة نور جرار / سيتي بنك / عضواً
- عطوفة الدكتور ماهر الشيخ حسن / البنك المركزي الأردني / عضواً مراقباً

المدير العام:

الدكتور عدلي قندح

الأعضاء

تعتبر العضوية في الجمعية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن، وتتكون عضوية الجمعية كما في نهاية عام 2018 من البنوك التالية:

أولاً: البنوك الأردنية:

الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
1	البنك العربي	1930	www.arabbank.com.jo
2	البنك الأهلي الأردني	1956	www.ahli.com
3	بنك القاهرة عمان	1960	www.cab.jo
4	بنك الأردن	1960	www.bankofjordan.com
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	www.hbtf.com
6	البنك الأردني الكويتي	1977	www.jordan-kuwait-bank.com
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	www.ajib.com
8	البنك التجاري الأردني	1978	www.jcbank.com.jo
9	البنك الإسلامي الأردني	1978	www.jordanislamicbank.com
10	البنك الاستثماري	1989	www.investbank.jo
11	بنك ABC	1989	https://www.bank-abc.com/world/Jordan
12	بنك الاتحاد	1991	www.bankaletihad.com
13	بنك سوسيته جنرال / الأردن	1993	www.sgbj.com.jo
14	بنك المال الأردني	1996	www.capitalbank.jo
15	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	www.iiabank.com.jo
16	بنك صفوة الإسلامي	2009	www.safwabank.com

ثانياً: البنوك غير الأردنية:

الرقم	اسم العضو	سنة الترخيص	الموقع الالكتروني
1	البنك العقاري المصري العربي	1951	www.arakari.com.jo
2	مصرف الرافدين	1957	www.rafidain-bank.org
3	سيتي بنك	1974	www.citibank.com/jordan
4	بنك ستاندرد تشارترد	2002	www.standardchartered.com
5	بنك عودة	2004	www.bankaudi.com.jo
6	بنك الكويت الوطني	2004	www.nbk.com
7	بنك لبنان والمهجر	2004	www.blom.com.jo
8	مصرف الراجحي	2011	www.alrajhibank.com.jo

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	10
كلمة المدير العام	13
الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والأردنية خلال عام 2018	15
أ – خلاصة تطورات الاقتصاد العالمي والإقليمي	17
ب – التطورات الاقتصادية الاردنية خلال عام 2018	18
أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية	18
ثانياً: أداء المالية العامة	19
ثالثاً: أداء القطاع الخارجي	20
رابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية	21
خامساً: آفاق الاقتصادي الأردني في عام 2019	21
الفصل الثاني : التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2018	25
أولاً: تطورات السياسة النقدية خلال عام 2018	27
أ- قرارات البنك المركزي المرتبطة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2018	27
ب) مشاريع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني خلال عام 2018	28
ج- أهم التعاميم والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني خلال عام 2018	28
ثانياً: التطورات المصرفية خلال عام 2018	29
أ) تطور موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في الأردن	30
ب) موجودات ومطلوبات البنوك من العملات الأجنبية	32
ج) رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	33
د) التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	33
هـ) الودائع لدى البنوك المرخصة	36
و) مؤشرات المتانة المالية للبنوك	37
ز) هيكل أسعار الفائدة	37
ح) تقاص الشيكات	40
الفصل الثالث: أضواء على أبرز نشاطات وإنجازات الجمعية خلال عام 2018	43
أ– قضايا ودفاع	44
ب– الفعاليات والأنشطة التدريبية	52
1) ورش العمل	52
2) الدورات والبرامج التدريبية	60
3) فعاليات تدريبية أخرى	62
ج- نشاطات وأخبار أخرى	64
د- تغطيات خاصة	75
هـ- إصدارات جمعية البنوك خلال عام 2018	92
الفصل الرابع: البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات لعام 2018	95

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين،،،

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي الأربعون عن نشاطات الجمعية وإنجازاتها خلال عام 2018، وبياناتها المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31، إضافة لتقرير مدققي الحسابات الموجه لجمعيتكم الموقرة.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين،،،

استطاعت الجمعية تحقيق العديد من الإنجازات المهمة خلال عام 2018، والتي جاءت لتعكس رؤية وتطلعات مجلس الإدارة. حيث باشر مجلس الإدارة الجديد أعماله بوضع خطة استراتيجية طموحة لثلاث سنوات، تخدم البنوك الأعضاء وتلبي توقعاتهم بالمقام الأول، وتساهم في الدفاع عن القطاع المصرفي وترويج أدائه المتميز، وتشكل الموجه والمحرك لأعمال ونشاطات الجمعية خلال الدورة الحالية للمجلس. وقد ركزت الخطة الاستراتيجية للجمعية على ستة محاور أساسية هي رعاية مصالح البنوك الأعضاء، والأبحاث والمنشورات، والتدريب والتعليم، والعلاقات العامة، وتعزيز العلاقات بين البنوك، وتطوير وتحديث الجمعية وزيادة قدرتها وكفاءتها على خدمة البنوك الأعضاء. وقد حظيت هذه الخطة بدعم ومباركة جميع البنوك الأعضاء وتم إقرارها بالإجماع في الاجتماع غير العادي الذي تم عقده للهيئة العامة في شهر آب من العام الماضي.

فعلى صعيد رعاية مصالح البنوك الأعضاء تمكنت الجمعية من لعب دورٍ فاعلٍ في حشد الرأي وكسب التأييد للقضايا ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وخصوصاً فيما يتعلق بالتشريعات المختلفة التي تؤثر على البنوك مثل قوانين ضريبة الدخل، ومختلف التشريعات التجارية والمالية في المملكة. وتابعت الجمعية مشاريع القوانين المعدلة لقانون ضريبة الدخل وتم التواصل مع مختلف الفعاليات الاقتصادية في الأردن لبحث المواضيع والعلاقات المشتركة وأوجه تعزيز التعاون فيما بينها وبين القطاع المصرفي الأردني، والتشاور حول المنظومة الضريبية في الأردن وتوجهاتها المحتملة. وقام مجلس الإدارة بتمثيل الجمعية في الاجتماعات واللقاءات الحوارية مع الحكومة ومجلس النواب والتي عرض خلالها مطالب البنوك الأعضاء ووجهة نظرهم في قانون الضريبة والنظام الضريبي ككل، وقام بتعزيز مناقشاته من خلال دراسات تفصيلية حول مشاريع قانون الضريبة وأثرها السلبي على البنوك وعلى الاقتصاد الأردني. وحرصت الجمعية على التواصل المستمر مع البنوك للتشاور والتنسيق معها في جميع القضايا والمواضيع المطروحة حالياً وذات الاهتمام المشترك، والوصول لرؤية موحدة تعكس وجهة نظر البنوك وموقفها إزاء مختلف المواضيع التشريعية والقانونية والتنظيمية والرقابية.

وقد نظمت الجمعية في تشرين الأول 2018 احتفالاً بمناسبة مرور أربعين عاماً على تأسيسها، وتم خلال الحفل عرض أبرز الإنجازات والمبادرات والبرامج التي أطلقتها الجمعية منذ تأسيسها عام 1978، كما تخلل الحفل تكريماً لعددٍ من القيادات المصرفية اعترافاً بجهودِهم المتميزة في تطوير العمل المصرفي الأردني والعربي.

وبالنسبة للتدريب والتعليم، حرصت الجمعية خلال عام 2018 على تنظيم مجموعة متميزة من الفعاليات التدريبية والتي اتخذت شكل محاضرات تعريفية، وبرامج تدريبية، وورش عمل، وندوات متخصصة ورفيعة المستوى تناولت مواضيع فائقة الأهمية في البنوك وركزت على آخر وأحدث المستجدات ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

وبالنسبة لتعزيز العلاقات بين البنوك، قامت الجمعية خلال عام 2018 بعقد مجموعة من الاجتماعات واللقاءات والتي ضمت ممثلين عن البنوك الأعضاء. وتم الترتيب لعقد خلوة مصرفية والتي تم تنظيمها في مطلع العام 2019 بحضور رؤساء المجالس والإدارات العامة والتنفيذية في البنوك الأعضاء، وحضور محافظ البنك المركزي ونائبيه والإدارات العليا في البنك المركزي الأردني.

وفيما يتعلق بجانب العلاقات العامة، قامت الجمعية بإصدار عددٍ من البيانات والتصريحات الصحفية والتوضيحات التي تستهدف تزويد الرأي العام بالحقائق والأرقام والمعلومات الدقيقة وإزالة الغموض حول كل ما يثار عن البنوك الأعضاء. كما حرصت الجمعية على تمثيل القطاع المصرفي في مختلف الفعاليات المحافل والمؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية، وتقديم الكلمات وأوراق العمل التي تتعلق بمختلف مجالات العمل المصرفي في المملكة. وبتوجيهاتٍ من مجلس الإدارة، واستناداً إلى الخطة الاستراتيجية للجمعية، تعاقدت الجمعية مع شركة متخصصة في مجال العلاقات العامة لإطلاق مجموعة من الرسائل الإعلامية التي تستهدف ترويج القطاع المصرفي الأردني وعكس الصورة المشرقة له. كما تم إطلاق موقع إلكتروني جديد وعصري لجمعية البنوك في نهاية عام 2018. وتم إعداد وتنفيذ خطة لتطوير وتحديث مجلة البنوك، وإضافة مقابلات مع بعض الشخصيات المصرفية والاقتصادية. إلى جانب إضافة تقرير اقتصادي شهري شامل في المجلة بحيث يغطي مختلف التطورات المالية والمصرفية والاقتصادية في المملكة. وفيما يخص الدراسات والأبحاث، فقد حرصت الجمعية على تطويرها كماً ونوعاً لتغطي أهم مجالات العمل المصرفي ولتعكس التطورات المالية والمصرفية والاقتصادية في المملكة. وقد قامت الجمعية خلال عام 2018 بإصدار مجموعة متميزة من التقارير والكتيبات، وعددٍ من الدراسات والأبحاث المتخصصة والتي تم توزيعها على البنوك الأعضاء ومختلف الجهات ذات لعلاقة، ونشرها على موقع الجمعية الالكتروني.

إن هذا يمثل عرضاً سريعاً ومختصراً لأهم منجزات الجمعية خلال عام 2018، وستتابع الجمعية تنفيذ استراتيجيتها خلال العام المقبل بنفس الوتيرة والحماس لتحقيق كل ما فيه من خيرٍ لجميع بنوكنا الأعضاء.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين،،،

إن الجمعية إذا تحتفل بمناسبة مرور أربعين عام على تأسيسها، لتفخر بالإنجازات والقفزات الهائلة التي حققتها البنوك العاملة في الأردن خلال مسيرتها الطويلة والعريقة، وخصوصاً خلال الأربعين سنة الماضية. فقد ارتفع عدد البنوك في المملكة من 13 بنكاً عام 1978 إلى 24 بنكاً في عام 2018. وارتفع عدد فروع البنوك داخل المملكة من 98 فرع إلى أكثر من 820 فرع. وحققت موجودات البنوك في الأردن نمواً هائلاً من 637 مليون دينار عام 1978 إلى 50.9 مليار دينار في نهاية عام 2018، وارتفعت الودائع لدى البنوك من 449 مليون دينار إلى 33.8 مليار دينار، وارتفعت التسهيلات الائتمانية من 333 مليون دينار إلى 26.1 مليار دينار في عام 2018. كما استطاعت البنوك العاملة في الأردن المحافظة على متانتها واستقرارها، وتسجيل معدلات ربحية جيدة تعكس الأداء المتميز والكفوء لبنوكنا الأعضاء. وفي ختام كلمتي لا يسعني إلا أن أتقدم من كافة بنوكنا والبنك المركزي بخالص الشكر والتقدير على سرعة الاستجابة والتواصل الفعال وعلى دعمهم التام والمستمر للجمعية.

هاني القاضي

رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

أقر مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن في شهر آذار 2018 الخطة الاستراتيجية للجمعية للأعوام 2018-2021، والتي جاءت استكمالاً لنهج التخطيط الاستراتيجي للجمعية منذ عام 2010، ولتعكس رؤية وتطلعات مجلس الإدارة الجديد. وقد حرصت الجمعية خلال عام 2018 على متابعة وتنفيذ جميع الأهداف والمحاور الاستراتيجية التي تخص العام الأول للخطة على أكمل وجه، كما ستتابع الجمعية تنفيذ الأهداف والمحاور الاستراتيجية المتعلقة بالأعوام المقبلة.

وقد استمرت الجمعية خلال عام 2018 بمناقشة وبحث ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة من قبل البنوك الأعضاء، وذلك من خلال الجمعية واللجان الفنية المختصة فيها، والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية والتي أبدت استجابةً عالية تجاه الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك. كما تابعت الجمعية مختلف المواضيع المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية، والتشريعات المتعلقة بالجهاز المصرفي الأردني، والقطاع المالي والاقتصاد الكلي، وأصدرت دراسات وتوضيحات وبيانات صحفية تجاه العديد منها.

ففي مجال التدريب والتثقيف المالي والمصرفي، عقدت الجمعية سلسلة من الفاعاليات والأنشطة التدريبية والتي تضمنت 14 ورشة عمل و7 دورات وبرامج تدريبية، وجلستين تعريفيتين خلال عام 2018، تناولت موضوعات وقضايا ذات علاقة بالعمل المصرفي.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام 2018 مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. حيث قامت الجمعية بإصدار التقرير السنوي التاسع والثلاثون باللغتين العربية والانجليزية، وإصدار خمس كراسات من سلسلة كراسات الجمعية تناولت مواضيع متنوعة، إضافة لإصدار كتيب اضاءات على أبرز إنجازات ومبادرات وبرامج جمعية البنوك في الأردن بمناسبة مرور أربعين عاماً على تأسيس الجمعية، وكتيب إصدارات جمعية البنوك في الأردن خلال الفترة 2006-2018، وإصدار دراسة حول مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014: آثار تعديل القانون على البنوك والأفراد والاقتصاد الوطني.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الذين لم يألوا جهداً في دعم الجمعية بأفكارهم وخبراتهم المتميزة، وإلى كافة البنوك الأعضاء لتعاونهم المثمر مع الجمعية، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة العاملين بالجمعية على جهودهم المبذولة لتطوير أعمال الجمعية.

الدكتور عدلي قندح

المدير العام

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية العالمية والأردنية خلال عام 2018

أ - خلاصة تطورات الاقتصاد العالمي والإقليمي

- **الاقتصاد العالمي:** شهد نمو الاقتصاد العالمي تباطؤاً طفيفاً في عام 2018، حيث بلغ معدل النمو 3.7% مقارنة مع 3.8% في العام 2017. وقد جاء هذا التباطؤ في الاقتصاد العالمي كمحصلة لتراجع معدلات النمو في الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات النامية والناشئة بحدود 1%. ويتوقع أن يتراجع معدل النمو العالمي في عام 2019 إلى 3.5% وأن يتحسن قليلاً في عام 2020 ليصل إلى 3.6%.

- **الاقتصاديات المتقدمة:** تراجعت معدلات النمو في الاقتصاديات المتقدمة من 2.4% إلى 2.3% في عام 2018، وذلك بالرغم من ارتفاع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى 2.9% مقارنةً مع 2.2% في عام 2017. حيث انخفض معدل النمو في اليابان من 1.9% إلى 0.9% عام 2018، وتراجع النمو في منطقة اليورو من2.4% إلى 1.8%، وفي المملكة المتحدة من 1.8% إلى 1.4%، وفي كندا من 3.0% إلى 2.1%. فيما بقي معدل النمو في باقي الدول المتقدمة عند مستواه البالغ 2.8%. ويتوقع أن يتراجع معدل نمو الاقتصاديات المتقدمة إلى 2.0% في عام 2019 وإلى 1.7% في عام 2020، وذلك نتيجة تراجع توقعات النمو في الولايات المتحدة واليابان ومنطقة اليورو وكندا وباقي الاقتصاديات المتقدمة.

- **الاقتصاديات النامية والناشئة:** تراجع معدل النمو في الاقتصاديات النامية والناشئة من 4.7% إلى 4.6% في عام 2018، وذلك نتيجة انخفاض النمو في أوروبا الناشئة والنامية من 6.0% إلى 3.8%، وانخفضت في أمريكا اللاتينية والكاريبي من 1.3% إلى 1.1%. وتشير التوقعات بخصوص الاقتصاديات النامية والناشئة إلى أنها ستشهد تباطؤاً في عام 2019 لتصل معدلات النمو فيها إلى 4.5%، لكن سيتحسن الأداء الاقتصادي في عام 2020 ليصل إلى 4.9%.

- **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:** ارتفع معدل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2018 ليصل إلى 2.0% مقارنةً مع 1.8% في عام 2017. لكن تظهر التوقعات لعام 2019 ارتفاع معدلات النمو إلى 2.5%.

%	تقديرات		متوقع	
	2017	2018	2019	2020
العالم	**3.8**	**3.7**	**3.5**	**3.6**
الاقتصاديات المتقدمة	**2.4**	**2.3**	**2.0**	**1.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.2	2.9	2.5	1.8
منطقة اليورو	2.4	1.8	1.6	1.7
اليابان	1.9	0.9	1.1	0.5
المملكة المتحدة	1.8	1.4	1.5	1.6
كندا	3.0	2.1	1.9	1.9
باقي الاقتصاديات المتقدمة	2.8	2.8	2.5	2.5
الاقتصاديات النامية والناشئة	**4.7**	**4.6**	**4.5**	**4.9**
كومنولث الدول المستقلة	2.1	2.4	2.2	2.3
آسيا الصاعدة والنامية	6.5	6.5	6.3	6.4
أوروبا الناشئة والنامية	6.0	3.8	0.7	2.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1.3	1.1	2.0	2.5
الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان والباكستان	2.2	2.4	2.4	3.0
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	2.9	2.9	3.5	3.6
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	1.8	2.0	2.5	–

– المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، كانون الثاني 2019.

ب - التطورات الاقتصادية الاردنية خلال عام 2018

سجلت المؤشرات الأساسية للاقتصاد الوطني أداءً ضعيفاً خلال الفترة المنقضية من عام 2018، حيث تباطأ معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى 1.9% في عام 2018، وهو أقل من المعدل المسجل في العام السابق. كما ارتفع معدل التضخم إلى 4.5%، وارتفع معدل البطالة إلى 18.6%، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 48%، وانخفضت حوالات العاملين بنسبة طفيفة بلغت 1.1%. وأظهرت مؤشرات المالية العامة تراجع عجز الموازنة العامة بنسبة 2.7%، وارتفاع إجمالي الدين العام بنسبة 3.8% خلال عام 2018.

أما أداء القطاع الخارجي فقد أظهر تحسناً خلال عام 2018، حيث ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 3.5% وانخفضت المستوردات بنسبة 1.4%، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 4.2%.

وعلى صعيد المؤشرات النقدية والمصرفية، فقد حققت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية تراجعاً نسبته 5.9% عن مستوياتها المحققة في عام 2017. فيما سجلت مؤشرات القطاع المصرفي نمواً واضحاً على مختلف الأصعدة بما في ذلك نمو أرصدة الموجودات والتسهيلات والودائع.

وعلى الرغم من مما سبق، فتشير التوقعات بخصوص آفاق الاقتصاد الأردني لعام 2019 إلى تحسن الأداء الاقتصادي بشكلٍ عام، وانخفاض معدل التضخم، وتراجع عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، إضافة لارتفاع الاحتياطيات الأجنبية.

وفي السياق التالي سنستعرض أهم المؤشرات الاقتصادية الأردنية خلال عام 2018:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

- **النمو في الناتج المحلي الإجمالي:** تشير التقديرات الأولية إلى أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة بلغ 1.9% لعام 2018، وهو أقل بمقدار 0.2% عن المعدل المحقق في عام 2017 والبالغ 2.1%، مما يعكس تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في المملكة. ويشار في هذا الصدد أن تقديرات دائرة الإحصاءات العامة للنمو الاقتصادي في المملكة خلال عام 2018 تتراوح بين 2.25%- 2.0%، أما حسب خطاب قانون الموازنة العامة فإنه يبلغ 2.0%، بينما تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو بحوالي 2.3% لعام 2018.

%	2014	2015	2016	2017	2018
معدل النمو الاقتصادي (بأسعار السوق الثابتة)	3.4	2.6	2.0	2.1	1.9

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:** ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في عام 2018 ليصل إلى 124.7 نقطة بالمقارنة مع 119.3 نقطة في العام السابق، مما يعكس ارتفاع معدل التضخم في عام 2018 ليصل إلى 4.5%، مقارنةً مع معدل تضخم بلغ 3.3% في العام السابق.

%	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم	2.9	-0.9	-0.8	3.3	4.5

- **الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة:** انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية في نهاية عام 2018 بحوالي 218 نقطة أو ما نسبته 10.2% ليصل إلى 1908.8 نقطة، مقارنةً مع 2126.8 نقطة في نهاية عام 2017.

- **معدل البطالة:** بلغ معدل البطالة 18.6% خلال عام 2018، مقارنة مع 18.3% في عام 2017 و15.3% في عام 2016 و13.0% في عام 2015.

%	2015	2016	2017	2018
معدل البطالة	13.0%	15.3%	18.3%	18.6%

- **الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:** شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن انخفاضاً ملموساً خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 ليبلغ حوالي 533.5 مليون دينار مقارنةً مع 1024.1 مليون دينار في الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017، وهو ما يشكل انخفاضاً بنسبة 47.9%.

مليون دينار	2015	2016	2017	الثلاثة أرباع الأولى		التغير النسبي %
				2017	2018	
الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن	1,136.2	1,102.6	1,441.1	1,024.1	533.5	-47.9%

- **حوالات العاملين:** تشير البيانات الأولية المتعلقة بحوالات العاملين إلى أنها انخفضت بنسبة بلغت 1.1% في عام 2018 لتصل إلى 2606.3 مليون دينار مقارنةً مع 2635.4 مليون دينار في عام 2017.

مليون دينار	2015	2016	2017	2018	التغير النسبي %
حوالات العاملين	2,423.3	2,365.7	2,635.4	2,606.3	-1.1%

ثانياً: أداء المالية العامة

على صعيد أهم التطورات التي شهدتها المالية العامة، فيمكن إجمالها بالآتي:

- **عجز الموازنة:** انخفض عجز الموازنة العامة بعد المساعدات الخارجية خلال العام 2018 بنسبة 2.7% تقريباً ليصل إلى 727.6 مليون دينار، مقارنةً مع عجز مقداره 747.9 مليون دينار خلال العام 2017. وبهذا فقد شكل عجز الموازنة ما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018 مقارنةً بنسبة 2.6% في العام السابق.

مليون دينار	2014	2015	2016	2017	2018
اجمالي الايرادات والمساعدات الخارجية	7267.6	6796.8	7069.6	7425.3	7839.6
اجمالي الانفاق	7851.1	7722.7	7948.2	8173.2	8567.3
العجز قبل المساعدات	-1820.0	-1812.1	-1714.6	-1455.9	-1622.3
العجز بعد المساعدات	-583.5	-925.9	-878.6	-747.9	-727.6
العجز بعد المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	2.3	3.5	3.2	2.6	2.4

- **الدين العام الداخلي للحكومة المركزية:** ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية خلال العام 2018 بنسبة 5.3% ليصل إلى 16.22 مليار دينار مقارنةً مع 15.40 مليار دينار في نهاية 2017. وقد شكل الدين العام الداخلي ما نسبته 53.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018.

- **الدين العام الخارجي:** ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي خلال العام 2018 بنسبة 1.8% ليصل إلى 12.09 مليار دينار مقارنةً مع 11.87 مليار دينار في نهاية 2017. وقد شكل الدين الخارجي ما نسبته 40.2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2018.

- **إجمالي الدين العام:** ارتفع إجمالي الدين العام خلال العام 2018 بنسبة 3.8% ليصل إلى 28.31 مليار دينار، مقارنةً مع 27.27 مليار دينار في نهاية عام 2017. وقد شكل إجمالي الدين العام نسبة 94% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2018.

مليون دينار	2014	2015	2016	2017	2018
الدين العام الداخلي للحكومة المركزية	14,621.5	15,486.3	15,793.7	15,402.1	16,220.7
% من الناتج المحلي الاجمالي	57.5	58.1	57.5	53.3	53.9
رصيد الدين العام الخارجي	8,030.1	9,390.5	10,299.0	11,867.2	12,087.5
% من الناتج المحلي الاجمالي	31.6	35.3	37.0	41.1	40.2
إجمالي الدين العام	22,651.6	24,876.8	26,092.7	27,269.2	28,308.3
% من الناتج المحلي الاجمالي	89.0	93.4	93.8	94.3	94.0

ثالثاً: أداء القطاع الخارجي

على صعيد القطاع الخارجي فقد شهد التطورات التالية:

- **الصادرات:** ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال العام 2018 بنسبة 3.5% لتصل إلى حوالي 5518 مليون دينار مقارنةً مع 5333 مليون دينار خلال العام 2017. وقد جاء الارتفاع في الصادرات الكلية نتيجة نمو الصادرات الوطنية بنسبة 3.6%، ونمو المعاد تصديره بنسبة 2.6% خلال العام 2018 مقارنةً مع العام 2017.

- **المستوردات:** انخفضت المستوردات بنسبة 1.4% خلال العام 2018 لتصل إلى 14353 مليون دينار، مقارنةً مع 14553 مليون دينار خلال العام 2017.

- **العجز التجاري:** نتيجة نمو الصادرات الكلية وانخفاض المستوردات، فقد انخفض عجز الميزان التجاري خلال العام 2018 بنسبة 4.2% ليصل إلى 8834 مليون دينار، مقارنةً مع عجز مقداره 9220 مليون دينار في نهاية العام 2017.

مليون دينار	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات الوطنية	5163.0	4797.6	4396.5	4504.2	4668.4
المعاد تصديره	790.2	763.8	963.0	828.9	850.1
الصادرات الكلية	5953.2	5561.4	5359.5	5333.1	5518.5
المستوردات	16280.2	14537.2	13720.4	14553.7	14353.2
الميزان التجاري	-10326.9	-8975.8	-8360.8	-9220.6	-8834.7

رابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

وفيما يتعلق بأبرز التطورات التي شهدها القطاع النقدي والمصرفي، فقد كانت كما يلي:

- **السيولة المحلية:** ارتفعت السيولة المحلية (ع2) في نهاية عام 2018 بمقدار 402 مليون دينار أو ما نسبته 1.2% لتصل إلى 33.36 مليار دينار تقريباً، مقارنةً مع 32.96 مليار دينار في نهاية عام 2017.

- **الاحتياطيات الأجنبية:** انخفضت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية عام 2018 لتصل إلى 11.52 مليار دولار مقارنةً مع 12.25 مليار دولار في نهاية عام 2017، وبهذا تكون الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي قد انخفضت بحوالي 729 مليون دولار، أو ما نسبته 5.9% عن مستواها المسجل في نهاية عام 2017. ويعتبر هذا المستوى من الاحتياطيات كافياً لتغطية مستوردات المملكة لحوالي 6.3 شهر.

مليون دولار أمريكي	2014	2015	2016	2017	2018
احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية	14078.8	14153.5	12883.1	12252.5	11523.6
تغطيتها للمستوردات (بالشهر)	7.1	8.3	7.4	6.9	6.3

- **موجودات البنوك المرخصة:** سجل رصيد موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2018 ارتفاعاً بنسبة 3.6% ليصل إلى 50.9 مليار دينار، مقارنةً مع 49.1 مليار دينار في نهاية عام 2017.

- **رأس المال والاحتياطيات والمخصصات:** ارتفع رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك المرخصة بنسبة 3.6% في نهاية عام 2018 ليصل إلى 7836 مليون دينار، مقارنةً مع 7564 مليون دينار في نهاية عام 2017.

- **التسهيلات الائتمانية:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2018 بمقدار 1371 مليون دينار أو ما نسبته 5.5% لتصل إلى 26.1 مليار دينار، مقارنةً مع 24.7 مليار دينار في نهاية عام 2017.

- **الودائع:** ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2018 بنسبة 2.0% ليصل إلى 33.8 مليار دينار، مقارنةً مع 33.2 مليار دينار في نهاية عام 2017.

مليون دينار	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الموجودات	44868.1	47133.2	48383.5	49102.5	50893.2
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	6773.7	7107.8	7261.2	7564.2	7836.4
اجمالي التسهيلات الائتمانية	19274.5	21103.5	22905.8	24736.8	26108.1
اجمالي الودائع	30261.0	32598.5	32900.0	33197.7	33848.1

خامساً: آفاق الاقتصادي الأردني في عام 2019

على الرغم من التحديات التي واجهها الاقتصاد الأردني في عام 2018، إلا أن النظرة المستقبلية لعام 2019 تعكس وجود توقعات إيجابية ترتبط بتوفر مجموعة من العوامل التي قد تحسن الأداء الاقتصادي الكلي، ومنها إعادة فتح الحدود مع العراق واتفاقيات التجارة والاستثمار المتعلقة بها، وتمديد وتوسيع اتفاقية التجارة مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الجهود الأخرى المبذولة لتخفيض تكلفة توليد الطاقة. وجميع هذه العوامل تبشر بانتعاش مستقر في العديد من النواحي وأهمها الاستثمار، والتصدير، والقدرة التنافسية، والنمو الاقتصادي.

وقد تضمن تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر تشرين الثاني 2018، على العديد من التوقعات المتعلقة بالاقتصاد الأردني وأهمها ما يلي:

- ستشهد معدلات النمو الاقتصادي في الأردن بعض التحسن في عام 2019 لتصل إلى 2.5%، مقارنةً مع معدل نمو 2.3% في عام 2018.
- من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم 2.3% في عام 2019 مقارنةً مع 4.5% في عام 2018.
- سيحقق عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعض التحسن في عام 2019 ليبلغ 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع نسبة 2.9% في عام 2018.
- سينخفض عجز الميزان التجاري إلى حوالي 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 مقارنةً مع عجز نسبته 9.6% في عام 2018.
- وفقاً لاتفاقية الأردن مع صندوق النقد الدولي، فمن المفروض أن ترتفع احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2019 إلى 14 مليار دولار.

الفصل الثاني

التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2018

أولاً: تطورات السياسة النقدية خلال عام 2018

أ) قرارات البنك المركزي المرتبطة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2018

- **رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية 25 نقطة في شهر آذار 2018**

قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي، رفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك وأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كافة بواقع 25 نقطة أساس اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2018/3/25، لتصبح كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي (CBJ Main Rate) 4.25% سنوياً.
- سعر فائدة نافذة الايداع للدينار لليلة واحدة 3.25% سنوياً.
- سعر فائدة اتفاقيات اعادة الشراء لليلة واحدة 5.00% سنوياً.
- سعر فائدة إعادة الخصم 5.25% سنوياً.

في حين أبقى البنك المركزي الأردني على أسعار الفائدة التي يتقاضاها على برنامج دعم القطاعات الاقتصادية (برنامج السلف متوسطة الأجل للبنوك) كما هو عند 1.75% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و1.00% للمشاريع في باقي المحافظات.

- **رفع سعر الفائدة على نافذة الإيداع للدينار بواقع 25 نقطة في شهر حزيران 2018**

قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني رفع سعر فائدة نافذة الإيداع بالدينار لليلة واحدة بواقع 25 نقطة أساس اعتباراً من يوم الثلاثاء 2018/6/19، ليصبح 3.50% سنوياً.

كما قررت اللجنة الإبقاء على باقي أسعار الفائدة الرئيسة على أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني كما هي دون تغيير.

ويهدف قرار رفع سعر فائدة نافذة الإيداع إلى تعزيز الاستقرار النقدي والمالي في المملكة وزيادة جاذبية الأدوات المحررة بالدينار الأردني مقابل العملات الأخرى، كما ويهدف الإبقاء على أسعار الفائدة الرئيسية الأخرى دون تغيير إلى تعزيز توجه البنك المركزي الأردني الرامي إلى المساهمة في حفز النمو الاقتصادي وذلك من خلال مواصلة توفير السيولة للبنوك بكلف مناسبة تعكس هذا الهدف.

كما جاء قرار الإبقاء على أسعار فائدة برنامج البنك المركزي الأردني لدعم القطاعات الاقتصادية "برنامج منح سلف متوسطة الأجل" دون تغيير، بهدف تخفيف كلف التمويل على المشاريع المستفيدة بما يسهم في تعزيز دورها في حفز النمو الاقتصادي ودفع عجلة التشغيل.

- **رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة في شهر تشرين الأول 2018**

قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة رفع سعر الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة أساس اعتباراً من يوم الإثنين الموافق 2018/10/1، لتصبح كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي (CBJ Main Rate) 4.50% سنوياً.
- سعر فائدة نافذة الايداع للدينار لليلة واحدة 3.75% سنوياً.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة 5.25% سنوياً.

- سعر فائدة اعادة الخصم 5.50% سنوياً.

وبهدف الاستمرار في توفير بيئة محفزة للنشاط الاقتصادي وبخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، قررت اللجنة الإبقاء على أسعار فائدة السلف الممنوحة ضمن برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية دون تغيير عند 1.75% للمشاريع داخل العاصمة، و1% للمشاريع في باقي المحافظات.

كما قررت اللجنة توسيع مظلة البرنامج ليشمل كل من قطاعات الصحة، النقل (شركات النقل) والتعليم (التدريب المهني والفني والتقني)، إلى جانب القطاعات الأخرى المشمولة في البرنامج وهي قطاعات الصناعة، السياحة، الزراعة، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا المعلومات والاستشارات الهندسية. ويأتي هذا القرار للمساهمة في الجهود الوطنية لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية ورفع مستوى تنافسيتها في سوق العمل المحلي وأسواق العمل الخارجية، هذا بالإضافة إلى المساهمة في رفع جودة الخدمات الصحية وخدمات النقل المقدمة للمواطنين بما يسهم في تحسين مستوى معيشتهم.

- **رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة في شهر كانون الأول 2018**

قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي رفع سعر الفائدة بواقع 25 نقطة أساس على أدوات السياسة النقدية، وذلك اعتباراً من يوم الإثنين الموافق 2018/12/24، لتصبح كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي (اتفاقيات اعادة الشراء لأجل اسبوع) 4.75% سنوياً.
- سعر فائدة نافذة الايداع للدينار لليلة واحدة 4.00% سنوياً.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة 5.50% سنوياً.
- سعر إعادة الخصم 5.75% سنوياً.

كما قررت اللجنة الإبقاء على سعر فائدة برنامج التمويل الميسر المقدم من البنك المركزي للقطاعات الاقتصادية عند 1.75% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و1% للمشاريع في باقي المحافظات، وذلك بهدف ضمان استمرار توفير أموال قابلة للإقراض من قبل البنوك للقطاعات المستهدفة في البرنامج بكلف منخفضة وملائمة للاقتصاد الأردني ولتعزيز البيئة الاستثمارية الملائمة لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

ب) مشاريع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني خلال عام 2018

- قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 2018/1/7 بمخاطبة جمعية البنوك بخصوص نية البنك المركزي تعديل الفقرة (د/6) من الفصل الأول من تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) تاريخ 2012/10/31، وطلب من الجمعية دراسة التعديل المقترح أعلاه والاستئناس برأي البنوك العاملة في الأردن وتزويد البنك المركزي بتلك الملاحظات. وقد قامت الجمعية بمخاطبة البنوك الأعضاء والطلب منهم تزويد الجمعية بأي ملاحظات أو مقترحات، ومن ثم قامت الجمعية بتجميع وتوحيد الملاحظات والمقترحات التي أبدتها البنوك الأعضاء. كما طلبت الجمعية من البنك المركزي عقد اجتماع يضم المعنيين في البنك المركزي والبنوك الأعضاء لمناقشة مقترحات وملاحظات البنوك والإجابة على استفساراتها قبل قيام البنك المركزي الأردني بإصدار التعديل النهائي على المادة (6/د) من تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية. وقد استجاب البنك المركزي لطلب الجمعية وقام بعقد اجتماع ناقش من خلاله حيثيات وتفاصيل التعديل المذكور، وأجاب من خلاله على استفسارات البنوك حول الموضوع.

- قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 2018/5/9 بمخاطبة جمعية البنوك وطلب ملاحظاتها على تعليمات التوثق المحكم من العميل لعمليات الدفع الإلكتروني، وبناءً عليه قامت الجمعية بمخاطبة البنوك الأعضاء والطلب منهم تزويد الجمعية بملاحظاتهم على

التعليمات، ومن ثم قامت الجمعية بتجميع وتوحيد الملاحظات والمقترحات التي أبدتها البنوك الأعضاء وإرسالها للبنك المركزي الأردني.

- قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 18 كانون الأول 2018 بمخاطبة الجمعية والطلب منها دراسة مشروع "تعليمات الجوائز المرتبطة بحسابات التوفير" والاستئناس برأي البنوك الأعضاء، وتزويد البنك المركزي الأردني برأي موحود حولها. وقد قامت الجمعية بتعميم مشروع التعليمات على البنوك الأعضاء لاستمزاج آرائها وملاحظاتها، ومن ثم قامت بتجميع تلك الملاحظات وتوحيدها في شكل رأي موحد يعكس وجهة نظر جميع البنوك الأعضاء في مشروع تعليمات الجوائز المرتبطة بحسابات التوفير، وقامت بإرسال تلك الملاحظات للبنك المركزي الأردني.

ج) أهم التعاميم والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني خلال عام 2018

قام البنك المركزي الأردني خلال عام 2018 بإصدار مجموعة من التعاميم والتعليمات المتعلقة بالجهاز المصرفي الأردني، ومنها ما يلي:

- تعليمات رأس المال التنظيمي وفقاً للمعيار المعدل رقم (15) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) رقم (2018-72) تاريخ 2018/2/4.
- تعليمات أجهزة الصراف الآلي رقم (2018-6) تاريخ 2018/4/11.
- تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) رقم (2018-13) تاريخ 2018/6/6.
- تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالبنوك المرخصة رقم (2018-14) تاريخ 2018/6/26.
- تعليمات التعامل بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة الرئيسية على أساس الهامش لصالح العملاء رقم (2018-16) تاريخ 2018/7/18.
- الدليل الإرشادي للحوسبة السحابية.
- تعميم الى البنوك العاملة رقم (27/3/2502) تاريخ 2018/2/15 بخصوص تعديل المادة (6/د) من تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012-56) تاريخ 2012/10/31.
- تعميم رقم (16722/1/10) تاريخ 2018/12/16 بخصوص تجاوز المدة المحددة في البند (9/ب) من تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية لعملاء التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى.

ثانياً: التطورات المصرفية خلال عام 2018

حققت المؤشرات المصرفية للبنوك العاملة في الأردن تطورات ملموسة خلال عام 2018، حيث ارتفعت الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية خلال عام 2018، كما حقق رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك العاملة في الأردن نمواً بنسبة 3.6%، وأظهرت مؤشرات المتانة المالية القوة والسلامة المالية للبنوك العاملة في الأردن. وفيما شهدت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ارتفاعاً خلال عام 2018، وارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل، فقد انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف.

كما أظهرت أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجودبير) ارتفاع أسعار الفائدة لجميع الاستحقاقات خلال عام 2018.

وشهدت الشيكات المقدمة للتقاص انخفاضاً من حيث العدد والقيمة خلال عام 2018 مقارنةً مع العام 2017. فيما انخفضت الشيكات المعادة من حيث العدد وارتفعت من حيث القيمة في عام 2018 مقارنةً مع عام 2017.

وفيما يلي نستعرض تفاصيل التطورات المصرفية خلال عام 2018.

أ) تطور موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في الأردن

سجل رصيد موجودات / مطلوبات البنوك المرخصة في نهاية عام 2018 ارتفاعاً بنسبة 3.65% ليصل إلى 50.89 مليار دينار مقارنةً مع 49.10 مليار دينار في نهاية عام 2017.

1) الموجودات المحلية

ارتفعت الموجودات المحلية للبنوك المرخصة في نهاية عام 2018 بمقدار 1891.8 مليون دينار (4.35%) عن مستواها في نهاية عام 2017، ليصل بذلك رصيد الموجودات المحلية للبنوك المرخصة إلى 45.33 مليار دينار مقارنةً مع 43.44 مليار دينار في نهاية عام 2017.

وقد جاء الارتفاع في الموجودات المحلية نتيجة ارتفاع الديون على القطاع الخاص (المقيم) بحوالي 1170.9 مليون دينار، أو ما نسبته 5.2%، لتصل إلى 23.7 مليار دينار في نهاية عام 2018، بالإضافة الى ارتفاع الديون على القطاع العام بحوالي 888.2 مليون دينار وبنسبة 8.6% ليصل الى 11.18 مليار دينار في نهاية عام 2018، في حين انخفض بند الاحتياطيات بحوالي 802 مليون دينار، أو ما نسبته 13.7%، لتصل إلى 5.05 مليار دينار مقارنة مع 5.85 مليار دينار بنهاية العام 2017، والناتجة أساساً عن انخفاض أرصدة البنوك لدى البنك المركزي بالدينار الأردني بحوالي 798 مليون دينار وبنسبة 14.9%.

2) الموجودات الأجنبية

انخفضت الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة بحوالي 101.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.79% في نهاية عام 2018 مقارنةً بمستواها في نهاية عام 2017، ليسجل بذلك رصيد الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة 5.56 مليار دينار مقارنةً مع 5.66 مليار دينار في نهاية عام 2017.

وقد جاء الانخفاض في الموجودات الأجنبية نتيجة انخفاض كل من أرصدة لدى بنوك في الخارج بمقدار 228.1 مليون دينار (5.61%)، ومحفظة الأوراق المالية (غير مقيم) بمقدار 8.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.1% عن العام 2017، وانخفاض الموجودات الأجنبية الأخرى بمقدار 60.1 مليون دينار أو ما نسبته 43.58% مقارنة مع العام 2017، بالمقابل ارتفع بند النقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية) بمقدار 40.1 مليون دينار او ما نسبته 19.9% بالإضافة الى ارتفاع التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 155.1 مليون دينار أو ما نسبته 31%.

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

مليون دينار	2017	2018	قيمة التغير	نسبة التغير%
	الموجودات			
الموجودات الأجنبية	**5661.7**	**5560.6**	**-101.1**	**-1.79%**
نقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية)	201.6	241.7	40.1	19.89%
أرصدة لدى بنوك في الخارج	4064.8	3836.7	-228.1	-5.61%
محفظة الأوراق المالية (غير مقيم)	757.2	749.1	-8.1	-1.07%
التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير مقيم)	500.2	655.3	155.1	31.01%
موجودات أجنبية أخرى	137.9	77.8	-60.1	-43.58%
الموجودات المحلية	**43440.8**	**45332.6**	**1891.8**	**4.35%**
الديون على القطاع العام	10292.6	11180.8	888.2	8.63%
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	22502.9	23673.8	1170.9	5.20%
الديون على المؤسسات المالية	302.9	372.0	69.1	22.81%
الاحتياطيات	5850.5	5048.5	-802.0	-13.71%
أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية)	840.1	857.5	17.4	2.07%
موجودات أخرى	3651.8	4200.0	548.2	15.01%
إجمالي الموجودات	**49102.5**	**50893.2**	**1790.7**	**3.65%**
	المطلوبات			
ودائع تحت الطلب	**8444.5**	**7952.7**	**-491.8**	**-5.82%**
مؤسسات عامة غير مالية	30.4	26.7	-3.7	-12.17%
البلديات والمجالس القروية	21.6	25.3	3.7	17.13%
المؤسسات المالية	64.2	111.0	46.8	72.90%
مؤسسة الضمان الاجتماعي	66.5	73.4	6.9	10.38%
القطاع الخاص (مقيم)	8261.8	7716.3	-545.5	-6.60%
ودائع التوفير ولأجل	**20161.6**	**21106.4**	**944.8**	**4.69%**
مؤسسات عامة غير مالية	220.0	219.0	-1.0	-0.45%
البلديات والمجالس القروية	58.2	50.7	-7.5	-12.89%
المؤسسات المالية	245.3	279.2	33.9	13.82%
مؤسسة الضمان الاجتماعي	983.6	1329.3	345.7	35.15%
القطاع الخاص (مقيم)	18654.5	19228.2	573.7	3.08%
المطلوبات الأجنبية	**6799.1**	**7369.7**	**570.6**	**8.39%**
ودائع الحكومة المركزية	**955.9**	**946.8**	**-9.1**	**-0.95%**
الاقتراض من البنك المركزي	**527.4**	**753.8**	**226.4**	**42.93%**
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	**7564.2**	**7836.4**	**272.2**	**3.60%**
المطلوبات الأخرى	**4649.8**	**4927.4**	**277.6**	**5.97%**
إجمالي المطلوبات	**49102.5**	**50893.2**	**1790.7**	**3.65%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

ب) موجودات ومطلوبات البنوك من العملات الأجنبية

ارتفعت موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية من 10.16 مليار دينار عام 2017 إلى 10.68 مليار دينار عام 2018، والتي تشكل نسبة ارتفاع مقدارها 5.04% عن رصيد العام السابق. وقد نجم هذا الارتفاع أساساً عن ارتفاع بند محفظة الأوراق المالية بقيمة 472.6 مليون دينار (25.09%).

موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2017	2018	التغير	نسبة التغير%
النقد في الصندوق	201.6	241.7	40.1	19.89%
أرصدة لدى البنك المركزي	840.1	857.5	17.4	2.07%
أرصدة لدى البنوك	4454.5	4086	-368.5	-8.27%
محفظة الأوراق المالية	1883.6	2356.2	472.6	25.09%
التسهيلات الائتمانية	2524.5	2840.5	316	12.52%
أخرى	259.6	294.5	34.9	13.44%
الموجودات من العملات الأجنبية	**10163.9**	**10676.4**	**512.5**	**5.04%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

أما مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية فقد ارتفعت بحوالي 988.7 مليون دينار لتصل إلى 11.25 مليار دينار في عام 2018 والتي تشكل نسبة ارتفاع تبلغ 9.64% عن العام السابق.

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2017	2018	التغير	نسبة التغير%
ودائع العملاء	7555.5	8180.5	625.0	8.27%
الحكومة المركزية	121.1	122.9	1.8	1.49%
المؤسسات العامة	21.3	42.4	21.1	99.06%
مؤسسات مالية غير مصرفية	17.0	27.9	10.9	64.12%
قطاع خاص	7396.1	7987.3	591.2	7.99%
التأمينات النقدية	432.5	519.6	87.1	20.14%
ودائع البنوك	1957.6	2190.3	232.7	11.89%
أخرى	313.9	357.8	43.9	13.99%
المطلوبات من العملات الأجنبية	**10259.5**	**11248.2**	**988.7**	**9.64%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

ج) رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

حقق رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك العاملة في الأردن نمواً بنسبة 3.6% في نهاية عام 2018 ليصل إلى 7836.4 مليون دينار، مقارنةً مع 7564.2 مليون دينار في نهاية عام 2017.

د) التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

ارتفع الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة من 24.74 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى 26.11 مليار دينار في نهاية عام 2018، وبارتفاع مقداره 1371.3 مليون دينار أو ما نسبته 5.54%.

واتخذت معظم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن شكل القروض والسلف والتي شكلت حوالي 65% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، بينما شكلت ذمم البنوك الإسلامية 21.7% من إجمالي التسهيلات، أما الجاري مدين فقد شكل 11.8%، فيما بلغت حصة الكمبيالات والإسناد المخصومة 0.9%. ويشار في هذا الصدد أن بطاقات الائتمان لم تشكل سوى 0.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أنواعها

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أنواعها	2017		2018		نسبة التغير %
	مليون دينار	الأهمية النسبة %	مليون دينار	الأهمية النسبة %	
جاري مدين	2672.4	10.80%	3082.2	11.81%	15.33%
قروض وسلف	16364.7	66.16%	16962.1	64.97%	3.65%
كمبيالات وإسناد مخصومة	207.2	0.84%	242.7	0.93%	17.13%
ذمم بنوك إسلامية	5340.1	21.59%	5653.8	21.66%	5.87%
بطاقات الائتمان	152.4	0.62%	167.3	0.64%	9.78%
إجمالي التسهيلات الائتمانية	**24736.8**	**100.00%**	**26108.1**	**100.00%**	**5.54%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أنواعها في نهاية عام 2018

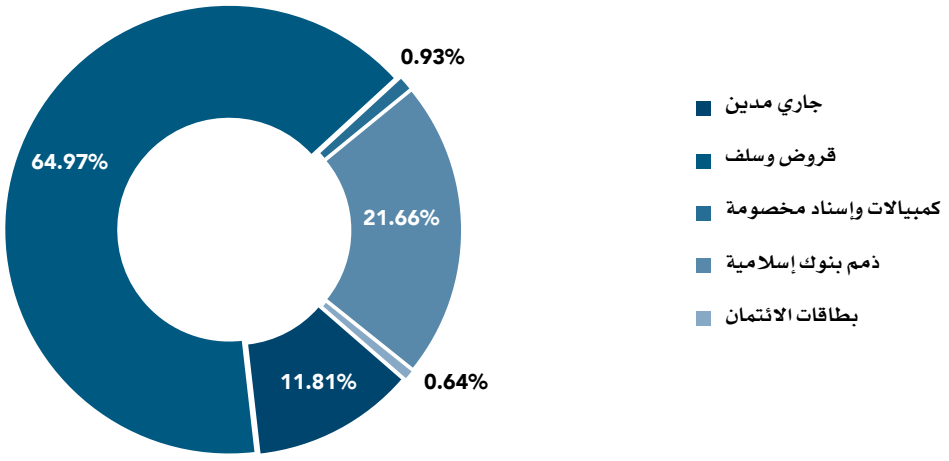

أما عن تطور التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة، فقد شكلت التسهيلات بالدينار الأردني ما نسبته 88.8% من إجمالي التسهيلات في نهاية عام 2018 بالمقارنة مع نسبة 89.5% في عام 2017. وتبعاً لذلك، فقد بلغت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية 11.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية في عام 2018.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة

توزيع التسهيلات حسب العملة	2017		2018		نسبة التغير %
	مليون دينار	الأهمية النسبة %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
بالدينار الأردني	22141.4	89.51%	23176.6	88.77%	4.68%
بالعملات الأجنبية	2595.4	10.49%	2931.5	11.23%	12.95%
المجموع	**24736.8**	**100%**	**26108.1**	**100%**	**5.54%**

– المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة في نهاية عام 2018

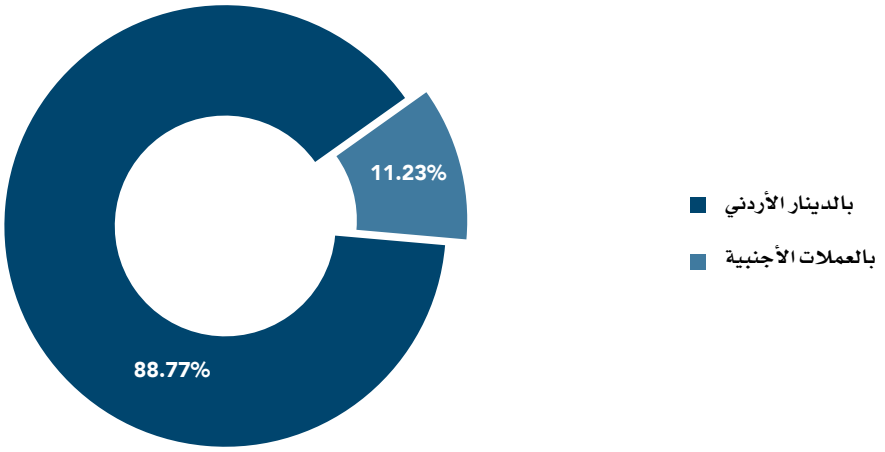

وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقا للنشاط الاقتصادي في نهاية عام 2018، فقد استحوذت أربعة قطاعات اقتصادية، هي قطاع الإنشاءات وقطاع التجارة العامة وقطاع الخدمات والمرافق العامة وقطاع الصناعة على 69.8% من التسهيلات الائتمانية. حيث ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 229.4 مليون دينار (3.48%) عن الرصيد في نهاية عام 2017، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار 239 مليون دينار (5.65%)، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 340 مليون دينار (12.48%) وارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 145.7 مليون دينار (3.93%). كما سجل رصيد التسهيلات المصنفة تحت بند (أخرى) والذي يمثل في أغلبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد ارتفاعاً بمقدار 234.7 مليون دينار (4.45%).

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	2017		2018		نسبة التغير
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	%
الزراعة	337.3	1.36%	336.7	1.29%	-0.18%
التعدين	255.2	1.03%	355.7	1.36%	39.38%
الصناعة	2724.2	11.01%	3064.2	11.74%	12.48%
التجارة العامة	4230.9	17.10%	4469.9	17.12%	5.65%
الإنشاءات	6601	26.68%	6830.4	26.16%	3.48%
خدمات النقل	354.3	1.43%	328.8	1.26%	-7.20%
السياحة والفنادق والمطاعم	619.7	2.51%	592.1	2.27%	-4.45%
خدمات ومرافق عامة	3707.2	14.99%	3852.9	14.76%	3.93%
الخدمات المالية	632.5	2.56%	768.2	2.94%	21.45%
أخرى	5274.5	21.32%	5509.2	21.10%	4.45%
المجموع	**24736.8**	**100.00%**	**26108.1**	**100.00%**	**5.54%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي في نهاية عام 2018

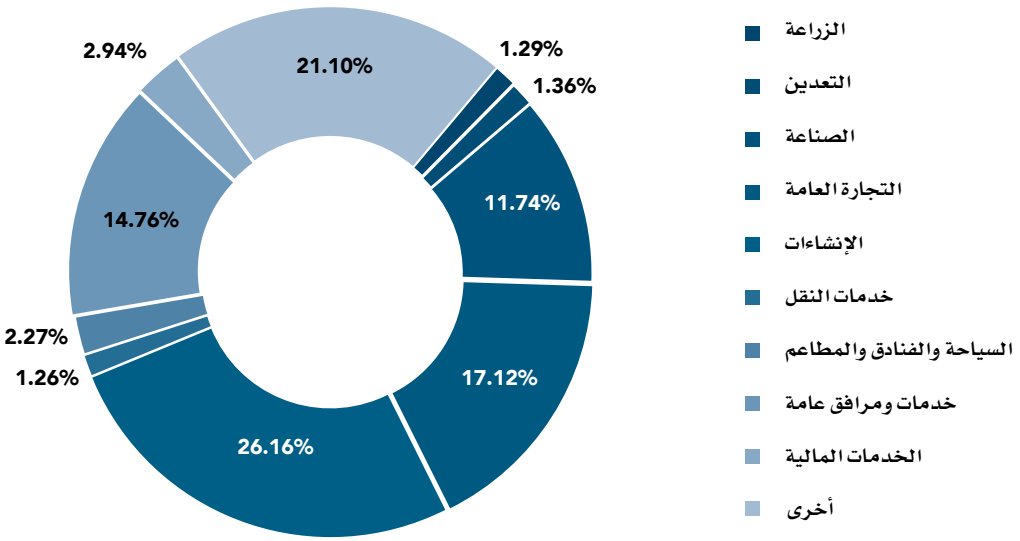

هـ) الودائع لدى البنوك المرخصة

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2018 بمقدار 650.4 مليون دينار أي ما نسبته 1.96% ليصل إلى 33.85 مليار دينار تقريباً مقارنةً مع 33.2 مليار دينار في نهاية عام 2017.

وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية عام 2018 نتيجة ارتفاع ودائع القطاع الخاص بمقدار 315.4 مليون دينار (1%) لتصل إلى 31.18 مليار دينار مقارنة مع 30.86 مليار دينار بنهاية العام 2017، وارتفاع ودائع القطاع العام بمقدار 335 مليون دينار (14.3%) لتصل إلى 2.67 مليار دينار مقارنة مع 2.34 مليار دينار بنهاية العام 2017.

أما بالنسبة للتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسية (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل)، فقد حازت الودائع لأجل على أعلى نسبة من بين أصناف الودائع الأخرى لتبلغ 55.6% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2018 بالمقارنة مع نسبة 53.1% في عام 2017. أما الودائع تحت الطلب فقد شكلت ما نسبته 27.7%، وشكلت ودائع التوفير نسبة 16.7% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2018.

توزيع الودائع حسب أنواعها الرئيسية

توزيع الودائع حسب نوع الوديعة	2017		2018		نسبة التغير
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	%
ودائع تحت الطلب	9833.2	29.62%	9364.1	27.67%	-4.77%
ودائع التوفير	5739.3	17.29%	5671.5	16.76%	-1.18%
الودائع لأجل	17625.2	53.09%	18812.5	55.58%	6.74%
إجمالي الودائع	**33197.7**	**100%**	**33848.1**	**100%**	**1.96%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال عام 2018 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع بند الودائع بالعملات الأجنبية بحوالي 625 مليون دينار والتي تشكل نسبة ارتفاع 8.3% عن قيمتها في نهاية عام 2017، مقابل ارتفاع طفيف جدا في الودائع بالدينار الأردني بما نسبته 0.1% عن مستواها في نهاية عام 2017.

توزيع الودائع حسب أنواعها في نهاية عام 2018

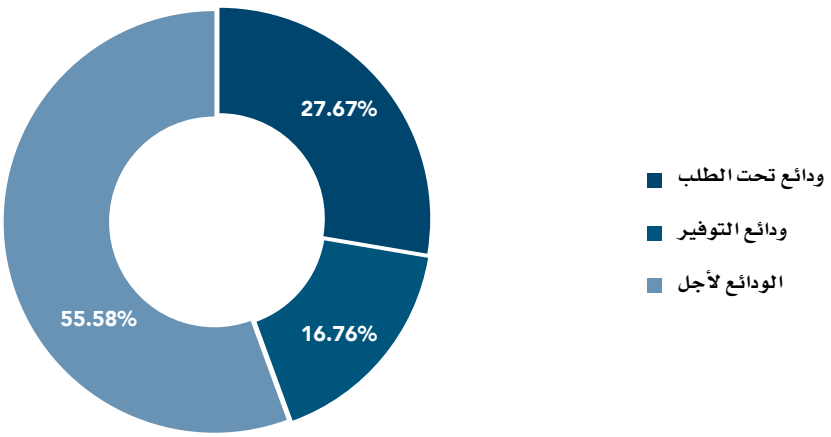

توزيع الودائع حسب نوع العملة

توزيع الودائع حسب نوع العملة	2017		2018		نسبة التغير
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	%
الودائع بالدينار الأردني	25642.2	77.24%	25667.6	75.83%	0.10%
الودائع بالعملات الأجنبية	7555.5	22.76%	8180.5	24.17%	8.27%
إجمالي الودائع	**33197.7**	**100%**	**33848.1**	**100%**	**1.96%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع الودائع حسب أنواعها في نهاية عام 2018

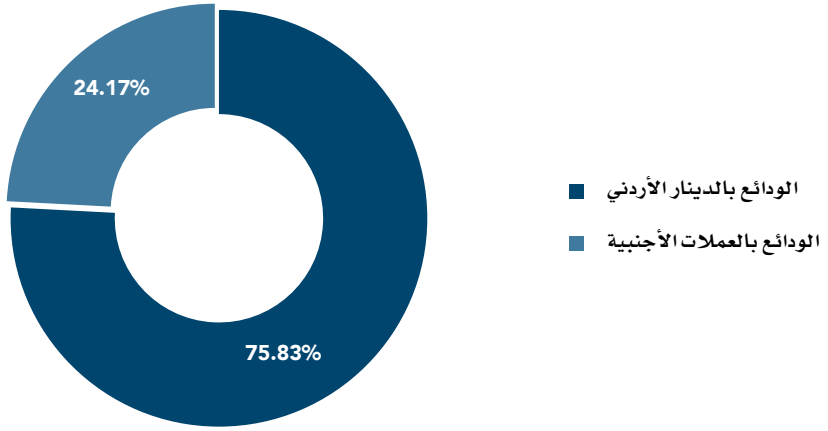

و) مؤشرات المتانة المالية للبنوك

تظهر آخر البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن ما يلي:

- ارتفاع نسبة الديون غير العاملة إلى 4.6% في النصف الأول للعام 2018، مقارنةً مع نسبة 4.2% في نهاية عام 2017.
- بلغت نسبة تغطية الديون غير العاملة 74.1% في النصف الأول للعام 2018، مقارنةً مع 75.4% في نهاية عام 2017. أما الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة فقد شكل ما نسبته 5.0% من حقوق المساهمين لدى البنوك في النصف الأول للعام 2018، مقارنة مع 4.1% في نهاية عام 2017.
- بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.15% في النصف الأول للعام 2018، مقارنةً مع نسبة 17.8% في نهاية عام 2017. وتعتبر هذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل.
- حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد سنوي على الموجودات بلغ 1.2% في النصف الأول للعام 2018 وهو نفس المعدل المسجل في نهاية عام 2017.
- بلغ معدل العائد السنوي على حقوق المساهمين في البنوك العاملة في الأردن 9.8% في النصف الأول للعام 2018، مقارنة مع 9.1% في نهاية عام 2017.

- بلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة حوالي 126.7% في النصف الأول للعام 2018، مقارنةً مع 130.1% في نهاية عام 2017. وتعتبر هذه النسبة أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (100%).

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة

المؤشر (%)	2013	2014	2015	2016	2017	النصف الأول 2018
نسبه الديون غير العامله لإجمالي الديون	7.0%	5.6%	4.9%	4.3%	4.2%	4.6%
نسبه تغطية الديون غير العامله	77.0%	77.6%	74.7%	77.9%	75.4%	74.1%
نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين	5.6%	4.3%	4.5%	3.6%	4.1%	5.0%
نسبه كفاية راس المال	18.39%	18.4%	19.06%	18.5%	17.80%	17.15%
نسبه السيولة القانونية	149.1%	152.2%	149.0%	137.8%	130.1%	126.7%
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	9.9%	11.0%	10.3%	8.9%	9.1%	9.8%
العائد على الموجودات (ROA)	1.2%	1.4%	1.3%	1.1%	1.2%	1.2%

ز) هيكل أسعار الفائدة

1) أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

قام البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية عدة مرات خلال عام 2018 لتصبح كما يلي:

- ارتفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي (CBJ Main Rate) من (4.00%) في نهاية عام 2017 إلى (4.75%) في نهاية عام 2018.
- ارتفع سعر فائدة نافذة الايداع للدينار من (3.0%) سنوياً في نهاية عام 2017 إلى (4.00%) سنوياً في نهاية عام 2018.
- ارتفع سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة من (4.75%) سنوياً في نهاية عام 2017 إلى (5.50%) سنوياً في نهاية عام 2018.
- ارتفع سعر فائدة إعادة الخصم من (5.00%) إلى (5.75%) سنوياً.

2) الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع

- الودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية العام 2018 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017 ليبلغ 0.29%.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في العام 2018 بمقدار 16 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017 ليبلغ 0.71%.
- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية العام 2018 بمقدار 75 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017 ليبلغ 4.55%.

3) الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية عام 2018 بمقدار 44 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017 ليبلغ 8.33%.
- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية عام 2018 بمقدار 18 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017 ليبلغ 8.46%.
- الكمبيالات والإسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة في نهاية عام 2018 بمقدار 89 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017 ليبلغ 9.34%.
- سعر الفائدة لأفضل العملاء: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة لأفضل العملاء في نهاية عام 2018 بمقدار 74 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017 ليبلغ 9.57%.

هيكل أسعار الفوائد

2018	2017	2016	2015	2014	(%)
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع					
0.29	0.34	0.26	0.32	0.43	تحت الطلب
0.71	0.55	0.56	0.62	0.79	توفير
4.55	3.80	3.04	3.06	4.11	لأجل
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات					
8.33	8.77	7.60	8.01	9.15	جاري مدين
8.46	8.64	7.83	8.24	8.84	قروض وسلف
9.34	10.23	10.42	8.70	9.95	كمبيالات واسناد مخصومة
9.57	8.83	8.37	8.37	8.72	سعر الإقراض لأفضل العملاء

4) أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجوديبر)

تشير تطورات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام 2018 إلى ما يلي:

- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ليلة واحدة عام 2018 مقارنةً مع عام 2017 بمقدار 51 نقطة ليبلغ (3.700%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق أسبوع عام 2018 مقارنةً مع عام 2017 بمقدار 63 نقطة ليبلغ (4.223%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق شهر واحد عام 2018 مقارنةً مع عام 2017 بمقدار 56 نقطة ليبلغ (5.064%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ثلاثة أشهر خلال العام 2018 مقارنةً بمعدله لسنة 2017 بمقدار 67 نقطة ليصل إلى (6.010%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ستة أشهر خلال العام 2018 مقارنة بمعدله لسنة 2017 بمقدار 82 نقطة ليصل إلى (7.037%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق سنة واحدة خلال عام 2018 مقارنةً بمعدله لسنة 2017 بمقدار 65 نقطة ليصل إلى (7.313%).

معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر- الأسعار المعلنة) للفترة من 2006 إلى 2018 (%)

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
2006	5.552	5.885	6.372	6.814	7.364	7.780
2007	5.904	6.219	6.492	6.756	7.005	7.411
2008	5.066	5.419	5.748	6.107	6.397	6.939
2009	3.438	3.797	4.363	4.916	5.459	6.176
2010	2.236	2.409	2.783	3.257	3.745	4.414
2011	2.668	3.073	3.435	3.840	4.235	4.871
2012	3.658	4.126	4.498	4.812	5.229	5.762
2013	4.131	4.581	5.046	5.574	6.076	6.660
2014	3.258	3.788	4.455	5.035	5.573	6.038
2015	2.495	3.120	3.851	4.516	5.132	5.640
2016	2.036	2.755	3.587	4.368	5.055	5.650
2017	3.186	3.591	4.501	5.338	6.218	6.659
2018	3.700	4.223	5.064	6.010	7.037	7.313

- المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن الجمعية.

ح) تقاص الشيكات

لمحة تاريخية عن تقاص الشيكات

يقدم البنك المركزي الأردني خدمة تقاص الشيكات للبنوك المرخصة بموجب قانونه رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته في الفقرة ب من المادة (37). وقد مر نظام مقاصة الشيكات بعدة مراحل حيث كانت البداية بالنظام اليدوي حتى شهر تموز من عام 1997 لينتقل بعد ذلك العمل على نظام المقاصة الآلية حتى شهر تموز 2007 ثم انتقلت الخدمة نقلة نوعيه إلى التقاص الالكتروني حيث بدأ تطبيق تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك اعتبارا من 2007/11/4. وتعرف المقاصة الالكترونية على أنها عملية تبادل المعلومات (والتي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات) بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي الأردني وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد. حيث يتم تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك على النحو التالي:

- الشيكات التي تودع من قبل العملاء من الساعة 8:00 صباحاً ولغاية الساعة 12:00 ظهراً تحصّل في نفس يوم العمل ويسمح للعميل بسحب مبلغ الشيك في يوم العمل التالي.
- الشيكات التي تودع بعد الساعة 12:00 ظهراً تحصّل في جلسة يوم العمل التالي.

ويتم تقديم خدمة تقاص الشيكات من خلال المقاصة الالكترونية تحت غطاء قانوني لتشغيلها والمتمثل بقانون البنك المركزي الأردني، وقانون المعاملات الالكترونية، وأصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصة الالكترونية. وكان الهدف من المقاصة الالكترونية هو الانتقال من نظام المقاصة الآلي إلى نظام المقاصة الالكتروني للشيكات، والتوقف عن تداول الشيكات الورقية لغاية التقاص عند مرحلة إيداعها في البنوك، وتحصيل الشيكات حق نفس اليوم لكافة مناطق المملكة، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات كأداة وفاء، والحد ما أمكن من زيادة حجم الشيكات المعادة.

كما وقد حقق نظام المقاصة الالكترونية فوائد على المستويين: مستوى البنوك، ومستوى العملاء، فبالنسبة للبنوك تتمثل الفائدة بمعرفة وضع البنك المالي في وقت محدد مسبقاً، والتوظيف الأمثل للأموال لدى البنوك، والحصول على معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات ونظام

أرشفة دقيق وسريع، والتقليل من مخاطر نقل الشيكات الورقية من والى البنوك، وإمكانية الحصول على صور وبيانات عن الشيكات من خلال نظام المقاصة الالكترونية بسرعة وسهولة، ويعمل النظام على مدار 24 ساعة وبالتالي هناك متسع من الوقت لإرسال الشيكات مهما كان عددها. أما بالنسبة للعملاء فقد أصبح تحصيل الشيك يتم في نفس اليوم الذي يتم إيداعه فيه، ومعرفة وضع الشيك مقبول أو مرفوض في نفس اليوم، كما ويقيد مبلغ الشيك في حساب المستفيد في نفس اليوم (إذا كان الإيداع قبل الساعة 12:00 ظهراً) أو في يوم العمل التالي (إذا كان الإيداع بعد الساعة 12:000ظهراً)، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات والتعامل بها.

تطور تقاص الشيكات

شهدت الشيكات المقدمة للتقاص انخفاضاً من حيث العدد والقيمة خلال عام 2018 مقارنةً مع العام 2017، حيث انخفض عدد الشيكات المقدمة للتقاص من 10315.5 ألف شيك في عام 2017 إلى 10231.7 ألف شيك في عام 2018، كما انخفضت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص لنفس الفترات من 45990.6 مليون دينار إلى 43840.5 مليون دينار.

الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة للأعوام 2017 و2018

البيان	2017	2018	نسبة التغير %
الشيكات المقدمة للتقاص			
العدد (ألف)	10315.5	10231.7	-0.81%
القيمة (مليون دينار)	45990.6	43840.5	-4.68%
الشيكات المعادة			
العدد (ألف)	482.5	479.1	-0.70%
القيمة (مليون دينار)	1590.9	1700.6	6.90%
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (%)	4.68%	4.68%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (%)	3.46%	3.88%	-
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد			
العدد (ألف)	302.0	299.9	-0.70%
القيمة (مليون دينار)	997.6	1064.7	6.73%
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (%)	62.59%	62.60%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (%)	62.71%	62.61%	-
الشيكات المعادة لأسباب أخرى			
العدد (ألف)	180.5	179.2	-0.72%
القيمة (مليون دينار)	593.4	635.9	7.16%
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (%)	37.41%	37.40%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (%)	37.30%	37.39%	-

- المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

اما من جانب الشيكات المعادة فقد انخفضت من حيث العدد في عام 2018 مقارنةً بما كانت عليه في عام 2017 بنسبة 0.7% بينما ارتفعت من حيث القيمة لنفس الفترة بما نسبته 6.9%. كما شكلت نسبة عدد الشيكات المعادة الى الشيكات المقدمة للتقاص 4.68% في عام 2018 حيث اشتملت على ما نسبته 62.6% شيكات معادة لعدم كفاية الرصيد و37.4% شيكات معادة لأسباب أخرى. كما سجلت نسبة قيمة الشيكات المعادة الى قيمة الشكات المقدمة للتقاص 3.88% في عام 2018، تُشكل منهم الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته 62.6% والشيكات المعادة لأسباب أخرى ما نسبته 37.4%.

الفصل الثالث

أضواء على أبرز نشاطات وإنجازات الجمعية خلال عام 2018

قامت الجمعية خلال عام 2018 بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تضم 14 ورشة عمل و7 دورات وبرامج تدريبية، وجلستين تعريفيتين خلال عام 2018، تناولت موضوعات وقضايا ذات علاقة بالعمل المصرفي.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام 2018 مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. حيث قامت الجمعية بإصدار التقرير السنوي التاسع والثلاثون عن عام 2017 باللغتين العربية والانجليزية، وإصدار خمس كراسات من سلسلة كراسات الجمعية تناولت مواضيع متنوعة، إضافة لإصدار كتيب اضاءات على أبرز إنجازات ومبادرات وبرامج جمعية البنوك في الأردن بمناسبة مرور أربعين عاماً على تأسيس الجمعية، وكتيب إصدارات جمعية البنوك في الأردن خلال الفترة 2006-2018، وإصدار دراسة حول مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014.

وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام 2018 :-

أ- قضايا ودفاع

جمعية البنوك تتابع مشاريع القوانين المعدلة لقانون ضريبة الدخل وتعديلاتها خلال عام 2018

قامت جمعية البنوك في الأردن بمتابعة جميع مشاريع القوانين المعدلة لقانون ضريبة الدخل والتي صدرت خلال عام 2018، بدءً من المشروع الأول الذي صدر في شهر أيار، وحتى آخر مشروع والذي أقره مجلس النواب في شهر كانون الأول 2018.

حيث قامت الجمعية بمخاطبة البنوك الأعضاء لاستمزاج آرائهم حول مختلف المشاريع المعدلة لقانون ضريبة الدخل، وقامت بصياغة الملاحظات المجمعة للقطاع المصرفي حول مشاريع قانون ضريبة الدخل ومن ثم مخاطبة الجهات ذات العلاقة، بما في ذلك نائب رئيس الوزراء، ووزير المالية، ومحافظ البنك المركزي الأردني، ورئيس ديوان التشريع والرأي.

كما قامت الجمعية بإعداد عدة دراسات وأوراق موقف تعبر عن وجهة نظر القطاع المصرفي تجاه مشاريع القوانين المعدلة لقانون الضريبة، وبيان انعكاسات رفع نسب الضريبة على الاقتصاد الوطني وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية، ونشر تلك الدراسات في الصحف وتعميمها على البنوك الأعضاء، وإرسالها لمختلف الجهات ذات العلاقة، بما فيها الحكومة الأردنية، ومجلس النواب، وغرف التجارة والصناعة، والبنك المركزي الأردني، وديوان التشريع والرأي وغيرها.

ويذكر في هذا الصدد، أن الجمعية شاركت في الحوارات التي أجرتها الحكومة مع القطاعات الاقتصادية المختلفة حول مشروع قانون ضريبة الدخل، كما قام رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية البنوك بالاجتماع مع رئيس وأعضاء لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب وذلك لمناقشة مسودة القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل وإطلاع اللجنة على وجهة نظر القطاع المصرفي الأردني على مشروع القانون، وتوضيح الآثار المتوقعة لهذا المشروع على القطاع المصرفي وعلى الاقتصاد الوطني ككل. وقام رئيس مجلس إدارة الجمعية هاني القاضي بتلخيص أهم مطالب وملاحظات البنوك على مشروع القانون المعروض على اللجنة.

مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن يلتقي رئيس وأعضاء لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب لمناقشة مسودة القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل

اجتمع رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن وممثلي بعض البنوك مع رئيس وأعضاء لجنة الاقتصاد والاستثمار

في مجلس النواب، وبحضور كلٍ من معالي وزير المالية، ومدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، ومعالي محافظ البنك المركزي الأردني، وبعض الأعيان وذلك بتاريخ 2018/10/7، بهدف مناقشة مسودة القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل.

وقد أكد رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار سعادة الدكتور خير أبو صعليك خلال الاجتماع على أهمية ودور القطاع المصرفي الأردني، مبيناً انه يمثل قصة نجاح أردنية، ومشيراً إلى أن المنظومة المصرفية تعتبر من القطاعات الفاعلة التي أسهمت في تحقيق الاستقرار المالي في الدولة الأردنية، ومؤكداً على أن الأردن يعتبر من أكثر الدول التي حافظت على الاستقرار المالي.

من جانبه أكد هاني القاضي رئيس جمعية البنوك في الأردن بأن الاقتصاد الأردني يعتبر اقتصاداً مرتكزاً على البنوك، وأن القطاع المصرفي الأردني كان ولا يزال وسيظل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، والداعم الرئيسي لمسيرة التنمية الاقتصادية في الأردن. وأشار إلى أن البنوك في الأردن تشكل أكثر من 95% من مصادر تمويل الاقتصاد الأردني، وأنها الممول الأكبر للحكومة الأردنية من خلال محفظتها الضخمة من السندات الحكومية. كما بين بأن حجم التمويل الممنوح من قبل البنوك للأفراد بلغ 9.5 مليار دينار في نهاية عام 2017، والتي اتخذت شكل قروض سكنية وعقارية وقروض السيارات وغيرها لتمكين المواطنين من تملك وشراء السيارات والمساكن والعقارات، إضافة للقروض الشخصية والاستهلاكية والتي ينفقها المواطنين لغايات الزواج والتعليم والصحة وغيرها، وهو ما أسهم في تلبية الاحتياجات الملحة للمواطنين، وساعدهم في تحسين مستوياتهم المعيشية.

وفيما يتعلق بالمتانة والسلامة المالية للبنوك في الأردن، أكد القاضي على أن القطاع المصرفي الأردني يعتبر أحد أهم أركان الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي في المملكة، مستشهداً بالبيان الذي أصدره مؤخراً اتحاد المصارف العربية في بيروت والذي أكد فيه بأن القطاع المصرفي الأردني يعتبر من أكثر القطاعات المصرفية أماناً في المنطقة العربية.

وفيما يتعلق بالتطورات التشريعية المتعلقة بقانون ضريبة الدخل خلال الشهور الخمسة الأخيرة، أشار القاضي إلى أن الموجات المتلاحقة من المشاريع المعدلة أدت إلى رفع مستويات عدم التأكد والغموض فيما يتعلق بتوجهات وآفاق الاقتصاد الوطني، وهو ما أثر على خطط وبرامج الكثير من منشآت الاعمال في المملكة، كما أنها أوجدت حالة من التحفظ يشوبها الإحباط لدى المواطنين. وأضاف أن هذا الأمر يتضح عند النظر لمؤشرات بورصة عمان والتي اتخذت اتجاهاً هبوطياً منذ شهر أيار، وهو تاريخ الاعلان عن المشروع الأول لتعديل الضريبة. حيث انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بنسبة 10.7%، وانخفض حجم التداول في بورصة عمان بأكثر من نصف ما كان عليه في العام الماضي.

وفي معرض حديثه عن نسب الضريبة المفروضة على قطاع البنوك بحسب مسودة القانون المعدل، قال القاضي أن جميع الدراسات تظهر بأن نسبة الضريبة المفروضة على البنوك بموجب القانون النافذ والبالغة 35% تعتبر مرتفعة جداً ومن أعلى النسب في العالم، وهي لا تحقق العدالة والمساواة للبنوك مع القطاعات الأخرى، ورفعها حسب مسودة القانون المعدل إلى 37% سيحمل معه تبعات سلبية كبيرة على البنوك، وعلى المقترضين من الأفراد والشركات، وعلى الاقتصاد الوطني ككل. وأضاف أن زيادة نسبة الضريبة على البنوك يتنافى مع مبدأ العدالة والمساواة من خلال إخضاع البنوك لأعلى نسبة ضريبة، علماً بأن ربحية البنوك تعتبر متواضعة عند مقارنتها مع باقي القطاعات الاقتصادية في المملكة، أو مع القطاعات المصرفية في الدول العربية المجاورة.

وحول تداعيات رفع نسب الضريبة على البنوك، أكد القاضي أنه بموجب الدراسة التي أعدتها جمعية البنوك في الأردن، فإن رفع نسب الضريبة سيؤثر على قدرة البنوك على رفع رؤوس أموالها، وسوف يساهم في انخفاض التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك بمبلغ يصل (175) مليون دينار سنوياً. كما بين القاضي بأن رفع الضريبة على البنوك سيشكل ضغوطاً إضافية عليها لرفع أسعار الفائدة على المقترضين بما يعادل 42 نقطة أساس على الأقل، وهو ما ينعكس سلباً على العملاء من الأفراد والشركات، مؤكداً أن الزيادة في أسعار الفائدة لا تشكل دخلاً إضافياً للبنوك وإنما تستهدف المحافظة على هامش سعر الفائدة الذي تحققه البنوك والذي يعتبر متواضعاً مقارنة مع دول المنطقة.

كما أكد القاضي بأن إخضاع الأرباح الموزعة والأرباح الرأسمالية للشركات المساهمة العامة للضريبة، سيطال قطاع البنوك

بالدرجة الأولى لأن أكثر من ثلي الأرباح التي توزعها الشركات المساهمة العامة تعود للبنوك. مضيفاً بأن ذلك يعتبر ازدواجاً ضريبياً، وأنه سيؤدي أيضاً إلى كبح الاستثمار في أسهم البنوك الأردنية، وسيؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، ويدفع المساهمين الأجانب لتحويل استثماراتهم إلى دول أخرى، وسيؤثر سلباً على أداء بورصة عمان المتراجع أصلاً منذ عدة سنوات. وبين القاضي بأن عدد المساهمين الأردنيين في البنوك الأردنية يتجاوز 71 ألف مساهم، وأن صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي يعتبر أكبر مستثمر في القطاع المصرفي الأردني إذ أن أكثر من ثُمن موجودات الصندوق مستثمرة في أسهم البنوك وبقيمة تصل لحوالي 1.3 مليار دينار. وأشار القاضي إلى أن رفع الضرائب على الأرباح الموزعة والرأسمالية للبنوك، ورفع نسبة الضريبة على دخل البنوك، ستؤدي لانخفاض العائد على استثمارات صندوق الضمان في أسهم البنوك، كما سيؤثر سلباً على كافة المواطنين العاملين حيث أن لهم مدخرات واستثمارات مباشرة وغير مباشرة في القطاع المصرفي.

وحول ما تضمنه مشروع القانون من رفع نسبة اقتطاع ضريبة الدخل من الفوائد على الودائع من 5% إلى 10%، نوه القاضي أن هذا الأمر سيؤثر على قدرة البنوك على استقطاب الودائع، ويؤثر سلباً على تنافسية البنوك في الإقليم، مما قد يساهم في انسحاب الودائع إلى خارج الأردن. ومشيراً في الوقت ذاته إلى أن الاتجاهات المتزايدة لأسعار الفائدة ستزيد من الإيرادات الضريبية المتأتية من الفوائد تلقائياً وبدون الحاجة لرفع نسبة الضريبة عليها.

وحول فرض ضريبة تكافل اجتماعي بواقع 1% من الدخل الخاضع للضريبة، قال القاضي أنها غير ضرورية في ظل أن إنفاق البنوك على مختلف مجالات المسؤولية المجتمعية في عام 2017 حوالي 18 مليون دينار، وهو ما يشكل 3.3% من صافي أرباحها، أي أنه يفوق نسبة ضريبة التكافل الاجتماعي التي حددها مشروع القانون. ولخص القاضي مطالب القطاع المصرفي في الأردن على مسودة القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل في ثلاثة نقاط رئيسية هي: إبقاء نسبة الضريبة على دخل البنوك كما هي عليه في القانون النافذ وعدم رفعها إلى 37% كما في مشروع القانون، وعدم إخضاع الأرباح الموزعة والأرباح الرأسمالية للشركات المساهمة العامة للضريبة، والإبقاء على نسبة اقتطاع ضريبة الدخل من فوائد الودائع والعمولات وارباح الودائع المشاركة في استثمار البنوك والشركات المالية التي لا تتعاطى بالفائدة كما في القانون النافذ وعدم رفعها إلى (10%) حسب مشروع القانون.

ولفت القاضي إلى أن الحكومة تواجه مجموعة من القرارات الصعبة، وأنها بحاجة لاتباع سياسات اقتصادية خلاقة تعالج من خلالها حصيلة سنوات طويلة من الاختلالات والتشوهات الاقتصادية. وحول الحلول والسياسات البديلة، قال القاضي "إن أفضل وسيلة لحل المشاكل الاقتصادية تتلخص في تحفيز النمو الاقتصادي والذي يؤدي لزيادة النشاط الاقتصادي ويساهم في تحقيق التشغيل الكامل، ويزيد من تنافسية الاقتصاد وجاذبيته للاستثمار، ويزيد من الطلب الكلي في المملكة.

كما شدد القاضي على أهمية اتخاذ الحكومة لإجراءات جدية لترشيد النفقات العامة لتكون في مستوى الإيرادات العامة، مشيراً أن الحكومة في كل مرة تصدر تعديلاً لقانون الضريبة يكون المبرر الأساسي هو تخفيض عجز الموازنة، ومع ذلك لا يتحقق هذا الهدف. ونوه القاضي إلى أن جمعية البنوك سبق وأن قدمت للحكومة مقترحات لتخفيض العجز وقدمت لها بدائل جديدة ومبتكرة لتمويل المشاريع دون أن تؤدي لزيادة عجز الموازنة. كما أكد القاضي على أن زيادة إيرادات الخزينة يمكن أن يتم من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير الأكثر قبولاً، ومنها محاربة التهرب الضريبي من ضريبتي الدخل والمبيعات والذي يقدره وفقاً لتصريحات الحكومة الرسمية بحوالي 650 مليون دينار سنوياً، وهو ما يتجاوز مثلي الإيرادات المتوقعة من مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل.

جمعية البنوك تشارك بنشاطات نظمتها فعاليات المجتمع المدني لمناقشة مشروع قانون ضريبة الدخل

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن في فعاليات اللقاء الحواري الذي نظمته غرفة تجارة الأردن مع فعاليات القطاع الخاص لمناقشة مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2018.وتم خلال الاجتماع التباحث في مشروع القانون للخروج بدراسة شاملة تتضمن رأي القطاع الخاص حول القانون وتأثيره على القطاعات الاقتصادية. وخرج الاجتماع بتوصية لتشكيل لجنة توجيهية لصياغة توصيات القطاع الخاص، وتم تسمية مدير عام الجمعية كممثل عن الجمعية في عضوية اللجنة.

وفي اجتماع مماثل نظمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين، شارك مدير عام الجمعية باجتماع لبحث أثر مشروع قانون ضريبة الدخل على التنمية الاقتصادية وحجم الاستثمار في المملكة. كما شارك مدير عام الجمعية في اجتماع نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتباحث في مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2018.

جمعية البنوك تصدر بياناً توضيحياً حول مديونية الأفراد

أصدرت جمعية البنوك في الأردن بياناً توضيحياً بتاريخ 9 تشرين الأول 2018 حول مديونية الأفراد في الأردن، والتي أشارت فيه لما يتم تداوله في الصحف اليومية من تحليلات متعلقة بمديونية الأفراد، وما تضمنته من معلومات متضاربة ومغلوطة تعكس قراءة غير دقيقة لمضامين تلك النسب ودلالاتها.

وبينت الجمعية في البيان أن الرصيد القائم لمديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية في الأردن بلغ حوالي 10.44 مليار دينار في نهاية عام 2017، والذي نما بنسبة 8.9% عن العام السابق 2016، وبأن مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية شكلت ما نسبته 67.4% من إجمالي الدخل السنوي للأسر الأردنية. وأكدت الجمعية في بيانها بأنه لو تم افتراض أن دخل الأسرة هو 10 آلاف دينار في السنة، فإن الديون على تلك الأسرة تقدر بحوالي 6740 دينار. وفيما يتعلق برصيد مديونية الأفراد لدى الجهاز المصرفي الأردني، فأشار البيان إلى أنه بلغ 9.45 مليار دينار في نهاية عام 2017، وهو أكبر بنسبة 8.2% عن عام 2016، وهذا الرصيد يشكل ما نسبته 61.1% من إجمالي الدخل السنوي للأسر الأردنية.

وقد أوضحت الجمعية في بيانها لأن النسب المشار إليها تمثل إجمالي رصيد مديونية الأفراد نسبةً إلى دخلهم السنوي المتاح، وهي لا تمثل العبء السنوي لمديونية الفرد نسبةً إلى دخله والذي يقاس بقيمة الأقساط والفوائد السنوية التي يدفعها المقترض والتي تشكل بالمتوسط حوالي 40% من إجمالي الدخل السنوي للمقترض. وبالتالي فقد أكدت الجمعية حول ما يثار بأن مديونية الأفراد تستنزف 67.4% لا يعتبر صحيحاً على الإطلاق لأن هذه النسبة هي نسبة الدين إلى الدخل وليس نسبة الأقساط والفوائد إلى الدخل، والفرق شاسع بينهما.

كما أضاف البيان بأن البنوك العاملة في المملكة تشترط كمعيار أساسي في قروض الأفراد، أن لا تتجاوز نسبة عبء الدين الكلي لهم 50% من الدخل الشهري كحد أقصى، أي أن مجموع قيمة أقساط القروض وفوائدها التي يدفعها الفرد كنسبة من دخله الشهري، يجب لا تتجاوز نصف دخل الفرد الشهري.

جمعية البنوك تصدر بياناً توضح فيه أن رفع الفائدة أو تخفيضها على العملاء يتم وفق التعليمات

أصدرت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 30 أيلول 2018 بياناً أوضحت فيه أن رفع اسعار الفائدة على قروض الأفراد أو تخفيضها يتم ضمن آلية محددة بموجب تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية والصادرة عن البنك المركزي الأردني، والتي تلتزم بها جميع البنوك العاملة في المملكة، ويتم توضيحها في الاتفاقية التي يوقعها العميل مع البنك.

وجاء بيان الجمعية رداً على ما تناقلته بعض وسائل الإعلام وتداولت فيه أن بعض البنوك استبقت القرار المرتقب من قبل البنك المركزي برفع أسعار الفائدة.

وحول الادعاء بأن المقترضين بلا حماية، أشار البيان إلى أن البنوك لا تستطيع رفع اسعار الفائدة على المقترضين تلقائياً، إذ إن تغيير اسعار الفائدة محدد بعدد مرات معينة يلتزم بها البنك وتحددها العقود المبرمة مع العملاء وفق التعليمات والقوانين النافذة. وأكدت الجمعية أن البنوك لم يسبق لها أن رفعت سعر الفائدة إلا ضمن الآليات التي حددتها تعليمات البنك المركزي.

وفي هذا الصدد، أكدت جمعية البنوك في الأردن أن العامل الحاسم الذي تراقبه البنوك في أعمالها المصرفية هو هامش سعر الفائدة الحقيقي، والذي يعكس جميع تكاليف التمويل من احتياطي الزامي وديون غير عاملة وتكلفة ضمان الودائع، والذي يبلغ حالياً ما معدله 3.24 في المئة، وهو هامش متدنٍ مقارنة مع البنوك العاملة في المنطقة والاقليم، وذلك حسب ما أظهرته نتائج دراسة معمقة

أجرتها جمعية البنوك. وقالت الجمعية أن رفع سعر الفائدة يأتي للمحافظة على صافي هامش الفائدة بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض، إذ أن المستفيد في النهاية هو المودع.

جمعية البنوك تتابع موضوع الكفالات الحكومية

قامت الجمعية خلال عام 2018 بمتابعة موضوع الكفالات الصادرة عن البنوك والمستفيد منها جهات حكومية، وخاصة فيما يتعلق بقرار دولة رئيس الوزراء بخصوص موضوع الكفالات بخصوص الموافقة على نص موحد للكفالات وفقاً لما أوصت به اللجنة التي يترأسها معالي وزير المالية، وإعداد نظام محوسب لمتابعة اصدار وتجديد وإلغاء ومصادرة الكفالات الكترونياً.

وقد قامت وزارة الاشغال العامة والإسكان بتشكيل لجنة تضم أمين عام وزارة الاشغال العامة والإسكان، ورئيس قسم الكفالات، ومدير الشؤون المالية، ومدير إدارة العمليات المساندة، مدير إدارة الشؤون القانونية لدراسة قرار دولة رئيس الوزراء. وقد توصلت اللجنة إلى العديد من التوصيات ومن أبرزها التأكيد على أهمية اعداد نظام محوسب لمتابعة الكفالات ووضع آلية مناسبة للتنسيق فيما بين البنوك والجهات المستفيدة. وستستمر الجمعية بمتابعة أي مستجدات في هذا الموضوع للوصول إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع تلبي متطلبات البنوك الأعضاء.

جمعية البنوك تناقش المقترحات الأمنية المتعلقة بتعزيز الحماية والأمن للبنوك وفروعها في الاردن

تابع مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2018 وباهتمامٍ بالغ وبالتنسيق مع الجهات الأمنية في المملكة موضوع تعزيز الحماية والأمن للبنوك وفروعها في الأردن.

حيث عقد مجلس الإدارة عدة اجتماعات لبحث النقاط والمقترحات المتعلقة بتعزيز الحماية للبنوك العاملة في المملكة وفروعها، وذلك بالتنسيق مع أعضاء اللجنة الأمنية المشكلة من معالي وزير الداخلية. كما عقد المجلس عدة اجتماعات مع معالي وزير الداخلية وعطوفة مدير الأمن العام وعطوفة مدير عام قوات الدرك وبحضور معالي محافظ البنك المركزي الأردني. وقد توصل مجلس الإدارة إلى مجموعة من المقترحات والتدابير الوقائية والرادعة والتي تساهم في تعزيز الحماية الأمنية للبنوك وفروعها، وذلك بعد التواصل مع البنوك الأعضاء واستمزاج آرائهم حول الموضوع.

جمعية البنوك تبحث مع رئيس مجلس إدارة شركة بورصة عمان ومديرها التنفيذي سبل تنشيط البورصة

عقد مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن اجتماعاً مع رئيس مجلس إدارة شركة بورصة عمان الدكتور جواد العناني والرئيس التنفيذي لبورصة عمان نادر عازر بتاريخ 2018/1/9، وذلك لمناقشة سبل تنشيط بورصة عمان والدور الذي يمكن أن تقوم به البنوك في هذا المجال.

وقد أكد الحضور من جانب البنوك بأن تنشيط سوق عمان المالي يجب أن يبدأ على مستوى السياسات التي تعالج مواطن الخلل، وبعدها يتم الانتقال للتطبيق، داعين الى أن يكون هناك استراتيجية خروج من أسهم الخزينة التي تتمثل في شراء البنوك لجزء من أسهمها من السوق، تضمن بيع البنك لهذه الاسهم عند رغبته في ذلك. وأشاروا إلى أن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع يعد جاذباً ويؤدي إلى تحويل مستثمرين من السوق المالي إلى الإيداع في البنوك، خاصة في ظل التوقعات باستمرار ارتفاع أسعار الفائدة في السوق، وهو ما يؤدي إلى إضعاف السوق المالي.

من جهته قال الدكتور العناني أن البورصة مقبلة على مرحلة خصخصة وهو ما سينشط السوق المالي، مشيراً إلى أن الأسهم الحرة المتاحة للتداول في البنوك تشكل حوالي 34% بالمائة من الأسهم، وتصل لنسبة 15% في بعض البنوك، وأن التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك لتمويل شراء أسهم تشكل حوالي 0.6% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك. وأضاف بأن حجم محفظة الأوراق المالية لدى البنوك بلغ 11 مليار دينار في تشرين الثاني 2017، فيما بلغت استثمارات البنوك في الأسهم 994 مليون دينار تمثل 9.1% من استثماراتها، وتعد منخفضة مقارنة مع استثمارات البنوك في السندات. وأكد العناني، ان تعليمات البنك المركزي الأردني تسمح للبنوك استثمار ما نسبته 50% من رأس المال التنظيمي لها، أي ما يعادل 2.5 مليار دولار تقريباً، ما يجعل هناك فرق واضح بين ما هو مسموح لها أن تستثمر فيه وبين ما تستثمره فعلاً.

وفيما يتعلق بالسندات الحكومية وآلية التعامل بها، أشار العناني بأنه يجب أن يتم تسييل الأوراق الحكومية المملوكة من البنوك في السوق الثانوي فقط، للعمل على زيادة نشاط السوق، بمعنى أن يكون هناك تداول في الأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوي، داعياً إلى تأسيس صناديق استثمار وتوظيف خبرتها في هذا المجال وخدمة عملائها والترويج لبورصة عمان في الداخل والخارج. كما دعا إلى أن تشكل البنوك كتلة كبيرة من السوق المالي، لتكون المحرك الرئيسي وتقود حركة السوق، حيث أصبحت مساهمة البنوك في حركة السوق أقل مما كانت عليه قبل ذلك، ومؤكداً حرص البورصة على أن تستثمر البنوك أكثر في السوق، وأن بقاء الوضع في السوق المالي على ما هو عليه يعد مشكلة كبيرة، حيث أنه منذ تسع سنوات لم يتم طرح أي إصدار أولي.

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة الجمعية موسى شحادة، إنه فيما يتعلق بأسهم الخزينة، فإن التشريعات تقتضي أن يقوم البنك بالإعلان عن نيته في بيع أو شراء أسهم الخزينة قبل شهر من البيع أو الشراء، وبالتالي فإن هذا الإعلان سيتيح للمضاربين التهيؤ والاستعداد لتحقيق أرباح على حساب البنوك والضغط على الأسعار حسب مصالح المضاربين. واقترح شحادة أن تقوم جمعية البنوك بمخاطبة البنوك الأعضاء لأخذ رأيهم حول سبل تنشيط استثمار البنوك في البورصة، والطلب منهم أي أفكار أو ملاحظات تراها البنوك مناسبة لتفعيل دورها في تنشيط البورصة، ليتم اعتمادها من مجلس إدارة الجمعية تمهيداً لإرسالها لرئيس مجلس إدارة شركة بورصة عمان.

وعطفاً على التوصية التي انبثقت عن الاجتماع، قامت الجمعية بمخاطبة البنوك الأعضاء واستمزاج آرائهم لتقديم أي أفكار أو مقترحات لتفعيل دور البنوك في تنشيط بورصة عمان. وقامت الجمعية بتجميع مقترحات البنوك وتبويبها وتنسيقها في تقرير موحد يعكس وجهة نظر القطاع المصرفي الأردني ومقترحاته، وتم إرسال التقرير إلى رئيس مجلس إدارة شركة بورصة عمان.

مجلس إدارة جمعية البنوك يلتقي معالي الدكتور رجائي المعشر نائب رئيس الوزراء ضمن سلسلة حوارات الحكومة حول مشروع قانون ضريبة الدخل

التقى رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 2018/7/24 مع معالي الدكتور رجائي المعشر نائب رئيس الوزراء وبحضور وزير المالية الدكتور عزالدين كناكرية، ووزير الدولة لشؤون الإعلام، الناطق الرسمي باسم الحكومة، جمانة غنيمات، وذلك ضمن سلسلة حوارات الحكومة مع مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة حول مشروع قانون ضريبة الدخل.

ودعا المعشر خلال الاجتماع البنوك العاملة في المملكة للمشاركة في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تقرها الحكومة، للمساعدة في تخفيف النفقات التي تتحملها الدولة من ناحية ولتفعيل الشراكة الحقيقية التي تؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية، لافتاً إلى وجود 15 مشروع ستمضي الحكومة في تنفيذها في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وداعياً الجمعية للتقدم بمقترحات لنماذج تمويل جديدة لتغطية احتياجات الحكومة التمويلية، ودراسة المتطلبات التشريعية والإجرائية لتمكين البنوك من تنفيذ هذه المشروعات. كما دعا البنوك للتخلي عن الدور التقليدي في العمل المصرفي، والتوسع في استخدامها للتمويل الميسر الذي يقدمه البنك المركزي الأردني بفائدة مدعومة. كما طلب من البنوك إعداد دراسة للعوامل التي تؤثر سلبا على القطاع المصرفي بالنظر إلى مجمل زيادة التكلفة على البنوك، وما هي النسب العالمية لاقتراض الأفراد نسبة إلى دخلهم.

وحول قانون ضريبة الدخل الجديد، قال المعشر إن الحكومة تريد الاستماع إلى آراء البنوك حول مجمل قضايا الضريبة، للوصول إلى سد الثغرات المتمثلة في التجنب والتهرب الضريبي، ومراجعة إجراءات الإدارة الضريبة وطريقة تقديم الإقرارات، للوصول إلى معالجة موضوع التهرب والتجنب الضريبي. وقال المعشر أن التهرب الضريبي يعد مشكلة كبيرة ولو عالجناه لتجنبنا الكثير من القرارات التي تم اتخاذها سابقاً. مضيفاً بأنه لا بد من إعادة النظر في الإدارة الضريبية، ولافتاً إلى إيجابية في القانون الذي تم سحبه، وهي تحويل العبء الضريبي على مقدر الضريبة بدلاً من المكلف. وبين أن هناك التزامات مالية على الحكومة تصل إلى 8 مليارات دينار تتمثل بالنفقات الجارية وخدمة الدين. وأكد المعشر أن الهدف من الحوار حول قانون الضريبة هو أن نصل إلى نهج اقتصادي جديد يحقق النمو الاقتصادي والعدالة لا الجباية، ونستهدف الوصول إلى عدالة في توزيع العبء الضريبي. وبين أن الحكومة كان أول قرار لها دراسة العبء الضريبي من حيث حجمه وتوزيعه، حيث ان توزيع العبء الضريبي حالياً لا عدالة فيه، وأن ضريبة المبيعات التي لا تميز بين الغني والفقير تشكل 4 أضعاف ضريبة الدخل، وأن هيكل العبء الضريبي بحاجة إلى إعادة نظر كاملة للوصول إلى قاعدة لضريبة الدخل تطبق مبادئ العدالة الاجتماعية. منوهاً إلى أنه في ضوء نتائج الحوار مع الفعاليات الاقتصادية سيتم وضع قانون جديد يأخذ وجهات النظر كافة.

من جهته، أعرب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن هاني القاضي عن شكره للحكومة على استجابتها لنداء جميع الفعاليات الاقتصادية الوطنية بسحب مشروع قانون الضريبة الذي اقترحته الحكومة السابقة، والذي أكدت مختلف الدراسات والأبحاث التي أجريت حوله بأنه سيترتب على تطبيقه آثار وصفها "بالمدمرة" على النمو الاقتصادي وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة، إضافة لكونه منفراً وطارداً للاستثمار، ويضيف أعباء كبيرة على الأفراد وخاصة الطبقة المتوسطة. وقال إن القطاع المصرفي لازال وسيبقى العمود الفقري للاقتصاد الوطني، والداعم الرئيس لمسيرة التنمية الاقتصادية في الأردن، حيث أن البنوك العاملة في المملكة تشكل حوالي 95 بالمئة من مصادر تمويل الاقتصاد الأردني، كما أنها الممول الأكبر للحكومة من خلال محفظتها من السندات الحكومية. وأضاف القاضي أن الاقتصاد الوطني يعد اقتصاداً مرتكزاً على البنوك، خصوصاً في ضوء الحجم النسبي الكبير للقطاع المصرفي مقارنة بحجم الاقتصاد الوطني ككل؛ إذ تشكل موجودات البنوك 173 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما تشكل الودائع

لدى البنوك 117 بالمئة، والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك 87 بالمئة من الناتج كما في نهاية عام 2017. وأكد القاضي أن المتانة والسلامة المالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي تعد أحد أهم أركان الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي في المملكة. وقال أن القطاع المصرفي الأردني على أتم الاستعداد للتعاون مع الحكومة لمصلحة الاقتصاد الوطني، وإن البنوك ستكون دوماً الشريك الأساس للحكومة في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية من خلال الدور المحوري الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد. وأكد إن المرحلة المقبلة ستكون مرحلة دقيقة على مختلف الصعد، وأن البنوك تقدر بأن الحكومة تواجه مجموعة من القرارات الصعبة، وبحاجة لاتباع سياسات اقتصادية خلاقة تعالج من خلالها حصيلة سنوات طويلة من الاختلالات والتشوهات الاقتصادية.

وقال القاضي أن الوصفة السحرية لكل المشاكل الاقتصادية تتلخص في تحفيز النمو الاقتصادي، لأن معدلات النمو المرتفعة تحقق التشغيل الكامل، وتزيد من تنافسية الاقتصاد وجاذبيته للاستثمار، وتزيد من الطلب الكلي في المملكة. وهذا يعني ببساطة معدلات بطالة أقل، وأرباح أكبر للشركات، وإيرادات ضريبية أعلى للخزينة. وشدد على ضرورة أن يستهدف أي مشروع جديد لقانون ضريبة الدخل تحفيز النمو الاقتصادي الذي تباطأ بشكل ملحوظ ليصل إلى مستويات غير مسبوقة خلال العقدين الأخيرين، وأن يحقق العدالة في توزيع العبء الضريبي، وأن يحظى بدعم شعبي وجماهيري يمنحه قبولاً عاماً يحول دون إحداث أي اضطرابات أو اختلالات داخلية. وقال إن الطريق الأمثل للوصول لهذا القانون هو من خلال الحوار والتنسيق المستمر مع مختلف الفعاليات الاقتصادية في القطاع الخاص وبما يجسد من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويؤدي إلى توافق عام حول القانون. وفيما يتعلق بالنهج الاقتصادي الكلي في المملكة، اقترح القاضي أن تبادر الجهات الرقابية والتنظيمية في الأردن لإطلاق مبادرات خلاقة تساعد في التصدي للعقبات والتحديات الاقتصادية، وتساهم في التخفيف عن المواطن، وتحقق بذات الوقت مصلحة مؤسساتنا الوطنية، وهذا بالطبع سيخفف بعض الأعباء عن الحكومة، وسيساعد في تحفيز النمو الاقتصادي.

وأكد وزير المالية عزالدين كناكرية أهمية الاستقرار النقدي والمالي في المملكة، وأن الحكومة تؤمن بأن من الأفضل أن لا تزيد الضرائب، أو ان تزيد الحكومة نفقاتها وتغطيها بزيادة الإيرادات والضرائب. وقال إن الحكومة بدأت بمراجعة نفقاتها وتسعى إلى مكافحة التهرب الضريبي.

وفي مداخلات لأعضاء مجلس إدارة الجمعية، أكدوا أن زيادة الاعباء الضريبية على البنوك إلى جانب الرفع المستمر لأسعار الفائدة ستنعكس على زيادة تكاليف الاقتراض، خصوصاً على الأفراد الذين يصل مجموع قروضهم إلى 10 مليارات دينار، ولدرجة يرتفع معها عبء الدين إلى حوالي 67 بالمئة من متوسط دخل كل فرد. وقالوا إن الجهاز المصرفي يعاني من تراجع الطلب على الاقتراض وإن معدل التعثر بين الأفراد آخذ في التزايد، محذرين من رفع التكلفة على الاقتراض سواء من البنوك أو من شركات التأجير التمويلي وشركات التمويل الأصغر، لاسيما التي تستهدف النساء. وأكدوا ان البنوك، حتى تستمر في عملها، عليها أن تعكس أي ارتفاع في تكلفة الضريبة على منتجاتها النهائية الامر الذي سيدفع ثمنه الاقتصاد الوطني والمواطن والبنوك ذاتها، مشيرين في هذا الصدد إلى أن الجهاز المصرفي الأردني يعد الاقل من حيث العائد والأرباح بين العديد من البنوك العربية والأجنبية. كما أكدوا أهمية ان لا يتم رفع نسبة الضريبة على البنوك، وأهمية الامتثال لقانون ضريبة الدخل من المهنيين والحرفين وتعديل آليات توريد ضريبة المبيعات لخزينة الدولة بالاعتماد على بيئة الدفع الإلكترونية.

جمعية البنوك تخاطب البنوك الأعضاء بخصوص الحملة التوعوية لتعزيز الثقافة المالية بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي

عطفاً على كتاب معالي محافظ البنك المركزي الأردني بتاريخ 2018/3/20، والمتعلق برغبة البنك المركزي إطلاق حملة توعوية لتعزيز الثقافة المالية المجتمعية بمشاركة البنوك العاملة في المملكة وذلك من خلال تخصيص ثلاثة أيام عمل خلال الفترة 22-26 نيسان 2018 لزيارة ثلاثة جامعات أردنية.

وعطفاً على طلب البنك المركزي من الجمعية بالتنسيق مع البنوك العاملة في المملكة لدراسة مدى إمكانية مشاركتهم في الحملة التوعوية المقترحة وتوفير المتطلبات ذات العلاقة بها تمهيداً لعقد اجتماع في البنك المركزي مع ممثلي البنوك للتنسيق والتحضير للحملة، فقد قامت الجمعية بمخاطبة البنوك الأعضاء واستمزاج آرائهم حول رغبتهم بالمشاركة في الحملة المذكورة أعلاه، وقامت الجمعية بتزويد البنك المركزي بأسماء البنوك التي أكدت رغبتها بالمشاركة في فعاليات الحملة وأسماء مرشحي تلك البنوك.

ب- الفعاليات والأنشطة التدريبية

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2018 مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تستهدف تعزيز الموارد البشرية في البنوك الأعضاء ورفع كفاءتها، وإكسابها المعارف والمعلومات المتعلقة بمختلف التطورات والمستجدات في المجالات ذات العلاقة بالعمل المصرفي. وفيما يلي نستعرض أهم الفعاليات والأنشطة التدريبية للجمعية خلال عام 2018:

١) ورش العمل:

عقدت جمعية البنوك في الأردن 14 ورشة عمل متخصصة خلال العام 2018، والتي تناولت مواضيع ومجالات متنوعة ذات علاقة بالعمل المصرفي. وفيما يلي تفاصيل ورش العمل:

ورشة عمل بالتعاون مع (ساينكم SignCom) للتعريف بتطبيق يهدف الى توفير خدمات الترجمة الفورية لذوي الإعاقة السمعية عن طريق الفيديو

عقدت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل حول التطبيق الالكتروني ساينكم (SignCom) بالتعاون مع شركة ساينكم ومع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بتاريخ 15 كانون الثاني 2018. ويهدف التطبيق لتهيئة البيئة البنكية وتوفير المتطلبات التي تضمن وصول حوالي 60 ألف ممن يعانون من الصمم والبكم من حصولهم على الخدمات المالية بطريقة مساوية للأشخاص الطبيعيين. حيث يتيح هذا التطبيق للأشخاص ذوي الاحتياجات السمعية أن يفتحوا حساباً مصرفياً يراعي السرية والخصوصية التي ينعم بها أي شخص سليم، من خلال ربط موظف البنك وطالب الخدمة بمترجم إشارة مجاز قانونياً عبر الفيديو يجيب عن استفسارات موظف البنك والأصم الأبكم بشكل فوري. ومع إطلاق تطبيق ساينكم (SignCom) رسمياً يصبح بإمكان الصم البكم فتح حساب مصرفي دون وجود شهود واصطحاب الأهل وذلك لأول مرة على مستوى العالم، ما يضع الأردن في الموقع الريادي في هذا المجال.

وقال مدير عام جمعية البنوك أن هذه الورشة التي تعقدها الجمعية بالتعاون مع شركة ساينكم، تهدف إلى زيادة وصول الأشخاص

ذوي الإعاقة السمعية للخدمات المصرفية التي توفرها البنوك، وذلك من خلال التعريف بتطبيق متخصص يهدف لتوفير خدمات الترجمة الفورية لذوي الإعاقات السمعية عن طريق الفيديو. وأكد أن الورشة تأتي ضمن مساهمات جمعية البنوك في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي، وذلك من خلال استهدافها لزيادة الاشتمال المالي لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتمكينهم من الوصول للخدمات المالية، وبنفس الوقت المحافظة على سرية وخصوصية تعاملاتهم مع البنوك. وأشار في هذا الصدد إلى أن البنك المركزي الأردني أصدر تعليمات الخدمات المصرفية المقدمة لذوي الاعاقة رقم (66) لسنة 2016 بتاريخ 25 تشرين الأول 2016، وذلك استناداً إلى قانون البنوك وقانون البنك المركزي الأردني. وبين أنه بعد صدور تلك التعليمات، صدر قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة رقم 20 لسنة 2017، حيث نصت المادة 43 منه على أنه لا يجوز استبعاد الشخص أو تقييد وصوله إلى الخدمات المصرفية وخدمات الائتمان على أساس الإعاقة أو بسببها، وأنه على البنوك وشركات الائتمان توفير الخدمات والمعلومات والبيانات المصرفية للأشخاص ذوي الإعاقة بالأشكال الميسرة واحترام حقهم في الخصوصية وسرية حساباتهم على اساس من المساواة مع الآخرين. كما نصت على اعتماد توقيع الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية بالإمضاء أو الختم أو البصمة الإلكترونية على المعاملات المصرفية دون اشتراط الشهادة، على أن يتم توثيق المعاملات المصرفية التي يقوم بها الأشخاص ذوو الإعاقة البصرية والسمعية بالصوت والصورة وجعلها متاحة لهم. ونصت أيضاً على الاحتفاظ بالمعاملات المصرفية الموثقة لمدة 6 شهور، وتطبيق إمكانية الوصول للمباني ومرافق البنوك بما يتيح للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها والاستفادة من الخدمات المقدمة، وتدريب الكوادر العاملة في القطاع المصرفي على التواصل الفعال مع الأشخاص ذوي الإعاقة كلما كان ذلك ضروريا لتقديم الخدمة لهم بسهولة ويسر. وأضاف مدير عام الجمعية بأن توثيق العمليات المصرفية يتوجب ان يتم طبقا للمادة 43 من قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، باعتبارها أولى ما جاء بالتعليمات السابقة التي اصدرها البنك المركزي، فضلاً عن ان نص القانون جاء قاطعاً وخاصاً بالبنوك، وبالتالي فإن التعامل يتوجب أن يتم وفقا لما جاء بالبند الثاني من الفقرة (أ) من المادة (43). وأكد أنه حسب المعلومات المتوفرة، فإن متطلبات تنفيذ هذا النص غير متوفرة لدى البنوك من الناحية التقنية، وخاصة فيما يتعلق بتوفير خدمة التوثيق بالأجهزة السمعية والبصرية على الوجه المبين في النص القانوني، مما دفع لعقد هذه الورشة للتعريف بتطبيق إلكتروني يتيح للبنوك الامتثال بالمتطلبات الفنية التي أشار إليها القانون.

بدوره، أكد الرئيس التنفيذي لشركة ساينكوم، رأفت الصيفي، إن التطبيق الفيديوي يعد الأول على مستوى العالم والوطن العربي الذي يقدم الخدمة المصرفية لذوي الإعاقة السمعية إلى جانب تطبيقات تقدم خدمات أخرى، لكنها جميعا تسهل على الشخص الاصم الوصول إلى الخدمات وخصوصا المالية في جو من السرية والخصوصية تساوي بينه وبين الاشخاص الطبيعيين. وقال إن الأردن أول دولة على مستوى العالم تنزل هذا التطبيق لتقديم خدمات مصرفية وبنكية من فتح حساب واصدار بطاقات ائتمانية لذوي الإعاقة السمعية وتقديم خدمات متساوية لهم. وأعرب عن شكره لجمعية البنوك في الأردن التي تعاونت في جمع القائمين على التطبيق والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع البنوك العاملة في المملكة، متوقعاً أن يلقى هذا التطبيق اقبالا من الاشخاص ذوي الإعاقة السمعية في العالم، إذا ما تكاملت هذه الخدمة مع خدمات سياحية وطبية، الأمر الذي يستقطب السياح من الاشخاص ذوي الإعاقة التي تشكل نحو 15 بالمائة من سكان العالم، نحو ثلثهم من الصم والبكم. وبين أن التطبيق يعمل على عدة مستويات، منها القطاع الخاص مع الخدمات الحكومية ومع القطاع الخاص من بنوك وفنادق ومطاعم ومستشفيات وصيدليات، وذلك لتوفير بيئة اتصالية منفصلة تراعي الخصوصية وذلك عبر 30 مترجماً بلغة الإشارة معتمدين ومجازين من قبل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

من جانبه قال ممثل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عبد الله الجالودي، إن البنك المركزي كان من المبادرين لوضع تعليمات الخدمات المصرفية المقدمة لذوي الاعاقة، وطالب البنوك في تنفيذها. وبين أن البيانات الإحصائية لعام 2015 أظهرت أن 11.2% من الأردنيين يعانون من الإعاقات، وإذا ما تم إضافة من هم دون سن الخامسة سترتفع النسبة إلى المستوى العالمي والبالغ 15%. ولفت الجالودي إلى أن بيئة الإعاقة، حسب الادبيات المتبعة في هذا المجال، تشمل المعوقين أنفسهم وذويهم المتأثرين بهم، وهو ما يرفع عدد مجتمع المعوقين والمتأثرين إلى حوالي 3 ملايين شخص. وقال إن القانون وتطبيقاته والتطبيق الإلكتروني من ساينكم يجعل أي شخص معاق يتحمل كامل المسؤولية عن فتح حساب وإدارة خدماته المالية دون الحاجة إلى شاهد أو وكيل، ويستثنى من ذلك أصحاب الإعاقة الذهنية الذين يتطلبون وجود الكفيل للاستفادة من هذه الخدمات.

وأكد ممثلو البنوك المشاركون في الورشة أن التعليمات التي اصدرها البنك المركزي مكنتهم من فتح حسابات للأشخاص المعوقين

وخصوصا الصم والبكم، لكن بوجود مسؤول في البنك إلى جانب موظف فتح الحسابات، دون الحاجة إلى شهود. وأشادوا بالتطبيق ساينكم الذي يسهل الاتصال والتواصل بين الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية وموظف البنك لاسيما وأن عملية التواصل وفتح الحساب ستكون موثقة من خلال التصوير الفيديوي. ويذكر أن بنك القاهرة عمان يعد من أول البنوك في الأردن التي طبقت هذا النظام وفي 5 فروع من فروع البنك.

ورشة تدريبية لمحامي البنوك حول تفعيل خدمة التسجيل الالكتروني للدعاوى التنفيذية والحقوقية

عقدت جمعية البنوك ورشة تدريبية لمحامي البنوك الأعضاء بتاريخ 31 كانون الثاني 2018، لتدريبهم على استخدام موقع الخدمات الالكترونية وتسجيل الدعاوى الالكترونية، وذلك بعد أن قامت وزارة العدل بتفعيل خدمة التسجيل الالكتروني للدعاوى التنفيذية والحقوقية. وقد حضر الورشة ما يقارب 70 مشاركاً من البنوك الأعضاء.

ورشة حول الجرائم المالية والمصرفية وآليات مكافحتها

عقدت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل حول آخر المستجدات في الجرائم المالية والمصرفية وآليات مكافحتها وذلك بتاريخ 31 كانون الثاني 2018، بالتعاون مع مديرية الامن العام ممثلة بإدارة البحث الجنائي، وتحت رعاية مساعد مدير الأمن العام للإدارة والقوى البشرية، العميد الدكتور سالم عليمات، مندوباً عن مدير الأمن العام.

وركزت الورشة على مكافحة الجرائم المالية والمصرفية، والجرائم الإلكترونية وآليات مكافحتها، وتم إطلاع المشاركين على أخر المستجدات المتعلقة بجرائم التزوير والاحتيال المصرفي واختراق المواقع الإلكترونية للبنوك والرسائل الوهمية والدخول غير المشروع على خوادم ومعلومات البنوك.

وقال نائب مدير ادارة البحث الجنائي العقيد الدكتور عماد الزعبي، إن قطاع البنوك يعد أحد أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني، وأصبح بفعل اتساعه وتنوع نشاطاته النافذة التي نطل منها على العالم، وأصبح تطوره وقوة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة الاقتصاد وقابليته لجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية. وأضاف أن تقنيات وأساليب الجريمة الحديثة تستدعي بالضرورة تبادل الخبرات والمعارف والتعاون بين الجهات المعنية كافة لمكافحتها، لافتا الى ان مكافحة الجرائم المالية والمصرفية يتطلب نهجا تشاركيا عن طريق تنمية آليات التعاون والشراكة مع الفاعلين المعنيين على المستويات الوطنية والمحلية، بالإضافة إلى توسيع وتنوع مصادر المعلومات من خلال العمل على مد جسور التنسيق والتعاون بين مختلف قواعد المعلومات المتوفرة لدى الجهات المعنية وعلى رأسها قطاع البنوك.

من جانبه أكد مدير عام جمعية البنوك في الأردن أن الجرائم المالية والمصرفية في العالم شهدت تطورات كبيرة ونوعية، طور معها مرتكبوها أساليبهم الجرمية لمواجهة الاستعدادات الأمنية التي اتخذتها البنوك والمؤسسات المالية، حيث شهدنا تحولا واضحا من الأشكال التقليدية للجريمة المالية والتي تقوم على الاحتيال والتزوير في الوثائق والمستندات المالية مثل تزوير الشيكات، وتزييف العملات، وتزوير التواقيع، وعمليات السطو والسرقة، إلى الجرائم الالكترونية بأنواعها وخاصة في ظل التطور المضطرد في تكنولوجيا المعلومات. وأضاف أن هذا التحول أسفر عن تزايد الاهتمام بالأمن السيبراني أو الإلكتروني في مختلف دول العالم، حيث تستهدف الجرائم الإلكترونية الفضاء السيبراني بشكل عام، من خلال أي محاولة لتدمير أو كشف أو تغيير أو تعطيل أو سرقة أو محاولة استغلال نقاط الضعف أو نفاذ غير مشروع لأصول ومعلومات الشركة. وأشار إلى التنسيق المستمر والدائم بين البنوك الأعضاء والبنك المركزي الأردني وبين الإدارات ذات العلاقة في مديرية الأمن العام، وذلك في الجوانب المتعلقة بالإبلاغ والتعميم وتبادل المعلومات والتدريب ورفع القدرات، منوهاً بأن هذه العلاقة التفاعلية والتشاركية كانت مؤثرة في انخفاض معدلات الجريمة المالية في الأردن، مقارنة مع الدول المجاورة، وفي زيادة وعي موظفي البنوك ورفع قدراتهم في التعامل مع الجرائم المالية والمصرفية بأنواعها.

ورشة عمل حول Monitoring Tools for Intraday liquidity Management

نظمت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل بعنوان:

Monitoring Tools for Intraday liquidity Management (BCBS 248): Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision (BCBS 144 Principle 8)

وذلك بالتعاون مع شركة المعارف لحلول ادارة المعلومات والتقنية وبالشراكة مع شركة سمارت ستريم بتاريخ 26 شباط 2018 في مقر الجمعية.

وافتتح الورشة مدير عام جمعية البنوك، وحاضر فيها خبراء دوليين في هذا المجال حيث تم شرح المتطلبات والمنهجية التي طبقت في دول مجموعة العشرين الكبرى، علماً بأنه سيتم تطبيقها والزامها للبنوك عالميا في عام 2019، وشارك بهذه الورشة مدراء ادارة المخاطر ومدراء الخزينة ومدراء العمليات ومدراء تكنولوجيا المعلومات من البنوك الأعضاء.

ورشة عمل حول موقع تمويلي بالتعاون مع مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار

عقدت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 5 آذار 2018 وبالتعاون مع مبادرة الشرق الاوسط للاستثمار (MEII)، ورشة عمل لإطلاق موقع تمويلي واطلاع البنوك على الخدمات والبرامج التي تقدمها المبادرة، والتي تصب في خدمة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع إعطاء الأولوية للمشاريع الجديدة والنسائية وتمكينها من الوصول للبنوك بالإضافة الى مختلف المنتجات والحلول والخدمات المصرفية المتوفرة لدى البنوك، وقد شارك في الورشة مدراء التسهيلات ومدراء دوائر الشركات الصغيرة والمتوسطة في البنوك العاملة في الأردن.

وافتتح الورشة مدير عام جمعية البنوك في الأردن، بحضور السيد جوزف سحويل مدير المشروع بالأردن وفلسطين من مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار. وخلال الافتتاح رحب مدير عام جمعية البنوك بالحضور، مبيناً أن هذه الورشة تأتي لتشكل جزءً من نشاطات الجمعية في نشر الثقافة والوعي المصرفي ومواكبة أحدث التطورات لخدمة الجهاز المصرفي الأردني. وقال إن من شأن هذه الورشة تعزيز مفهوم الشمول المالي أو التمويل الشامل وهو تقديم الخدمات المالية بتكاليف معقولة إلى أجزاء واسعة من الشرائح السكانية المحرومة ومحدودي الدخل في المجتمع، لافتاً الى أن نصف عدد البالغين في العالم وحوالي 66 بالمئة من الأردنيين البالغين ليس لديهم حسابات بنكية أو حسابات قروض. وأضاف أن هذه المبادرة تغطي فجوتين رئيسيتين لطالما عانت منهما البنوك: الأولى هي عدم توفر بيانات مالية ومحاسبية لدى عدد كبير من الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والثانية تتعلق بصعوبة الوصول للبنوك والخدمات المتوفرة لديها. ومن هنا جاءت المبادرة لتقديم خدمة التوعية والتثقيف والتعليم لتلك الشركات في النواحي المالية والمحاسبية وبالتالي ردم فجوة الأمية المحاسبية وبنفس الوقت توفير موقع الكتروني يعطي المجال لتلك الشركات لتقديم طلبات التمويل للبنوك.

ومن الجدير بالذكر أن مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار (MEII)، هي جمعية غير هادفة للربح، تعمل في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتقوم بتقديم برامج المساعدات التقنية والمالية لتحفيز النشاط الاقتصادي المستدام وخلق فرص عمل طويلة الأمد. وتأتي هذه المبادرة بالأردن بشقين: الشق الأول: برنامج الدعم الفني والذي يساعد أصحاب المشاريع بجانب المحاسبة ومسك الدفاتر من خلال الحصول على برنامج محاسبي لمساعدتهم بأتمتة وتنظيم بياناتهم وأرقامهم المالية، كما يوفر البرنامج المساعدة لأصحاب المشاريع من فهم الأداء المالي لمشاريعهم الأمر الذي يعمل على مساعدة مؤسسات الإقراض (من بنوك وشركات تمويل) عند تقييم طلبات الائتمان نتيجة توفر بيانات تعكس واقع المشروع. أما الشق الثاني: ملتقى التمويل الالكتروني (www.Tamweeli.org) وهو موقع الكتروني يساعد أصحاب المشاريع في تعبئة طلبات الائتمان الخاصة بهم لعرضها على مؤسسات الاقراض عبر الانترنت وبالأخص المتعاملين الجدد مع القطاع المصرفي، مما يعزز فكرة الشمول المالي وإدماج النساء بالقطاع المصرفي، مع العلم بأن الموقع يوفر إمكانية الوصول إلى الراغبين فعلياً بالحصول على التمويل والتواصل معهم من خلاله، كما انه يتم العمل مع طالبي التمويل على تعبئة معظم المعلومات التي تلزم مؤسسات الاقراض لتقيم الطلبات المقدمة وبالأخص البيان المالي كما هو معمول به بالشق الأول.

ورشة عمل بعنوان آخر المستجدات حول الامن السيبراني

عقدت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل حول الأمن السيبراني بتاريخ 7 آذار 2018، هدفت لمناقشة الاستثمار في الأمن السيبراني والتحول الرقمي وتعليمات البنك المركزي المتعلقة بالأمن السيبراني، إضافة لتعزيز الاهتمام في الأمن السيبراني الذي يحمي البنوك والعملاء. وشارك في الورشة رئيس مفتشي قسم الرقابة على المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها في دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني نادر قاحوش، وممثلة شركة بي ام بي ريتش ربى درويش.

وقال مدير عام جمعية البنوك في كلمته خلال افتتاح أعمال الورشة أن تعزيز الأمن السيبراني في الجهاز المصرفي مهم جداً لتحصين البنوك والمؤسسات المالية، وأنه أصبح يشكل ضرورة وطنية، ويحتل أولوية لدى البنك المركزي الأردني وتم طرحه أخيراً في عمان على مستوى اتحاد المصارف العربية. وأكد أن الورشة تستهدف التركيز على تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية التي أطلقها البنك المركزي وعلى الاستراتيجية الواجب اعتمادها من قبل البنوك، وحماية البيانات الشخصية، إلى جانب الاستثمار في الأمن السيبراني والتحول الرقمي. كما قال مدير عام الجمعية أن هناك رضى دولي عام للمستوى الذي وصل له الجهاز المصرفي في الأردن في مجال التحول الرقمي والدخول في الثورة الصناعية الرابعة، ومؤكداً في نفس الوقت على أهمية رفع مستوى الاستعداد في الجانب الأمني، وأهمية تطوير أدوات الوقاية والحماية والمعالجة والحرص في التعامل مع مفهوم الأمن السيبراني والتحديات المحتملة.

من جانبه، قال نادر قاحوش رئيس مفتشي قسم الرقابة على المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، أن تعليمات البنك المركزي المتصلة بالأمن السيبراني ليست بالجديدة، وفي كل مناسبة يتم التأكيد على أمن المعلومات بهدف تطوير البيئة الالكترونية والمحافظة على أمن المعلومات. وأضاف أن البنك المركزي يولي أهمية كبيرة لموضوع الأمن السيبراني بسبب الثورة التكنولوجية التي دخلت على الجهاز المصرفي والهاتف النقال الذي دخل في التطبيقات البنكية وخدمة العملاء، مؤكدا أن التعليمات التي اصدرها البنك المركزي هي للتنبيه لخطر الأمن السيبراني. وبين قاحوش أن تعليمات الحاكمية التي اصدرها البنك المركزي سابقا تركز على الهجوم السيبراني وأهمية الحماية إلى جانب التعليمات الجديدة، خصوصاً وأن البنك المركزي أصبح مسؤولاً عن شركات الدفع الالكترونية وشركات التأمين والاقراض الصغير والمتوسط، حيث جاءت التعليمات الأخيرة شاملة لجميع هذه النشاطات بما فيها البنوك. كما أشار قاحوش إلى أهم عمليات الاختراق للبنوك التي تمت في المنطقة العربية، مبيناً أن دوافعها كانت الحصول على مكاسب مالية وابتزاز المؤسسات المالية إلى جانب أهداف سياسية او عقائدية او لخدمة عملية المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية. وأشار إلى أمثلة من أكبر عمليات اختراق تمت في المنطقة العربية بما فيها سرقة بيانات العملاء وتهديد العمليات التشغيلية للبنوك والتأثير على السمعة المصرفية للبنك، وسرقة بيانات البطاقات المدفوعة مسبقاً وبطاقات الدفع. وأكد قاحوش أن تعليمات البنك المركزي جاءت لتواكب التطورات في أساليب التهديد والتعدي السيبراني ولتطوير الأدوات التي تواجه التهديد السيبراني، كون القراصنة يطورون أدوات التعدي والاختراق باستمرار، خصوصاً مع التوسع في استخدام الهاتف النقال (الموبايل) الذي بات مستهدفا للقراصنة. مشيراً إلى أن وجود بيانات العملاء على مواقع التواصل الاجتماعي واتاحتها للعموم واستغلال قراصنة الكمبيوتر لهذه البيانات يساعد في التعرض

للتهديد الأمني. وقال أن المنهجية المطلوب اعتمادها لتعزيز إجراءات الأمن السيبراني وتحديد هذه المخاطر تتمثل في تحديد مصادر الخطر السيبراني وكشف الهجوم، وتعزيز المراقبة الوقائية والحمائية، والكشف عن الاختراقات التي تمت وتحليلها والاستجابة لها بسرعة وبدرجة عالية من الاهتمام. وشدد على أهمية وجود استراتيجية تعافي لدى البنوك والمؤسسات المالية بعد معالجة آثار الهجوم السيبراني، وأهمية نشر الوعي بالأمن السيبراني لدى جميع العاملين في هذه المؤسسات.

بدورها، أكدت مديرة العمليات في شركة بي أم بي ريتش، ربى درويش، أهمية الاقتصاد الرقمي في العالم والذي أخذ في التنامي، وهو ما جعل التحويلات الإلكترونية للبنوك مهمة جداً. وقالت إن العديد من الأجهزة الالكترونية التي اصبحت متداخلة في العمل المصرفي والمالي من خلال الدفع بواسطة الهاتف النقال واستخدام الساعات الذكية واجهزة الصراف الألية، الأمر الذي يتطلب استثمارات كبيرة لتوفير مستوى من الحماية والوقاية من الهجمات والتعديات السيبرانية. كما أكدت على أن الأمن السيبراني ليس فقط قضية تكنولوجيا معلومات فحسب بل هي قضية ضرورية لقطاع الأعمال وتوفير البيئة الداعمة له. وأشارت إلى أن التوقعات تظهر أن تكلفة التعدي الالكتروني والتهديدات الموجهة للاقتصاد العالمي، وخصوصاً المؤسسات المالية، تصل إلى 8 تريليون دولار بحلول عام 2020، الأمر الذي يتطلب تعزيز الاستثمارات في بناء منظومة أمن الكتروني لحماية البنوك والمؤسسات المالية حول العالم.

ورشة عمل للتعريف بموقع (اموالكم AmwalCom)

عقدت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل بالتعاون مع موقع "اموالكم AmwalCom" للتعريف بأول موقع الكتروني في الاردن والذي يقوم بمقارنة العروض البنكية للأفراد، وذلك بتاريخ 3 حزيران 2018 في مقر الجمعية.

ورشة حول التحديثات والمتغيرات في مقررات بازل والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

نظمت جمعية البنوك في الاردن بالتعاون مع شركة القواسمي وشركاه (KPMG) ورشة عمل حول التحديثات والتغيرات في مقررات بازل وذلك بتاريخ 11 تموز 2018 في مقر الجمعية. وشارك في الورشة ممثلي البنوك من دوائر المخاطر والمالية والإدارات المعنية في التغيرات بالمقررات والمعايير.

وتأتي الورشة لمناقشة أهمية مقررات بازل والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، والتأثير المتوقع على المصارف، فيما تم استعراض أهم العناصر الأساسية المؤثرة للمعيار الدولي للتقارير المالية، وعلاقة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) برأس المال

التنظيمي، والممارسات الفضلى العالمية في تطبيق المعيار، وتصنيف مراحل الأصول المالية الخاضعة للتطبيق، وسيناريوهات الاقتصاد الكلي واختبارات الضغط، إلى جانب الأثر على البيئة الرقابية والأثر التجاري المتعلق في المصارف وإدارة السيولة والتشريعات المتعلقة بها. كما ناقش المشاركون التعديلات على مقررات بازل 3 اللاحقة للأزمة المالية، ومقررات بازل IV وأثرها على البيئة المصرفية، وأهمية التطبيق والإطار الزمني والخطوات المقبلة.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن خلال افتتاح الورشة أن إطار بازل 3 يعد عنصراً مركزياً في استجابة لجنة بازل للأزمة المالية العالمية؛ حيث أنه يتناول عددا من أوجه القصور في الإطار التنظيمي لما قبل الأزمة، ويوفر أساساً لنظام مصرفي مرن يساعد على تجنب تراكم مواطن الضعف النظامية. وأضاف أن هذا الإطار يسمح للنظام المصرفي بدعم الاقتصاد الحقيقي من خلال الدورة الاقتصادية. كما لفت إلى أن المرحلة الأولى من إصلاحات بازل 3 ركزت على تعزيز مجموعة من مكونات الإطار التنظيمي بما فيها تحسين نوعية رأس المال التنظيمي للبنوك ورفع متطلبات رأس المال، وتحديد الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي، والتخفيف من مخاطر السيولة من خلال نسبة تغطية السيولة وصافي معدل التمويل الثابت، وتعزيز السيطرة على المخاطر وخاصة مخاطر السوق والائتمان، وإضافة عناصر التحوط الكلي (Macroprudential) إلى الإطار التنظيمي من خلال مخزونات رأس المال وتقليل المخاطر النظامية ومخاطر البنوك ذات الأهمية النظامية. وأشار مدير عام الجمعية إلى الإصلاحات النهائية التي أدخلت على بازل 3 والتي أصبحت تعرف باسم (BASEL IV)، مبيناً أنها جاءت بهدف تحسين الإطار التنظيمي العالمي، واستعادة المصداقية في حساب الأصول المرجحة بالمخاطر وتحسين قابلية مقارنة نسب رأس المال للبنوك، وذلك بتعزيز قوة وحساسية المخاطر الخاصة بالمناهج المعيارية لمخاطر الائتمان، وتقييم الائتمان، ومخاطر التشغيل، وتقييد استخدام مناهج النموذج الداخلي، وإدخال مخزونات لنسبة الرفع المالي وخاصة للبنوك ذات الأهمية النظامية العالمية، واستبدال الإطار الحالي لبازل 2 بإطار أكثر حساسية للمخاطر ومستنداً على المنهج المعياري المنقح للجنة بازل 3. وعلى صعيد المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9، أكد مدير عام الجمعية أن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية أصدر في تموز 2014 النسخة النهائية من هذا المعيار ليحل مكان معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الأدوات المالية، وليكون العمل به إلزامياً اعتبارا من عام 2018.

وتضمن المعيار (9) على متطلبات الاعتراف والقياس والإطفاء وعدم الاعتراف ومحاسبة التحوط بشكلٍ عام، حيث أنه يربط المعالجة المحاسبية بأنشطة إدارة المخاطر، ويعمل بشكل أساسي على قياس الأصول والالتزامات المالية من خلال تناول ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل في تصنيف وقياس الأصول، وقياس الخسائر، ومحاسبة التحوط. وبين أن المعيار يتطلب تكوين المخصصات بناء على التوقعات بوجود خسائر أو تعثر في تحصيل بعض الأصول وليس على الخسائر المحققة بالفعل كما هو متعارف عليه. وقال إنه على الرغم من أن استخدام هذا المعيار يؤدى لتحسين جودة التقارير المالية، إلا أنه يتضمن على بعض التحديات التي قد تواجه البنوك، وخاصة من حيث كيفية تحديد معايير قياس القيمة العادلة والفرق بينها وبين القيمة السوقية، إضافة لأن تطبيق المعيار يؤدى إلى قيام بعض البنوك بتكوين قدر أكبر من المخصصات، مما قد يؤثر على أرباح البنوك وبالتبعية على رأس المال النظامي، والذي قد يؤدى بدوره إلى ضعف قدرة البنوك على الإقراض. وأكد أن عقد هذه الورشة يأتي انطلاقا من حرص جمعية البنوك في الأردن على متابعة مختلف المستجدات المتعلقة بالعمل المصرفي ومواكبة التحديثات التي تطرأ عليه محليا ودوليا، ونقلها للعاملين بالقطاع المصرفي الأردني.

ورشة عمل حول الأمن السيبراني

عقدت جمعية البنوك ندوة حول الأمن السيبراني (Cyber Security Symposium) بالتعاون مع Selmar group and fortalice solutions، وتحت رعاية عطوفة الدكتور عادل شركس نائب محافظ البنك المركزي الأردني، وذلك بتاريخ 22 تموز 2018 في مقر الجمعية.

وهدفت الندوة إلى التعريف بالمخاطر السيبرانية والتهديدات واختبارات الاختراق واستراتيجيات حماية البيانات كما تم التعريف بالمنتج المناسب لهذه المخاطر. وحاضر في الندوة السيد كين بيلي، وشارك فيها مدراء المخاطر ومدراء أمن المعلومات ومدراء العمليات في البنوك الأعضاء.

ورشة عمل حول تحليل البيانات واتخاذ القرارات في البنوك

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع شركة سمارت كونسالتنج من سنغافورة ورشة عمل بعنوان "البيانات تقود متخذي القرار في البنوك"، وذلك بتاريخ 30 تموز 2018.

وركزت الورشة على استخدام تحليل البيانات من قبل البنوك في مجالات إدارة المخاطر وعمليات التسويق والتحايل، فيما تم عرض حالات في مجال تحليل المعلومات للمنتجات والخدمات في البنوك. وشارك في الورشة عدد من ممثلي الإدارات التنفيذية في البنوك ومدراء المخاطر والتسهيلات والخدمات الفنية وخدمات المعلومات.

ورشة عمل تدريبية حول قانون الاعسار التجاري رقم 21 لعام 2018

نظمت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل تدريبية حول قانون الاعسار التجاري رقم 21 لعام 2018 وذلك بتاريخ 14 آب 2018.

ورشة عمل بعنوان Jordan Potential Efficiencies and Opportunities

نظمت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل بعنوان Jordan Potential Efficiencies and Opportunities بالتعاون مع Bloomberg وذلك بتاريخ 17 أيلول 2018.

ورشة عمل حول موضوع "مخاطر البطاقة الائتمانية"

عقدت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل حول موضوع "مخاطر البطاقة الائتمانية" لطلبة قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة فيلادلفيا، وذلك بتاريخ 1 كانون الأول 2018 في مقر الجمعية.

وشارك في البرنامج التدريبي حوالي 30 طالباً وطالبة من قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة فيلادلفيا، وتم خلاله تعريفهم بمخاطر بطاقات الائتمان المتعلقة بتهديدات أمن المعلومات.

ورشة عمل حول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16): الإيجارات IFRS 16

عقدت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل حول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16): الإيجارات (IFRS 16) بالتعاون مع (KPMG)، وذلك بتاريخ 20 كانون الأول 2018 في مقر الجمعية. وحضر الورشة مدراء الدوائر المالية والإدارية في البنوك الأعضاء والبنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

وافتتح الورشة مدير عام جمعية البنوك في الأردن والذي رحب بالسيد حاتم القواسمي الشريك التنفيذي لشركة كي بي ام جي وبالحضور من البنوك الأعضاء ومن البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية والحكومية. وأكد مدير عام الجمعية على أهمية هذه الورشة والتي تعكس أهمية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) لكل قطاع الأعمال، وتبين ضرورة فهم الأثر القادم للمعيار على بيان المركز المالي (الميزانية العمومية) للمؤسسات.

وقدم هذه الورشة الشريك التنفيذي حاتم القواسمي، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في عام 2016 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) والواجب التطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019.

ويعتبر هذا المعيار من المعايير الهامة جداً والتي ستؤثر على البيانات المالية لجميع الشركات التي تقوم بالاستئجار، حيث سيبدأ رسملة جميع عقود الايجار في سجلات المستأجر وبالتالي سوف تحدث أثراً جوهرياً على بيان المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية للعديد من الشركات، ومن ضمن هذه الشركات التي سوف تتأثر بتطبيق المعيار البنوك نتيجة لعقود الاستئجار المتعلقة بالكثير من أعمالها وأنشطتها الرئيسية.

٢) الدورات والبرامج التدريبية:

عقدت جمعية البنوك في الأردن 7 برامج تدريبية خلال العام 2018. وفيما يلي تفاصيل الدروات والبرامج التدريبية:

دورة تدريبية حول الاجراءات التنفيذية لتطبيق قانون الالتزام الضريبي للحسابات الاجنبية (FATCA) ومتطلباته ومخاطر عدم التطبيق

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية متخصصة بعنوان الإجراءات التنفيذية لتطبيق قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)، ومتطلباته ومخاطر عدم التطبيق وذلك خلال الفترة من 12-14 شباط 2018 في مقر الجمعية، حاضر فيها الخبير القانوني والمصرفي سالم الخزاعلة.

واشتملت الدورة على شرح مفصل حول القانون بما فيها ماهية القانون، والهدف من تطبيقه، وتعريف المؤسسات المالية الاجنبية والكيانات الاجنبية غير المالية الواردة في القانون، وتصنيف المؤسسات المالية الاجنبية حسب التزامها بالقانون، والتعرف على أصحاب الحسابات الأميركيين. كما شملت متطلبات الامتثال الضريبي تحت قانون ضريبة الدخل وقانون ازدواجية الضريبة، والتطبيقات العملية للالتزام بمتطلبات قانون (FATCA)، والوقوف على التزامات البنوك الأردنية والعقوبات المفروضة على عدم الالتزام بالقانون. وشملت الدورة موضوعات منها دور مسؤولي الالتزام والعمليات وإدارة المخاطر ونظم المعلومات، والاشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لتطبيق القانون، والحالات المطلوب فيها تقديم النماذج والإقرارات وكيفية تقديمها، والتحديات التي تواجه البنوك الأردنية نتيجة عدم الالتزام بقانون (FATCA).

وعملت الدورة التي شارك فيها مجموعة من ممثلي البنوك، تعميق معرف المشاركين بأحكام القانون والجوانب العملية والإجرائية والقانونية المرتبطة به.

دورة تدريبية بعنوان "التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمتعلقة بالتمويل والتعامل مع الشركات والصناديق الاستثمارية والأشخاص الاعتبارية المحلية والأجنبية"

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمتعلقة بالتمويل والتعامل مع الشركات والصناديق الاستثمارية والاشخاص الاعتبارية المحلية والاجنبية، وذلك خلال الفترة 19 إلى 21 آذار 2018. حيث جاءت الدورة بهدف تعميق معرفة المشاركين بهذه التعليمات ورفع كفاءة العاملين في العمليات المصرفية ومنح الائتمان وإدارة العقود البنكية بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي.

واستعرضت الدورة الاحكام والجوانب القانونية والإجرائية الواردة في قانون البنك المركزي الأردني وقانون البنوك والمتعلقة بمنح الائتمان المصرفي للشركات والصناديق والاشخاص الاعتبارية، والتعليمات والتعاميم والمذكرات الصادرة عن المركزي والمتعلقة بهذا الشأن، كما تناولت الآثار القانونية والتعاقدية والرقابية والالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق البنوك وموظفيها والمخالفات والعقوبات المترتبة نتيجة مخالفتها.

وشارك في الدورة عدد من المدراء ورؤساء الوحدات والاقسام والموظفين العاملين في الدوائر المختصة بمنح الائتمان والتسهيلات المصرفية وتنفيذ العقود المصرفية وائتمان الشركات والعاملين في التدقيق والمراجعة الداخلية في الدوائر القانونية في البنوك.

دورة تدريبية بعنوان "مكونات وعناصر قانون الاعسار التجاري وانعكاساته وآثاره على عمليات الاقراض والتمويل وضماناتها في البنوك الأردنية"

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان "مكونات وعناصر قانون الاعسار التجاري وانعكاساته وآثاره على عمليات الاقراض والتمويل وضماناتها في البنوك الأردنية" وذلك خلال الفترة 13-14 أيار 2018.

دورة تدريبية بعنوان "قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة رقم 20 لسنة 2018"

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان "قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة رقم 20 لسنة 2018" وذلك خلال الفترة 2-4 تموز 2018.

دورة تدريبية بعنوان مهارات التفاوض وتحصيل ومعالجة الديون المتعثرة

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية متخصصة في مجال مهارات التفاوض وتحصيل ومعالجة الديون المتعثرة، وذلك خلال الفترة 12-15 آب 2018، حاضر فيها الدكتور محمد عثمان.

وحضر الدورة مشاركون من دوائر الأفراد والشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة ودوائر الرقابة والمراجعة للائتمان، ودوائر التحصيل ومخاطر الائتمان وخدمة العملاء والدوائر القانونية في البنوك الأعضاء.

وهدفت الدورة إلى تعريف المشاركين على المهارات الفنية اللازمة لتحصيل الديون المتعثرة، حيث تضمنت موضوعات منها التفاوض في تحصيل الديون المتعثرة، وإدارة التحصيل واسترداد الديون المتعثرة، والديون والقروض المتعثرة، والرقابة والمتابعة والمراجعة كإجراء وقائي للحد من التعثر الائتماني، وتصنيف التسهيلات الائتمانية غير العاملة، وطرق واشكال معالجة تسوية الديون المتعثرة، واحتساب مخصصات الديون غير العاملة، وتعليق الفوائد والعمولات.

دورة متخصصة بالتعليمات الجديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية متخصصة في التعليمات الجديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالبنوك المرخصة رقم (2018/14)، وذلك خلال الفترة 24-26 أيلول 2018، وحاضر فيها الاستاذ سالم الخزاعلة.

وتضمنت الدورة التعليمات الصادرة عن البنك المركزي والمستجدات المتعلقة بها والحالات المشتبه بها في ضوء قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 46 لسنة 2007 وتعديلاته وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.

وهدفت الدورة إلى تعميق معرفة المشاركين بالتطبيقات القانونية بما يحمي حقوق البنوك ومصالحها، ورفع كفاءة العاملين بالتعامل مع الجوانب القانونية للموضوع.

وشارك في الدورة ممثلو البنوك من الدوائر التي تتعامل مع العملاء في فتح الحسابات والعمليات ومنح الائتمان والعاملين في التدقيق والمراجعة الداخلية.

برنامج تدريبي بعنوان "قواعد ومعايير وإجراءات الامتثال ووظيفته في البنوك الأردنية في ضوء التعليمات والمذكرات والاوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني ومبادئ لجنة بازل للرقابة على البنوك"

عقدت جمعية البنوك برنامجاً تدريبياً متخصصاً لموظفي فروع الشمال في البنوك الأعضاء بعنوان "قواعد ومعايير وإجراءات الامتثال ووظيفته في البنوك الأردنية في ضوء التعليمات والمذكرات والاوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني ومبادئ لجنة بازل للرقابة على البنوك"، وذلك خلال الفترة 17 – 19 كانون الأول 2018 في غرفة صناعة اربد، وحاضر في هذا البرنامج التدريبي الأستاذ سالم الخزاعلة.

وتطرق البرنامج لأهمية الامتثال لتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص ومبادئ لجنة بازل ومهام ومسؤوليات مراقبة الامتثال وأنواع المخاطر. واستهدف البرنامج التدريبي تعريف المشاركين بالمعارف اللازمة حول مفهوم الامتثال في مؤسسات القطاع المصرفي، ومتطلبات وظيفة الامتثال في البنوك، والممارسات السليمة للامتثال، وعرض منهجية الجهات الرقابية في تقييم كفاءة وفعالية دائرة الامتثال في البنوك، ومدى انسجامها مع أفضل الممارسات المطبقة عالمياً في هذا المجال.

٣) فعاليات تدريبية أخرى:

نظمت الجمعية خلال عام 2018 جلستين تعريفيتين وذلك كما يلي:

جلسة تعريفية حول دراسة "مسح لسوق الخدمات المصرفية للأفراد في الاردن 2017"

نظمت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 27 آذار جلسة تعريفية حول الدراسة المسحية التي اجرتها مجموعة المرشدون العرب (Arab Advisors Group) لسوق الخدمات المصرفية والأفراد في الأردن لعام 2017.

جلسة نقاشية لمناقشة دور القطاع المصرفي في تمويل مشاريع المياه

عقدت جمعية البنوك في الأردن جلسة نقاشية مشتركة ما بين البنوك وبين ممثلي قطاع المياه في الأردن لمناقشة دور القطاع المصرفي في تمويل مشاريع المياه وذلك بتاريخ 2018/11/4. وحذر الاجتماع المهندس علي صبح أمين عام وزارة المياه والري وممثلين عن وزارة المياه والري، إضافة لممثلين عن البنوك الأعضاء وعن سلطة المياه وسلطة وادي الأردن وUSAID وMercy Corps.

وجاء عقد هذه الجلسة النقاشية في ضوء الدراسة التي أعدتها الجمعية حول التمويل المصرفي لمشاريع قطاع المياه في الأردن، وبناءً على توجيهات من دولة رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز لوزارة المياه والري للاجتماع مع جمعية البنوك في الأردن لمناقشة أهم النقاط التي من الممكن ان تعزز دور القطاع المصرفي في المساهمة بتمويل مشاريع قطاع المياه ودخول المنافسة مع البنوك الأجنبية.

وقال مدير عام جمعية البنوك أن تمويل مشروعات المياه في الأردن أصبح يتصدر أولويات واهتمامات المملكة، خاصة وأن الأردن من أكثر الدول فقراً في المصادر المائية، مما جعل هذا القطاع يواجه تحديات عديدة تتمثل في محدودية المصادر المائية وعدم تطورها، وزيادة الطلب على المياه لكافة الاستخدامات. وأكد أن توفير التمويل اللازم لمشروعات المياه يشكل أحد المحاور الرئيسة التي ارتكزت عليها استراتيجية وزارة المياه والري للأعوام (2018–2020)، والتي استهدفت توفير التمويل للمشروعات الرأسمالية لقطاع المياه ذات الأولوية، والتي تسهم في تنفيذ الخطة مع الممولين والجهات المانحة، وإعداد الخطة الاستثمارية وتوفير التمويل للمشاريع الرأسمالية ذات الأولوية والتي تسهم في تحقيق الأمن المائي. وأضاف مدير عام الجمعية بأن البنوك تدرك أهمية موضوع المياه في الأردن، وضرورة بحث وتحديد أهم المعيقات التي يواجهها، بما فيها جانب تمويل مشاريع المياه، وهو ما دفع الجمعية للمبادرة بإعداد دراسة حول واقع وآفاق التمويل المصرفي الموجه لمشاريع قطاع المياه في الأردن. ولفت إلى أنه تم إعداد الدراسة استناداً إلى استبيان تضمن تسعة أسئلة تتمحور حول دور البنوك العاملة في الأردن، في تمويل مشاريع قطاع المياه خلال الفترة (2013–2017) بمشاركة 18 بنكاً من أصل 25 بنكاً عاملاً في المملكة بنسبة 72 بالمئة. وأشار إلى أن الدراسة تمكنت من الوصول إلى مجموعة من النتائج المهمة والتي يمكن البناء عليها وتطويرها لتحسين حجم التمويل الممنوح لقطاع المياه في المملكة، وبما يسهم في تطوير وتحسين هذا القطاع وتحقيق الأمن المائي الوطني في المدين المتوسط والطويل.

من جهته قال أمين عام وزارة المياه والري المهندس علي صبح أن مشكلة المياه في الأردن تعد من المواضيع الملحة، وخصوصاً في ضوء الحاجة الماسة لتعزيز وتنويع مصادر المياه في المملكة، مبينا أن الأردن يعاني من عجز مائي يصل إلى حوالي 400 مليون متر مكعب، ويستهلك كميات متزايدة من المياه الجوفية. وأشار إلى أن الكثير من المشروعات الكبرى تتم من خلال بنوك أجنبية كبرى تقدم قروضاً مدعومة من قبل حكومات تلك الدول، مبيناً أن هناك العديد من المشروعات القائمة والتي يمكن أن تدخل فيها البنوك الأردنية بالتعاون مع جهات أخرى مثل مشروع حسبان بتكلفة 25 مليون دينار والذي يستهدف حفر آبار وتحلية المياه المالحة لتزويد مدينة عمان وما حولها بالماء الصالح للشرب، والذي سيتم تنفيذه بأسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT). وبين المهندس صبح وجود العديد من المشروعات الكبرى مثل المشروع الثاني لنقل مياه الديسي إلى مدينة عمان، ومشروع تحلية مياه البحر الأحمر بتكلفة مبدئية تصل إلى 1.4 مليار دينار. وأكد أن موضوع المياه في الأردن يرتبط بشكل وثيق بموضوع الطاقة، مشيراً إلى وجود توجه لاعتماد الطاقة المتجددة في مختلف عمليات المياه. ووعد المهندس صبح ان يتم تزويد البنوك بالخطة الاستثمارية للوزارة لاطلاعها على المشاريع الممكن تمويلها.

وأشار ممثلو البنوك الأعضاء إلى العقبات التي تواجه تمويل مشروعات المياه وخاصة من حيث التسعير وحجم وفترة التمويل، والمخاطر المرتبطة بتلك المشروعات، مؤكدين على ضرورة أن يكون هناك دور كبير لوزارة المالية والبنك المركزي في دعم التمويل، لاسيما وأن مشروعات المياه تتطلب تعاون دولي ووجود مؤسسات دولية داعمة.

ج- نشاطات وأخبار أخرى

جمعية البنوك تعقد اجتماع الهيئة العامة العادي للعام 2018 وتنتخب مجلس إدارة جديد

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي للبنوك الأعضاء في الجمعية بتاريخ 26 آذار 2018، والذي تم خلاله انتخاب مجلس إدارة جديد للجمعية، وإقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية للعام 2017، وإقرار الموازنة التقديرية للجمعية للعام 2018.

وكانت الهيئة العامة قد فتحت باب الترشيح لمجلس إدارة الجمعية، حيث ترشح 14 بنكاً فاز 9 منها بعضوية المجلس. وضمت تركيبة المجلس الجديد المنتخب تسعة بنوك أعضاء هي بنك الاستثمار العربي الأردني، والبنك الأهلي، والبنك العربي، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، والبنك الإسلامي الأردني، وبنك القاهرة عمان، والبنك الاستثماري، وبنك لبنان والمهجر، وسيتي بنك، إضافة للبنك المركزي الأردني كعضو مراقب.

وقد فاز السيد هاني القاضي رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار العربي الأردني، برئاسة مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن للدورة 2018-2021، فيما فاز السيد محمد موسى الرئيس التنفيذي والمدير العام للبنك الأهلي الأردني، بمركز نائب الرئيس.

كما ناقشت الهيئة العامة العادية للجمعية تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية للعام 2017 وأقرته، وأقرت الميزانية العامة وصادقت على تقرير المحاسب القانوني. وأقرت الهيئة العامة أيضاً الموازنة التقديرية للجمعية للعام 2018، ووافقت على قرار مجلس الإدارة بأن يتم استيفاء ما قيمته 75 بالمئة من الرسوم المترتبة على البنوك الأعضاء في الجمعية وعددها 25 بنكاً. كما بحثت الهيئة العامة في بعض التحديات والقضايا الأساسية التي تواجه البنوك.

وبعد انتهاء الهيئة العامة عقد مجلس إدارة الجمعية الجديد اجتماعه الأول برئاسة القاضي، حيث قدم الشكر لمجلس الإدارة السابق على الجهود التي بذلها لتعزيز دور الجمعية في خدمة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني بشكل عام. وأكد القاضي أن المجلس الجديد سيواصل تقديم الخدمات للبنوك الأعضاء وتعزيز دور الجمعية والقطاع المصرفي في خدمة الاقتصاد الأردني وتعزيز علاقاتها مع الجمعيات الشقيقة والصديقة.

مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن يقر الخطة الاستراتيجية للجمعية للأعوام 2018-2021

أقر مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن في شهر آذار 2018 الخطة الاستراتيجية للجمعية للأعوام 2018-2021، والتي جاءت لتعكس رؤية وتطلعات مجلس الإدارة الجديد.

وقد تضمنت الملامح العامة للخطة الاستراتيجية للجمعية على ستة محاور أساسية. حيث ركز المحور الأول على رعاية مصالح البنوك الأعضاء من خلال متابعة المسائل التي تهم البنوك بدرجة عالية من الاتساق، وتنظيم لقاءات حول المسائل التي تهم البنوك مع مختلف الجهات ذات العلاقة، ومراقبة ومتابعة القوانين التي قد تؤثر على البنوك. أما المحور الثاني فقد ركز على جانب الأبحاث والمنشورات، من خلال إعداد بحوث متعمقة، وتحديث المنشورات التي يتم إعدادها داخلياً في الجمعية ورقمنتها وتحسين جودتها ومحتواها. وركز المحور الثالث على التدريب والتعليم من خلال رعاية وتنظيم الندوات التي تهم البنوك حول مواضيع الساعة. وتضمن المحور الرابع على جانب العلاقات العامة من خلال إطلاق حملة ترويجية تسلط الضوء على مساهمات البنوك في المجتمع والدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني، والوصول إلى وسائل الإعلام، وتسليط الضوء على إنجازات جمعية البنوك خلال الأربعين سنة الماضية، وتطوير الموقع الالكتروني للجمعية. فيما ركز المحور الخامس على تعزيز العلاقات بين البنوك من خلال تنظيم فعاليات واجتماعات دورية لمناقشة وضع القطاع المصرفي، وركز المحور الأخير على تطوير وتعزيز أعمال الجمعية الداخلية.

مجلس إدارة جمعية البنوك يلتقي مع معالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني

التقى رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مع معالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني بتاريخ 2018/8/14، وذلك حرصاً من مجلس الإدارة الجديد على التواصل مع معالي المحافظ واطلاعه على رؤية المجلس وتوجهاته الاستراتيجية للسنوات الثلاثة المقبلة.

وقد أشار رئيس مجلس إدارة الجمعية هاني القاضي خلال اللقاء إلى العلاقة المتميزة التي تربط البنك المركزي والبنوك العاملة في الأردن والتي تشكل مثالاً يحتذى بالتشاركية والتعاون المثمر والبناء وبما يحقق المصالح الوطنية العليا. كما أشاد بالاستجابة والامتثال من قبل البنوك لجميع متطلبات البنك المركزي، والمرونة والاستجابة العالية للبنك المركزي لملاحظات ومقترحات واستفسارات البنوك، والتي أثمرت في قطاعٍ مصرفي مستقر ومتين وقوي ويتمتع بأعلى مستويات الالتزام والامتثال.

وفي معرض حديثه عن العلاقة التي تربط بين البنك المركزي الأردني وبين جمعية البنوك في الأردن، أشار القاضي إلى أنها علاقة تاريخية ومتميزة، تمثلت في اللجان المشتركة والمخاطبات والاجتماعات والفعاليات المتنوعة، وهو ما أسهم في تعزيز العلاقة ورفع مستوى التنسيق والتعاون بين البنك المركزي وبين الجمعية باعتبارها حلقة وصل فعالة مع البنوك الأعضاء.

وأكد القاضي خلال اللقاء بأن القطاع المصرفي الأردني يشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، والداعم الرئيسي لمسيرة التنمية الاقتصادية في الأردن، مشيراً إلى أن البنوك تشكل أكثر من 95% من مصادر تمويل الاقتصاد الأردني، وهي الممول الأكبر للحكومة الأردنية من خلال محفظتها الضخمة من السندات الحكومية، وبأن الاقتصاد الأردني يعتبر اقتصاداً مرتكزاً على البنوك، وخاصة في ضوء الحجم النسبي الكبير للقطاع المصرفي.

وأثنى القاضي على الأداء المتميز للقطاع المصرفي الأردني ومحافظته على متانته واستقراره طوال السنوات الماضية، وتعامله مع مختلف التطورات المحلية والإقليمية، وقدرته على تخطي التحديات والصدمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الأردني. مشيراً إلى أن البنوك تمكنت من تحقيق نمو متواصل ومستدام من جميع النواحي خلال السنوات العشر الأخيرة، وخاصة من حيث الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية، إضافة للتحسن الواضح الذي أظهرته مؤشرات المتانة المالية للبنوك، وهو ما يؤكد على قوة القطاع المصرفي الأردني وتمتعه بالمتانة والسلامة المالية، والتي تعتبر أهم أركان الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي في المملكة. كما تطرق القاضي للمستوى الرفيع الذي حققته البنوك في مجال المسؤولية المجتمعية، وجهود البنوك في تبني مفهوم الاستدامة والذي أسفر عن قيام العديد منها بإصدار تقارير استدامة استناداً إلى إطار المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

واستعرض القاضي أهم إنجازات الجمعية في عهد مجلس الإدارة الجديد، كما أطلع المحافظ على الملامح العامة للخطة الاستراتيجية للجمعية للسنوات الثلاث المقبلة، والتي أقرها مجلس إدارة الجمعية المنتخب في شهر آذار لتعكس رؤيته وتطلعاته خلال فترة انعقاده، مؤكداً بأن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجمعية يتطلب تعاون البنوك الأعضاء ودعم البنك المركزي الأردني في كل ما يحقق مصلحة القطاع المصرفي الأردني والاقتصاد الوطني.

مؤسسة الأميرة عالية والبنوك العاملة في الأردن توقع مذكرة تفاهم لتنفيذ مبادرة بصمات خضراء

وقعت مؤسسة الأميرة عالية مع البنوك العاملة في المملكة مذكرات تفاهم بتاريخ 18 تموز 2018 في مقر الجمعية، والتي تهدف لتنفيذ مبادرة بصمات خضراء لإعادة تدوير الورق، التي أطلقتها المؤسسة في العام 2017 كمبادرة اجتماعية بيئية لدعم المدارس الحكومية. ووقع المذكرات سمو الأميرة عالية بنت الحسين مع ممثلي البنوك المشاركة في المبادرة، وذلك بحضور رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، هاني القاضي، ومدير عام الجمعية، وأمين عام وزارة التربية والتعليم للشؤون الإدارية والمالية.

وقد أعربت سموها عن شكرها للبنوك على التزامهم ومساهمتهم في دعم مبادرة بصمات خضراء لإعادة تدوير الورق التالف، بما يعود بالفائدة على المدارس الحكومية.

من جانبه، قال هاني القاضي رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك أن مؤسسة الأميرة عالية أطلقت هذه المبادرة استناداً إلى سعي المؤسسة لتحقيق التوازن في البيئة، وبما يوفر مستقبل أفضل للأجيال القادمة، وهو الأمر الذي يقع في جوهر التنمية المستدامة بمفهومها الشامل. ولفت إلى أن السنوات الخمس الأخيرة شهدت اتجاها واضحا من البنوك في الأردن للتحول من مفهوم المسؤولية المجتمعية نحو مفهوم الاستدامة، والذي يتضمن تحديد وقياس والإفصاح عن الآثار الناجمة عن ممارسة العمل المصرفي على المقومات الثلاثة الأهم للتنمية، ألا وهي البيئة والمجتمع والاقتصاد.

وأكد أمين عام وزارة التربية والتعليم سامي السلايطة أهمية أن يكون القطاع الخاص شريكا للقطاع العام في تنفيذ المبادرات التي تخدم المدارس، منوها إلى أن البنوك كانت سباقة لتحمل مسؤولياتها في هذا المجال. وبين أن عدد المدارس المشمولة ضمن المبادرة التي أطلقتها مؤسسة الأميرة علية بلغت 200 مدرسة، معظمها بمنطقة الأغوار، وشمولها بالتكييف والتبريد من خلال الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية، معرباً عن شكره لجمعية البنوك لتبنيها هذه المبادرة.

وعرضت عبيدة هماش من مؤسسة الأميرة عالية نبذة تعريفية عن المؤسسة والمبادرات التي أطلقتها بما فيها بصمات خضراء لإعادة تدوير الورق، والطاقة المستدامة للمدارس، مؤكدة عزم المؤسسة إضافة 100 مدرسة جديدة كي تستفيد من المبادرة. كما أشارت إلى مبادرات أخرى أطلقتها مؤسسة الأميرة عالية منها دعم الجمعيات النسائية وتقديم القروض الدوارة لها، وإنشاء محمية

المأوى في منطقة سوف بمحافظة جرش لحماية الحيوانات البرية المهددة بالانقراض وحماية الغابات الطبيعية والتنوع الحيوي، والبرنامج العلاجي "لننمو معاً" لعلاج وتأهيل حالات التوحد وذوي الاحتياجات الخاصة بواسطة الخيول، ودعم الجمعيات المحلية.

رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن يشارك في منتدى الطريق إلى بازل 4: التعديلات الأساسية المتوقعة

شارك رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن السيد هاني القاضي في المنتدى المصرفي "الطريق إلى بازل 4: التعديلات الأساسية المتوقعة" والذي نظمه اتحاد المصارف العربية في الأردن خلال الفترة 9–10 تشرين الأول 2018.

وقال القاضي في كلمته أثناء افتتاح أعمال المنتدى أن إطار بازل 3 يعتبر عنصراً مركزياً في استجابة لجنة بازل للأزمة المالية العالمية، حيث أنه يتناول عدداً من أوجه القصور في الإطار التنظيمي لما قبل الأزمة، ويوفر الأساس التنظيمي لنظام مصرفي مرن وأكثر صموداً وقادر على دعم الاقتصاد الحقيقي. مشيراً إلى أن المرحلة الأولى من إصلاحات بازل 3، والتي نشرت عام 2010 ركزت على معالجة بعض أوجه القصور الرئيسية في الإطار التنظيمي لما قبل الأزمة، بما في ذلك تحسين نوعية رأس المال التنظيمي للبنوك، وزيادة متطلبات رأس المال لضمان قدرة البنوك على تحمل الخسائر في أوقات الإجهاد، وتعزيز السيطرة على المخاطر من خلال مراجعة إطار الأصول المرجحة لكافة مخاطر الدعامة الأولى Pillar 1، وإضافة العناصر الاحترازية الكلية إلى الإطار التنظيمي، ووضع حد أدنى لنسبة الرفع المالي كجزء من متطلبات رأس المال المرجح بالمخاطر، بالإضافة لإدخال إطار دولي للتخفيف من مخاطر السيولة المفرطة من خلال نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل الثابت (NSFR).

وبين القاضي أن لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) قامت في شهر كانون الأول 2017 بنشر الصيغة النهائية لإطار عمل بازل 3، والتي جاءت استكمالاً للمرحلة الأولية للإصلاحات التي أدخلتها اللجنة، والتي أصبحت تعرف باسم بازل 4. حيث أكد أن الهدف من تلك الإصلاحات هو استعادة الثقة والمصداقية في حساب الأصول المرجحة بالمخاطر وذلك من خلال تعزيز قوة النهج المعياري لمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل وزيادة حساسيته للمخاطر وبالشكل الذي يسهل إمكانية مقارنة نسب رأس المال بين البنوك، وتقييد استخدام المناهج المعتمدة على النماذج الداخلية، واستكمال نسبة رأس المال المرجحة بالمخاطر مع نسبة الرافعة النهائية وحدود رأس المال المنقحة والقوية.

وقال القاضي أن مجموعة الإصلاحات الجديدة لبازل 3 تتناول عدداً من أوجه القصور في الإطار التنظيمي لما قبل الأزمة المالية، وتوفر أساساً لنظام مصرفي مرن سيساعد على تخفيف تأثير الأزمات المصرفية المستقبلية وتراكم نقاط الضعف النظامية، وعلى دعم الاقتصاد الحقيقي والمساهمة في النمو الاقتصادي. مبيناً أن التعديلات الجديدة ستدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022، واستكمال تطبيقه بشكل كامل حتى أول كانون الثاني 2027.

وفيما يتعلق بالأثر الأبرز والأهم لتطبيق المتطلبات الجديدة لبازل 4، أكد القاضي أنها تتمثل في تراجع نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك، وهو ما يتطلب قيام البنوك بتعزيز قواعدها الرأسمالية ورفع نسب كفاية رأس المال لديها، مشيراً إلى ما وجدته بعض الدراسات من أن تطبيق المتطلبات الجديدة للجنة بازل قد يتطلب رفع نسب كفاية رأس المال للبنوك من 20% إلى 30%.

وبالحديث عن القطاع المصرفي الأردني، أشار القاضي أن نسبة كفاية رأس المال بلغت 17.8% في نهاية عام 2017، والتي تعتبر أعلى بهامش كبير عن متطلبات بازل والبالغة 10.5%، وعن متطلبات البنك المركزي الأردني والبالغة 12%. مبيناً أنه لو تم تطبيق التخفيض المتوقع نتيجة متطلبات بازل 4 على نسبة كفاية رأس المال للبنوك في الأردن، لظلت النسبة أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة. كما أشار القاضي إلى أن اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في المملكة لعام 2017 أكدت على قوة وصلابة نسبة كفاية رأس المال، وقدرتها على استيعاب مختلف الصدمات والمخاطر الناجمة عن مخاطر الائتمان ومخاطر التركزات الائتمانية ومخاطر السوق. وبين القاضي أن النسب المرتفعة لكفاية رأس المال للبنوك في الأردن، تجعل منها ذات قدرة كبيرة على الاستجابة لمختلف اختبارات الأوضاع الضاغطة، ولمتطلبات المعيار الدولي التاسع للتقارير المالية، وهو ما يساعدها على الامتثال للمتطلبات الجديدة بموجب بازل 4 خلال المدد المحددة.

بالتعاون مع جمعية البنوك اتحاد المصارف العربية يعقد منتدى الأمن السيبراني

عقد اتحاد المصارف العربية منتدى الأمن السيبراني بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن والبنك المركزي الأردني وبرعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز. وعقد المنتدى في عمان على مدار يومين خلال الفترة 6-7 شباط 2018.

وأكد الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني خلال كلمته الافتتاحية في المنتدى أهمية تفعيل وسائل الحماية من الجرائم الإلكترونية، بما يشمل إدارة تلك المخاطر وتحديد موارد المعلومات والتهديدات السيبرانية المحتملة. وشدد على ضرورة توظيف أدوات وحلول الكشف المبكر عن مواطن الضعف ضمن بيئات العمل، مشيراً أنه يجري دراسة تأسيس فريق استجابة للأحداث السيبرانية على مستوى القطاعين المالي والمصرفي بما يسهم في تكثيف الجهود والاستغلال الأمثل للطاقات لتعزيز حماية الجهازين المالي والمصرفي من خلال تشارك وتبادل المعلومات، والكشف المبكر عن وجود أحداث أمنية، والاستجابة السريعة لها والعمل على احتوائها ومنع انتشارها ما أمكن. وقال فريز أن التحديات التقنية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي يواجهها الأمن السيبراني تستدعي تكثيف جهود السلطات التنظيمية الوطنية والإقليمية والدولية لتبني وتطوير استراتيجيات الأمن السيبراني والتعاون والتنسيق بين كافة قطاعات الدولة. وأكد أن استغلال التكنولوجيا لغايات جرمية يخلف آثاراً سلبية على سلامة البنى التحتية للاتصالات والمعلومات، لاسيما تلك المرتبطة بالقطاع المالي. وأضاف انه يتم النظر إلى الأمن السيبراني كأحد أولويات الدول في تطبيق سياساتها المختلفة التي تغطي مختلف القطاعات، ومنها المالي والمصرفي لمحاربة الجرائم الإلكترونية والاحتيال المالي الإلكتروني وغيرها كجزء من المخاطر السيبرانية التي يتعرض لها.

من جانبه قال رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح الصباح، إن موضوع الامن السيبراني جعل الشبكات هدفا مغرياً للقرصنة نظراً لطبيعتها المترابطة وانفتاحها الكبير على العالم ما زاد الهجمات السيبرانية من حيث العدد والنطاق وأصبحت تشكل خطرا كبيرا على استمرار القطاع المالي بأكمله. ولفت الصباح إلى أن زيادة الاعتماد على التكنولوجيا يؤدي إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة للمؤسسات المالية ويعزز الاندماج المالي، لكنه يخلق أيضاً مجموعة من المخاطر الجديدة التي تتطور بسرعة وتتخذ أشكالا متعددة أهمها الهجمات الالكترونية أو الهجمات السبرانية، مشيراً إلى أن الهجمات الالكترونية بلغت مستوى خطير حول العالم، حيث أن تقديرات ميريل لينش تشير إلى أن الجريمة الالكترونية تكلف اقتصادات العالم حوالي 575 مليار دولار سنوياً. وأشار إلى أن أحد الأمثلة حول خطورة الهجمات الالكترونية ما حصل في أيار الماضي حين تعرضت أكثر من 150 دولة لهجمات سيبرانية أثرت على أكثر من 250 ألف جهاز كمبيوتر وتسبب في تعطيل عمل مؤسسات حيوية في تلك الدول. كما أشار إلى الهجوم الذي تعرضت له خدمة الصحة العامة في بريطانيا والذي شل عمل أجهزة الكمبيوتر في العديد من مؤسساتها وأحدث بلبلة في عشرات المستشفيات كما شمل الهجوم المرافق الحيوية والسكك الحديدية والاتصالات وشركات السيارات وغيرها. وبين أن تقديرات انفاق الشركات على الأمن الالكتروني بلغت العام الماضي 74 مليار دولار، مبينا أن توقعات نمو الايرادات العالمية للأجهزة والبرمجيات والخدمات المتعلقة بالأمن ستصل الى 100 مليار دولار عام 2020.

من جهته قال نائب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك كمال البكري أن موضوع الأمن السيبراني أصبح يستحوذ على اهتمام عالمي وإقليمي وبات مطروحاً بشدة على أجندة اجتماعات الجهات الرقابية والإشرافية والمؤسسات المالية في مختلف دول العالم. وأشار إلى إصدار وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة الدول السبعة (G7) مجموعة من العناصر الأساسية للأمن السيبراني في القطاع المالي بهدف مساعدة البنوك على تكييف مناهج الأمن السيبراني لديها مع بيئتها التشغيلية والتنظيمية. وبين أن خطة عمل مجلس الاستقرار المالي (FSB) لعام 2017 تضمنت الحاجة إلى مراقبة المخاطر السيبرانية الناجمة عن التكنولوجيا المالية، وتحديد النواحي الاشرافية والتنظيمية من منظور الاستقرار المالي. كما أشار إلى التقرير الصادر عن مجلس الاستقرار المالي حول قمة دول العشرين (G20) في مدينة هامبورج في تموز 2017 والذي أكد الحاجة للتخفيف من الأثر السلبي للمخاطر الإلكترونية. وقال إن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية أصدرت (IOSCO) في حزيران2016، إرشادات بشأن التكييف السيبراني للبنية التحتية للأسواق المالية، والتي أوضحت هذه الإرشادات بان الإطار التنظيمي للمخاطر السيبرانية يقوم على ستة عناصر أساسية هي الحاكمية والتحديد والحماية والكشف والاستجابة والتعافي. وبين أن الرابطة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) نشرت في عام 2016 ورقة لزيادة وعي شركات التأمين والمشرفين للتحديات التي تتضمنها المخاطر السيبرانية. ولفت إلى أن معهد الاستقرار المالي أجرى استطلاعا للمشرفين المصرفيين في 73 دولة للتعرف على التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي في تلك الدول، حيث أظهرت نتائج الاستطلاع أن المخاطر الناجمة عن التكنولوجيا المالية (Fin-tech) والمخاطر السيبرانية تعد من أكبر تلك التحديات. وأشار البكري إلى أن هناك وجهة نظر تفيد بعدم الحاجة إلى تعليمات محددة للمخاطر السيبرانية كونها مثل المخاطر الأخرى التي تتعرض لها المؤسسات المالية، كما أن الطبيعة المتطورة لهذه المخاطر تجعلها غير قابلة للتنظيم لأن التعليمات ستتقادم وتصبح غير فعالة بمرور الوقت، إضافة لأن وجود تعليمات قد يدفع البنوك لاتباع النهج القائم على الامتثال لتعليمات التعامل مع المخاطر السيبرانية دون بذل مجهود إضافي خارج نطاق التعليمات. أما وجهة النظر الثانية، فتدعو لإيجاد تعليمات محددة، وتؤكد على أهمية توفير إطار تنظيمي للمخاطر السيبرانية للتعامل بشكلٍ صحيح مع خصوصيتها وتزايد أهميتها وخاصةً في ضوء الطبيعة الرقمية المتزايدة في المجالات المالية. مشيراً إلى أن البنك المركزي الأردني أعد مشروع تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية تستهدف تحسين وتعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية على توقع وتحمل واحتواء والتعافي بشكلٍ سريع من أي هجوم سيبراني.

وأكد أمين عام اتحاد المصارف العربية، وسام فتوح، أهمية اتخاذ الاجراءات، على مستوى البنوك العربية، التي تقي من الهجمات الالكترونية وتحصن العمليات لضمان حمياتها من التعدي الالكتروني الذي يزداد مع تطور التقنيات والبرمجيات.

فيما أكد نائب محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس أهمية الاستثمار في مجال الأمن السيبراني، الذي بات مطلبا حيويا لجميع دول العالم دون استثناء، لحماية مواطنيها ومؤسساتها وبناها الأساسية ضد الانتهاكات والهجمات الإلكترونية الخبيثة. وبين أن البنك المركزي، كغيره من المؤسسات الإشرافية والرقابية، يسعى قدما نحو تعزيز القدرة في مواجهة التحديات الناتجة عن

التطور المتسارع للتقنيات الحديثة في مجال أنظمة المعلومات في القطاع المالي والمصرفي، لضبط المخاطر النظامية التي قد تعترض البنى التحتية للنظام المالي والحد منها، وترسيخ مقومات الاستقرار المالي في المملكة. وأكد أن المملكة اتخذت العديد من الاجراءات في السنوات الماضية حيال تحقيق الأمن السيبراني والحماية من الخاطر السيبرانية التي قد تعترض أمن المجتمع المعلوماتي في المملكة. وقال إنه في عام 2012 تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لضمان أمن المعلومات والأمن السيبراني من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتم تأسيس لجنة أمن ومخاطر المعلومات في جمعية البنوك بعضوية البنك المركزي الأردني والبنوك العاملة في المملكة، بالإضافة إلى تحديث وتطوير الأطر القانونية التي تعزز من منظومة أمن المعلومات والتصدي للمخاطر التي تواجهها ومنها إصدار قانون المعاملات الإلكترونية عام 2015 وتعديل قانون الجرائم الإلكترونية عام 2017. وقال إن البنك المركزي قام بدور فاعل في تعزيز الأمن السيبراني، وتكثيف جهوده خلال السنوات الأخيرة للتصدي للتهديدات التي تعترض الأمن السيبراني، حيث أوجب على جميع البنوك العاملة في المملكة بتطبيق معيار أمن وحماية صناعة بطاقات الدفع (PCI-DSS)، ووضع خطة للامتثال في غضون فترة لا تتجاوز سنة واحدة. كما أن البنك المركزي طلب من البنوك تطوير وتشغيل آليات وأدوات قادرة بفعالية على حماية موجودات البنك ومصالحه وعملائه من خلال تحديد وكشف والاستجابة من أي محاولات اختراق إلكتروني والتأكيد عليهم لبذل أقصى درجات الحيطة والحذر للحماية من مخاطر الهجوم الالكتروني وتأكيد بعض الإجراءات الأمنية الواجب اتباعها.

جمعية البنوك تستخدم الطاقة الشمسية لتزويد مبناها بالكهرباء

انتهت جمعية البنوك في الأردن من تنفيذ تركيب نظام الخلايا الشمسية في مبناها الكائن بوادي صقرة. وبعد إحالة العطاء قامت الشركة المنفذة للمشروع بتزويد مبنى الجمعية بنظام توليد طاقة كهربائية من خلال ألواح كهروضوئية.

ويأتي تنفيذ هذا المشروع انطلاقا من حرص الجمعية على خفض تكاليف الكهرباء التي تتحملها الجمعية، فيما تصل فترة استرداد النظام إلى سنتين تقريباً، حيث أنه وبعد تشغيل النظام، انخفضت تكلفة فاتورة الكهرباء الشهرية من 1300 دينار الى دينار وربع.

رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك ومديرها العام يشاركان في منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على تمكين المرأة

شارك رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن والمدير العام للجمعية في "منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على تمكين المرأة"، والذي نظمه اتحاد المصارف العربية بتاريخ 7 آب 2018 في عمان، الأردن.

وقال هاني القاضي رئيس مجلس إدارة الجمعية في كلمته خلال افتتاح اعمال المنتدى أن موضوع تمكين المرأة أصبح أحد المواضيع الرئيسية المطروحة في المحافل الدولية والعالمية خلال العقود الأخيرة، وأن العديد من الدراسات أكدت العلاقة الوثيقة بين تمكين

المرأة وبين التنمية الاقتصادية، حيث تشير التقديرات أن المرأة تساهم حالياً بحوالي خمس الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وأن زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة ستساهم بنسبة 80% إلى 90% من النمو الاقتصادي في المنطقة. وفيما يتعلق بأفضل الممارسات العالمية في مجال الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من النساء، أشار القاضي أن هناك 90 مؤسسة مالية على مستوى العالم تركز جهودها للوصول إلى سوق النساء، 70% منها هي بنوك تجارية. وقد تميزت البنوك الأكثر نجاحاً في هذا المجال بالعديد من المميزات أهمها امتلاك قيادات تنفيذية تتمتع بفهم كبير للفرص الموجودة في سوق النساء وقادرة على تخصيص الموارد اللازمة لها، والاهتمام بقنوات التوزيع المناسبة للنساء والتي تحقق لهن أعلى مستوى من الراحة، وتقديم الخدمات غير المالية للنساء صاحبات المشاريع والمتعلقة ببناء المهارات القيادية ورفع القدرات والتنمية الذاتية لهن، إضافة إلى قيام تلك البنوك بقياس فعاليتها عن طريق تطوير مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتقييم حالة قطاع الأعمال المتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من النساء.

وبالنسبة لتمكين المرأة في الأردن، أشار القاضي أن البنوك العاملة في الأردن تلعب دوراً مباشراً في زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة وذلك إما من خلال التوظيف المباشر للنساء، أو من خلال التعامل المصرفي مع النساء. حيث شكلت الإناث ما نسبته 34.6% من إجمالي عدد موظفي البنوك في نهاية عام 2017، والتي تعتبر مرتفعة نسبياً عند مقارنتها مع نسبة النساء إلى مجموع المشتغلين في الأردن والتي تقدر بحوالي 10%. أما من حيث التعامل المصرفي مع النساء، فأشار القاضي أن النساء شكلت نسبة 33% من عدد المودعين، وشكلت قيمة ودائع النساء 27% من إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في عام 2017. أما عدد النساء المقترضات من البنوك فقد شكل 20% من إجمالي عدد المقترضين الأفراد، وشكلت قيمة القروض للنساء 17.4% من إجمالي قيمة القروض الممنوحة للأفراد. وبلغت نسبة بطاقات الائتمان الممنوحة للنساء حوالي 20.5% من إجمالي عدد البطاقات الممنوحة للأفراد.

وحول تجارب البنوك العاملة في الأردن ودورها في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، بين القاضي أن أكثر من خمس البنوك العاملة في الأردن تقدم منتجات وخدمات مخصصة للمرأة، وأن جميع البنوك تقوم باعتبار ومعاملة العملاء من النساء بشكلٍ مساوٍ تماماً للعملاء من الرجال، وذلك من حيث قيمة وسقوف التمويل، والضمانات المطلوبة، وفترات السداد، وهو ما يعكس نهج العدالة التي تتبعه البنوك في المساواة بين الجنسين. كما أن ما نسبته 60% من البنوك في الأردن قامت بتبني مبادرات خاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.

من جهته، قدم مدير عام جمعية البنوك في الأردن ورقة عمل بعنوان "دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات ضمان المخاطر في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، والتي أشار فيها إلى أن ضرورة تطوير المهارات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الوعي المصرفي لديهم، وتوفير المساعدات الفنية الشاملة لهم لرفع قدراتهم الإدارية والإنتاجية والتسويقية، وتطوير التشريعات والقوانين الهادفة لتنمية تلك الشركات. ودعا ضرورة العمل على زيادة التعاون بين الجهات المحلية والدولية الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتوفير برامج ضمان أو كفالات مناسبة، وتوفير أموال منخفضة التكلفة للبنوك لتقوم باستخدامها في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لتوفير مزايا تشجيعية للتسهيلات الممنوحة لتلك الشركات.وشدد مدير عام الجمعية على أهمية العمل لتأسيس المزيد من الصناديق القطاعية التي تستهدف تمويل أو ضمان تمويل المشروعات الصغيرة

والمتوسطة، إضافة لتوفير التمويل على أساس المشاركة أو رأس المال المغامر، وضرورة تحفيز المؤسسات المالية غير البنكية وخاصة شركات التأجير التمويلي على التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأكد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتميز، بشكل عام، بارتفاع المخاطر التي تحيط بها، وانخفاض الضمانات التي يمكن أن تقدمها للحصول على التمويل. وهذا قد يحد من قدرتها على الوصول للتمويل، وخاصة التمويل المصرفي. وقال إن تسهيل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل يمكن أن يتم من خلال مجموعة من الحلول التمويلية، منها: ضمانات قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسات المالية الدولية أو شركات ضمان القروض أو صناديق ضمان المخاطر، وتوفير سلف للبنوك لإعادة إقراضها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسات المالية الدولية أو البنوك المركزية، والتركيز على أساليب التمويل غير التقليدية (غير المباشرة) مثل رأس المال المغامر.

ولفت إلى أن البنك المركزي الأردني يقوم بدور فعال في دعم وتشجيع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال التعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية واقليمية لحشد تمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يصل إلى حوالي 320 مليون دولار بأسعار فائدة منافسة ولآجال مناسبة، استلم منها 190 مليون دولار، واستغل منها في تمويل هذه الشركات حوالي 134 مليون دولار حتى نهاية عام 2017، تم اقراضها لنحو 15 ألف مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط، وساهمت هذه التمويلات بخلق حوالي 4500 فرصة عمل جديدة. وسيقوم البنك المركزي بسحب المبالغ المتبقية والبالغة 130 مليون دولار خلال عامي 2018 و2019. كما قدم البنك المركزي التسهيلات والدعم اللازم لتيسير استفادة البنوك من خط الائتمان المقدم من بنك الإعمار الأوروبي للبنوك بمبلغ 120 مليون دولار، علما أن بنك الإعمار الأوروبي قام بتوقيع اتفاقيات مع ثلاثة بنوك بمبلغ 60 مليون دولار.

كما أكد مدير عام الجمعية إلى أنه يوجد لدى البنك المركزي برامج تمويل موجهة لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات وقطاع الاستشارات الهندسية (بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة) بسعر فائدة يبلغ حاليا 1% للمشاريع المتواجدة خارج عمان و1.75% للمشاريع داخل العاصمة، وبمبلغ إجمالي يصل إلى حوالي 1.1 مليار دينار، حيث استفاد من هذه البرامج حتى شهر أيار 2018 حوالي 740 مشروعاً وبقيمة إجمالية وصلت إلى حوالي 513 مليون دينار. أما بخصوص توفير الضمانات اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد تم العمل على إعادة هيكلة أعمال الشركة الأردنية لضمان القروض وزيادة رأسمالها وتطوير الضمانات اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهو ما أدى إلى تضاعف عدد وقيمة المشاريع المضمونة من قبل الشركة. وتم إنشاء صندوق لدعم الشركات الناشئة بمبلغ 50 مليون دينار عن طريق توفير الضمانات اللازمة لحصول هذه الشركات على التمويل من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض. ووفر البنك المركزي مبلغ 100 مليون دينار لشركة ضمان القروض لتأسيس صندوق ضمان ائتمان الصادرات لتوفير الضمانات المطلوبة مقابل تسهيلات القطاع التصديري. كما تم وبالتعاون مع وزارة التخطيط والبنك الدولي والشركة الأردنية لضمان القروض تأسيس صندوق خاص بمبلغ 100 مليون دولار للاستثمار في رؤوس أموال الشركات الناشئة الريادية.

مدير عام الجمعية يشارك في منتدى متطلبات التعامل مع البنوك المراسلة

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن في منتدى متطلبات التعامل مع البنوك المراسلة، والذي نظمه اتحاد المصارف العربية في العاصمة السودانية الخرطوم بتاريخ 19-20 شباط 2018. وقدم مدير عام الجمعية خلال المنتدى ورقة عمل بعنوان "واقع العلاقات المصرفية العربية مع المصارف المراسلة وانعكاساتها على القطاع المصرفي والمالي العربي". حيث دعا من خلالها الدول للنظر في مبادرات لمعالجة الدوافع الكامنة وراء انسحاب البنوك المراسلة، وخاصة تلك المتعلقة بربحية البنوك المراسلة والمخاوف المتعلقة بتقييم المخاطر. كما دعا الدول العربية المعنية بانسحاب البنوك المراسلة، لاتخاذ تدابير لتعزيز قدرة البنوك المجيبة على إدارة المخاطر، وتحسين التواصل بين البنوك المراسلة والمجيبة، وتعزيز الأطر التنظيمية والإشرافية وتنفيذها بفعالية بما يتماشى مع المعايير الدولية، خاصة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإزالة العوائق أمام تبادل المعلومات.

وأشار في ورقته إلى ضرورة أن يبحث القطاع العام جدوى إيجاد آليات مؤقتة لتقديم خدمات تسوية المدفوعات، وذلك في حالة

فقدان جميع البنوك في دولة ما لعلاقاتها مع البنوك المراسلة، بما في ذلك الوسائل المدعومة من قبل القطاع العام. وشدد على ضرورة أن تكون المعايير العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مفهومة جيدا ويتم تنفيذها بدقة، مؤكدا أن من المفاهيم الخاطئة وصف تخفيف المخاطر بأنه قضية مكافحة غسل أموال. وأكد أنه لا ينبغي أن يكون تخفيف المخاطر ذريعة لأي بنك لتجنب تنفيذ المنهج القائم على المخاطر؛ فتوصيات مجموعة العمل المالي FATF تتطلب من المؤسسات المالية إنهاء العلاقات مع العملاء على أساس كل حالة بشكل منفصل، في حال كان من غير الممكن التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. مبيناً أن قطع العلاقات بالجملة مع فئات كاملة من العملاء بغض النظر عن مخاطرهم ودون اتخاذ تدابير لتخفيف تلك المخاطر، لا يتماشى مع معايير مجموعة العمل المالي.

وفيما يتعلق بالدول العربية، أشار مدير عام الجمعية إلى وجود العديد من الدول العربية التي لم تشهد أي تأثر أو تأثرت بشكل طفيف نتيجة انخفاض العلاقة مع البنوك المراسلة، وتشمل هذه الدول الكويت ولبنان والمغرب والسعودية والإمارات. كما قال مدير عام الجمعية أن 39% من البنوك العربية شهدت انخفاضاً في حجم ونطاق علاقاتها مع البنوك المراسلة، في حين أن 55% منها لم تشهد أي تغير ملموس، و5% منها شهدت تحسنا في علاقاتها مع البنوك المراسلة. لافتاً إلى أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجلس الاستقرار المالي (FSB) بذلا جهود عديدة لتسهيل الحوار الدولي لتنسيق الاستجابة في مجال السياسات ودعم المبادرات الهادفة لمنع العلاقة مع البنوك المراسلة من الوصول لمستوى حرج.

وعلى الصعيد الأردني، أشار مدير عام جمعية البنوك إلى أن الجمعية أجرت دراسة مسحية على البنوك الأردنية بهدف استكشاف أي تغير في علاقات البنوك الأردنية مع البنوك المراسلة خلال السنوات الثلاث الأخيرة 2015-2017، بحيث اشتملت الدراسة على عينة مكونة من 11 بنكاً من أصل 16 بنكاً. وحسب الدراسة فقد أشار 42% من البنوك المشاركة أن علاقاتها مع البنوك المراسلة شهدت تحسناً واضحاً، بينما أشار 25% إلى أن العلاقة لم تشهد أي تغيير يذكر، فيما أكد 33% أن علاقتهم مع البنوك المراسلة شهدت تراجعا خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وأشار75% من البنوك إلى أنه تم طلب أو فرض قيود أو اشتراطات عليهم من البنوك المراسلة كمتطلب لاستمرارية العلاقة، وإلى أن أكثر الدول التي شهدت العلاقة مع البنوك المراسلة فيها تراجعاً هي: الولايات المتحدة الأميركية، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وسويسرا، والدول الاسكندنافية. وأكد مدير عام الجمعية أن جميع البنوك الأردنية التي شهدت انخفاض في علاقتها مع البنوك المراسلة استطاعت إيجاد بدائل وبنوك مراسلة أخرى لتكون بديلة عن البنوك المراسلة التي انتهت علاقته معها.

مدير عام جمعية البنوك يشارك في مؤتمر القطاع المصرفي الفلسطيني في محيطه العربي

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن في مؤتمر "القطاع المصرفي الفلسطيني في محيطه العربي" والذي نظمه اتحاد المصارف العربية خلال الفترة 21-22 آذار 2018 في عمان، الأردن.

وقال مدير عام الجمعية في كلمته الرئيسية التي قدمها خلال الجلسة الرئيسية للمؤتمر بعنوان "القطاع المصرفي الفلسطيني وعلاقته مع القطاع المصرفي الأردني" أن القطاع المصرفي الفلسطيني يواجه الكثير من التحديات، شأنه في ذلك شأن باقي القطاعات الاقتصادية، على الرغم من المؤشرات المصرفية الجيدة وفرص النمو الكبيرة للقطاع المصرفي الفلسطيني. وأضاف أن أبرز التحديات تتمثل في العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية وتداعياتها المالية والاقتصادية على فلسطين. وأكد أن علاقة القطاع المصرفي الفلسطيني مع المصارف الإسرائيلية

المراسلة، والمحددة بموجب اتفاق باريس الاقتصادي، تقوم معه المصارف الاسرائيلية لأسباب سياسية بالتهديد بتعليق أو قطع العلاقة مع المصارف الفلسطينية، ورفض قبول الفائض النقدي المتراكم بعملة الشيكل لدى المصارف الفلسطينية، ما قد يؤثر على الاستقرار المالي والمصرفي ويزيد من مخاطر السيولة لدى المصارف العاملة في فلسطين.

وبين مدير عام الجمعية أن الحكومة الفلسطينية لجأت للاعتماد على مصادر التمويل المحلية والاقتراض المباشر من القطاع المصرفي، حيث استحوذت الحكومة خلال عام 2016 على ما نسبته 21% من إجمالي الائتمان المقدم، والذي يشكل ما نسبته 84% من إجمالي حقوق الملكية للبنوك في فلسطين. مضيفاً أن الائتمان الممنوح من البنوك في فلسطين لموظفي القطاع العام يشكل حوالي 19% من إجمالي الائتمان الممنوح في عام 2016، ويشكل في الوقت نفسه، ما نسبة 77% من إجمالي حقوق الملكية للبنوك في فلسطين.

وأكد أنه هيكل الائتمان يزيد من درجة تركز مخاطر الائتمان ويزيد من انكشاف المصارف على السلطة الفلسطينية، كما يتسبب في زيادة مشكلة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، موضحاً إن علاقة القطاع المصرفي الأردني مع القطاع المصرفي الفلسطيني قوية ووثيقة؛ حيث من بين 15 بنكا عاملا في فلسطين، هناك 7 بنوك أردنية هي البنك العربي، وبنك القاهرة عمان، وبنك الأردن، وبنك الاسكان للتجارة والتمويل، والبنك الاهلي الأردني، والبنك التجاري الأردني، والبنك الأردني الكويتي، مضيفاً أن وجود البنوك الأردنية في فلسطين بهذا العدد يعكس الدور الكبير لها بتمويل الاقتصاد الفلسطيني.

وبمقارنة المؤشرات المصرفية للقطاع المصرفي الفلسطيني مع نظيره الأردني، قال مدير عام الجمعية أن حجم القطاع المصرفي الفلسطيني يشكل حوالي 20-25% من حجم القطاع المصرفي الأردني من حيث الموجودات والتسهيلات الودائع ورأس المال وصافي الربح. وأن عدد الفروع والمكاتب للبنوك العاملة في فلسطين 337 فرعا ومكتبا، وعدد أجهزة الصراف الآلي 622 جهازا مضيفاً بأن المؤشرات المصرفية تظهر أن القطاع المصرفي الفلسطيني استطاع تحقيق نمو ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث نمت موجودات البنوك العاملة في فلسطين إلى 15.8 مليار دولار في نهاية عام 2017، مقابل 10 مليارات في نهاية عام 2012، وبنسبة نمو 9.3% كمعدل سنوي.

مدير عام جمعية البنوك يشارك في ورشة عمل حول دور البنوك في دعم مشاركة القطاع الخاص

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن في ورشة عمل بعنوان "دور البنوك في دعم مشاركة القطاع الخاص" والتي نظمها مشروع الإدارة المستدامة والمتكاملة للمياه، ومبادرة (SWIM-H2020) التابع للاتحاد الأوربي في بيروت، لبنان.

وقدم مدير عام الجمعية خلال الورشة ورقة عمل بعنوان " دور البنوك في تمويل مشاريع قطاع المياه: حالة الأردن"، والتي أشار فيها إلى الدراسة التي اجرتها الجمعية حول دور البنوك في تمويل مشروعات قطاع المياه في الأردن، والتي توصلت إلى أن زيادة حجم التمويل الممنوح لقطاع المياه في الأردن يتطلب تضافر جهود العديد من الجهات بما فيها الحكومة، والبنك المركزي الأردني، ووزارة المياه والري وسلطة المياه وشركات المياه، إضافة للجهات المانحة أو الداعمة لقطاع المياه في الأردن في مقدمتها المؤسسات المالية الدولية. ودعت الدراسة الحكومة إلى ضمان التسهيلات المصرفية الممنوحة لمشاريع قطاع المياه، أو توفير تمويل جزئي لزيادة حجم التمويل للقطاع، لدوره في تحسين حجم التمويل وتسهيل شروط وآجال التمويل وإطالة فترة السداد، وتقليل الضمانات التي قد تطلبها البنوك، إلى جانب تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

وقال مدير عام الجمعية أن الدراسة اكدت أهمية توفير تغطية حكومية كافية لتمويل المشروعات، خاصة بالنسبة للمشاريع الكبيرة، لتشجيع المؤسسات المالية متعددة الأطراف على تمويل المشاريع المحلية، وتوفير خطط وميزانيات طويلة الأجل من قبل وزارتي التخطيط والتعاون الدولي والمياه والري تبرز اتجاهات قطاع المياه والآفاق المستقبلية له، إلى جانب إمكانية منح حوافز ومزايا ضريبية للبنوك مقابل التمويل الممنوح لمشاريع المياه. كما أكد إمكانية قيام البنك المركزي الأردني بتشجيع التمويل الممنوح لقطاع المياه بالتعامل بمرونة أكبر فيما يتعلق بالإقراض بالعملة المحلية والعملة الأجنبية، وإنشاء برامج أو اتفاقيات متخصصة لدعم قطاع المياه بأسعار فائدة منخفضة، أسوةً ببرنامج السلف متوسطة الأجل الموجه للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وقال إن تحقيق تقدم في تمويل مشاريع المياه يتطلب من الجهات المانحة والداعمة أن تساهم في توفير الدعم المالي والفني،

وتقديم المساعدة الفنية للشركات العاملة في قطاع المياه، وتوفير برامج ضمان للتمويل الممنوح لمشروعات قطاع المياه. مشيراً إلى أهمية دور المقاول المختص في مشروعات المياه في زيادة حجم التمويل الممنوح لهم من البنوك من خلال زيادة حجم الدفعة الأولى المقدمة من أصحاب المشروعات، وبما يساهم في تخفيض عبء الدين وتخفيض المخاطر على البنوك، وتوفر هيكل واضح لتنفيذ المشروع بحيث يكون قابل للتمويل، وأن يتمتع مطورو المشروعات بالسمعة الجيدة والقدرات في حالة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقال مدير عام جمعية البنوك أن الاتحاد الاوروبي ابدى رغبته بمشاركة تجربة البنوك الاردنية في تمويل مشروعات المياه لدى المعنيين في هذا القطاع بإدارة الاتحاد الأوروبي في مدينة بروكسل ولدى مكتب الاتحاد الأوروبي في عمان لتعميم الفائدة من هذه التجربة. حيث لاقت التجربة الأردنية في تمويل مشروعات المياه اهتماماً من قبل الاتحاد الاوروبي اثناء عرضها في بيروت، وتم التأكيد على ضرورة تعميم التجربة الاردنية لغناها ونضجها مقارنة بتجارب دول عديدة في المنطقة.

د- تغطيات خاصة

جمعية البنوك تحتفل بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيسها وتكرم مجموعة من القيادات المصرفية

نظمت جمعية البنوك في الأردن في شهر تشرين الأول 2018 احتفالاً بمناسبة مرور أربعين عاماً على تأسيسها، وذلك برعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز. وتم خلال الحفل عرض أبرز الإنجازات والمبادرات والبرامج التي أطلقتها الجمعية منذ تأسيسها عام 1978، كما تم تكريم عددٍ من القيادات المصرفية.

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية، هاني القاضي، خلال كلمته في الحفل، بأن القطاع المصرفي الأردني استطاع خلال مسيرته الطويلة تسجيل إنجازات وقفزات كبيرة، وخصوصاً خلال الأربعين عاماً الماضية، حيث ارتفع عدد البنوك في المملكة من 13 بنكاً عام 1978 إلى 24 بنكاً في عام 2017، وارتفع عدد فروع البنوك من 98 فرع إلى 818 فرع. وأضاف بأن إجمالي موجودات البنوك نما إلى 49.1 مليار دينار في نهاية 2017، مقابل 637 مليون دينار في عام 1978، فيما ارتفعت الودائع من 449 مليون دينار إلى 33.2 مليار دينار، وارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في الأردن من 333 مليون دينار إلى 24.7 مليار دينار، منوهاً بأن البيانات المالية الموحدة للبنوك تعد أكبر من ذلك بكثير، خصوصاً في ظل الانتشار الجغرافي للبنوك الأردنية على المستوى العالمي والتي تغطي قارات العالم الخمس.

وأكد القاضي أن أحد العلامات الفارقة في مسيرة القطاع المصرفي الأردني هو قدرته على تفادي تبعات وتداعيات الأزمة المالية العالمية، والتي عصفت بمعظم اقتصاديات العالم، وأثرت على أكبر البنوك في مختلف الدول النامية والمتقدمة. وقال إن تجاوز القطاع المصرفي الأردني هذه الأزمات وتداعياتها يؤكد قوة ومنعة الجهاز المصرفي الأردني والإدارة الحصيفة لقيادات البنوك، وهو ما أكسب القطاع المصرفي الأردني احتراماً عالمياً يشهد له القاصي والداني.

وأضاف القاضي أن القطاع المصرفي الأردني تحمل مسؤولياته تجاه الاقتصاد الوطني تمويلاً ومساهمةً، بجانب دوره القيادي والرائد في المسؤولية المجتمعة من خلال المبادرات الجماعية أو الفردية، وهو ما جعل البنوك في الأردن في المقدمة من حيث في مساهماتها المجتمعية مقارنة مع القطاعات الأخرى، مشيراً بأن مساهمات البنوك في مجالات المسؤولية شكلت ما نسبته 3.3 بالمئة من صافي أرباحها في عام 2017، وهو ما يعكس اهتمام البنوك الواضح في دعم وتعزيز ممارسات المسؤولية المجتمعية.

وفيما يتعلق بمنجزات الجمعية خلال مسيرتها التي تمتدُ لأربعين عاماً، أشار القاضي إلى أن الجمعية تمكنت من تحقيق العديد من الإنجازات الهامة والتي تصبُ في تحقيقِ مصالح البنوك الأعضاء، وخدمة العمل المصرفي في المملكة، وتَضمنُ تَطورهُ ومواكبتهِ للمستجدات. وأستعرض القاضي بعضاً من إنجازات الجمعية وأهم المحطات في مسيرتها، مشيراً لدور الجمعية كبيت وصوت ومظلة

للبنوك الأعضاء، ودور الجمعية النشط والفاعل في حشد الرأي وكسب التأييد للعديد من القضايا ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وخصوصاً فيما يتعلق بالتشريعات المختلفة التي تؤثر على البنوك، وجهود الجمعية في إصدار البيانات والتصريحات والتوضيحات التي تستهدف إزالة الغموض حول كل ما يُثارُ عن البنوك الأعضاء، ونشرها في مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

كما تطرق القاضي لدور الجمعية في ترويج القطاع المصرفي الأردني وعكس الصورة المشرقةُ له، وتمثيلها للقطاع المصرفي في العديد من الاجتماعات والمجالس واللجان التوجيهية العليا واللجان الفنية في الحكومة والقطاع العام والبنك المركزي، وهو ما يعطيها مساحة للمشاركة في إيصال وجهة نظر القطاع المصرفي فيما يخص السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية.

واستعرض القاضي بعضاً من إنجازات الجمعية في مجال التدريب وتطوير الموارد البشرية في القطاع المصرفي الأردني، ودور الجمعية في توفير الدراسات والمنشورات التي تغطي أهم مجالات العمل المصرفي وتعكس التطورات المالية والمصرفية والاقتصادية

معالي الدكتور أمية طوقان

معالي الدكتور رجائي المعشر

سعادة السيد عبدالقادر القاضي

سعادة السيد عبدالحميد شومان

سيادة الشريف فارس شرف

سعادة السيد توفيق فاخوري

في المملكة. كما أشاد بالعلاقة المتميزة التي تجمع الجمعية والبنوك الأعضاء مع البنك المركزي الأردني، مشيراً إلى أنها علاقة قوية وفعالة وقنوات الاتصال فيها مفتوحة بالاتجاهين.

وأشار القاضي إلى أن الجمعية اعتمدت منذ عقدٍ من الزمن نهج التخطيط الاستراتيجي كأداة رئيسية لتحقيق رؤيتها وأهدافها الأساسية، ولتلبية احتياجات وتوقعّات البنوك الأعضاء، حيث بدأت الجمعية بإعداد خِطَطها الاستراتيجية منذ عام 2009، منوهاً إلى أن مجلس الإدارة الحالي أقر الخطة الاستراتيجية الرابعة لجمعية البنوك للأعوام 2018-2021 والتي جاءت لتعكس رؤية مستقبلية لمجلس الإدارة الحالي تستهدف تحقيق إضافة نوعية للإنجازات السابقة للجمعية.

وتخلل الحفل تكريم عددٍ من القيادات المصرفية اعترافاً بجهودِهم المتميزة في تطوير العمل المصرفي، والذي شمل محافظين ورؤساء مجالس إدارة سابقين في البنوك كان لهم إنجازاتٍ كبيرة على مستوى القطاع المصرفي الأردني والعربي.

مجلة البنوك تجري مقابلة شاملة مع رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك

أجرت مجلة البنوك، مقابلة مع سعادة الأستاذ هاني القاضي رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن وذلك بعد انتخابه رئيساً لمجلس إدارة الجمعية للدورة 2018-2021. وفيما يلي نص المقابلة:

مجلة البنوك: كيف تقيم التطورات الاقتصادية في الأردن في النصف الأول من العام الحالي 2018؟

القاضي: في الحقيقة إن المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني تظهر ما شهده من تطورات، وعلينا الحكم عليها إن كانت مقبولة وتلبي الطموح أم لا. فالناتج المحلي الاجمالي نما للربع الأول من العام بنسبة 1.9%، قابله معدل تضخم 4.1% لنهاية أيار. ونمو بهذا المقدار لا يعكس الطموحات ولا يلبي التوقعات التي بنتها الموازنة العامة للعام الجديد؛ فالنمو اقل من معدل النمو للعام السابق 2017 والبالغ 2 بالمئة، وهو أقل من معدل النمو السكاني الذي يقارب 3.2%، حسب احدث تقديرات، وبعيد عن النمو المتوقع في قانون الموازنة للعام 2018 والبالغ 2.5%، ما يعني أن المواطن لا يلمس اثار هذا النمو المتواضع، والذي يشكل التضخم جزء منه، كما يعني محدودية قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل جديدة والدليل القاطع على ذلك هو ارتفاع معدل البطالة إلى 18.5% وتجاوزها مستوى 30% بين الشباب من الإناث والذكور.

وهذا ينعكس سلبا على القطاعات كافة؛ فتواضع النمو يعكس تباطؤ الطلب في السوق المحلية، والذي يؤثر بدوره على الانتاج الصناعي والخدمي، ويؤثر على التجارة، لاسيما المستوردات، ما يؤدي إلى تراجع الإيرادات العامة وبالتالي يعمق عجز الموازنة ويزيد الحاجة إلى الدين لتمويل العجز، وتتعمق معه المشكلات الاقتصادية الهيكلية.

في ظل هذه التطورات، أعتقد أن معدل نمو متواضع بمستوى 1.9% يتطلب من الجميع، حكومة وقطاع خاص، أن يعيدوا النظر في الأولويات التي يجب العمل على تنفيذها باستخدام جميع الأدوات والإمكانات المتاحة، وجعل تحفيز النمو الاقتصاد الهدف الرئيس والأولوية، وعندما يتحقق النمو المنشود والذي نعود به إلى مستوى قبل نحو 10 سنوات، أي قبل الأزمة المالية العالمية، والذي تراوح بين 5%-7%، عندها تتحقق الاهداف الفرعية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، فتتوفر فرص العمل وتزيد الإيرادات ويتقلص عجز الموازنة وينخفض أو على الأقل يتوقف نمو الدين العام.

ولدى النظر إلى مؤشرات التجارة الخارجية، فقد تباطأ نمو الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره)، حيث نمت الصادرات بنسبة 2.3%، وهذا أقل بكثير من المستوى المستهدف في قانون الموازنة والبالغ 5.5%. وانخفض اجمالي المستوردات بنسبة 2.5%، مقابل نمو متوقع بنسبة 2.6%. وان يكن عجز الميزان التجاري قد تقلص بنسبة 5% تقريباً للثلث الأول من العام الحالي، إلا ان ارتفاع اسعار النفط وزيادة قيمة المستوردات منه بنسبة 30% في الفترة ذاتها، حدت من تراجع مستوى المستوردات بصورة كبيرة. وهذا دليل كبير على تراجع الطلب في السوق المحلية. وستنعكس مؤشراته على النمو في الربع الثاني من العام الحالي، والذي يتوقع مع نفاذ الاجراءات الحكومية لزيادة الإيرادات والتي بدأت بوقت متأخر من الربع الأول، ان يؤدي لتباطؤ في النمو إن لم يحقق تراجعا، الأمر الذي يتطلب من الحكومة بذل المزيد من الجهد في العمل على اقتراح الحلول وتبني السياسات غير التقليدية لانتشال الاقتصاد من هذا السبات الذي يعيشه منذ سنوات طويلة.

مجلة البنوك: في ظل هذه التطورات، كيف تقيم اداء البنوك بشكل عام لاسيما منذ بداية العام الحالي؟

القاضي: البنوك، كغيرها من القطاعات الاقتصادية، تأثرت بما مر به الاقتصاد الوطني من تحديات، دولية وإقليمية ومحلية. فعلى صعيد التحديات الدولية، كان ارتفاع اسعار النفط فوق حاجز 75 دولار للبرميل، أهم هذه التحديات والتي ولدت اعباء على الاقتصاد الأردني الذي يعتمد بنسبة 96% على استيراد الطاقة على شكل نفط خام ومشتقات نفطية وغاز طبيعي. أما التحديات الاقليمية فلا زال تأثير الأزمة السورية والعراقية جاثما على الاقتصاد الوطني، رغم التطورات الإيجابية في العراق وقرب استعادة الحكومة السورية السيطرة على معظم الأرض السورية، فالصادرات الاردنية إلى العراق لم تستعيد الانسيابية التي كانت قبل الازمة، فضلا عن المنافسة الحادة مع المستوردات، إلى جانب استمرار توقف الصادرات إلى سوريا وعبرها، خصوصا مع تصاعد العمليات العسكرية في الجنوب السوري.

في ظل كل هذه العوامل الإقليمية، فإن الاقتصاد الأردني يدفع الثمن، والبنوك تأثرت بتراجع مجمل النشاطات الاقتصادية، لكنها ورغم ذلك حافظت على اداء ايجابي ظهرت نتائجه في الربع الاول من العام، وهذا يعود إلى نضج القطاع المصرفي، وحصافة إدارات البنوك وقدرتها على التعامل مع التحديات الاقتصادية وتحويلها إلى فرص، تنعكس إيجابا على البنوك والمساهمين وبالتالي على الاقتصاد الوطني.

أما التطورات في السوق المحلية، فقد تمثلت في تباطؤ النمو الذي ذكرناه سابقا، وتراجع الاستثمارات الاجنبية والمحلية، وتباطؤ نمو الدخل السياحي وتحويلات العاملين في الخارج. وكلها القت بظلالها على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

لكن ما يبعث على الأمل، هو المبادرات الخليجية التي تمت في شهر حزيران الماضي، وتشمل المبادرة السعودية الإماراتية الكويتية ومجملها 2.5 مليار دولار، تمثلت في مساعدات نقدية بواقع 150 مليون دولار سنويا ولمدة 5 سنوات، وضمانات قروض من البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية، وودية لدى البنك المركزي الأردني. إلى جانب المبادرة القطرية بتوفير 10 ألاف فرصة عمل للأردنيين في السوق القطرية، واستثمار 500 مليون دولار في مشروعات ذات اولوية تنموية في المملكة، ما يسهم في توفير فرص عمل اضافية بصورة مؤقتة ودائمة، ويؤدي إلى جذب مزيد من الاستثمارات إلى المملكة بعد أن اعطت هاتين المبادرتين دعما للاقتصاد الاردني وعززت الثقة فيه من قبل المستثمرين العرب والأجانب.

وأظهر البنك المركزي، بالتعاون مع البنوك العاملة في المملكة، استجابة مهنية لتطبيقات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS 9)، والذي جاء بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي العالمي، وخصوصا ما يتصل باحتساب مخصصات التدني في قيمة التسهيلات لتغطي الخسائر المتحققة والمتوقعة في المستقبل، وذلك لحماية البنوك والمساهمين من جهة، ولحماية الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، لذلك نتوقع مع بدء تطبيق هذا المعايير ان ترتفع نسبة الديون غير العاملة بشكل طفيف على المدى القصير ثم ستعاود للانخفاض مرة ثانية في المدى المتوسط والبعيد.

لقد استطاع القطاع المصرفي الأردني أن يحقق أداءً متميزاً وأن يحافظ على متانته واستقراره طوال السنوات الماضية، كما استطاع القطاع المصرفي الأردني التعامل مع مختلف التطورات المحلية والإقليمية وتمكن من تخطي التحديات والصدمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الأردني في السنوات الأخيرة.

ورغم ذلك، فقد أظهرت البيانات المالية للبنوك العاملة في المملكة بأنها حققت نمواً متواصلاً من جميع النواحي خلال السنوات العشر الأخيرة. فقد نما إجمالي موجودات البنوك بنسبة 6.3% سنوياً في المتوسط خلال الفترة (2008-2017) ووصل إلى 49.97 مليار دينار في نهاية نيسان 2018. أما الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن فقد ارتفعت بنسبة 7.7% سنوياً في المتوسط ووصلت إلى 33.87 مليار دينار في شهر نيسان 2018، فيما نمت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك بنسبة 8.2% سنوياً خلال السنوات العشر الأخير وبلغت 25.39 مليار دينار في نهاية نيسان 2018.

أما على صعيد مؤشرات المتانة المالية للبنوك، فإنها تؤكد قوة ومنعة القطاع المصرفي الأردني وتمتعه بالمتانة والسلامة المالية.

حيث سجلت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون انخفاضاً واضحاً لتتراجع من 8.5% عام 2011 إلى 4.3% في نهاية عام 2016، وهو ما يعكس ارتفاع جودة أصول البنوك العاملة في الأردن. وقد بلغت نسبة تغطية الديون غير العاملة حوالي 78% في نهاية عام 2016 وهي نسبة مرتفعة وتعكس ارتفاع مخصصات البنوك وقدرتها على تغطية أكثر من ثلاثة أرباع الديون غير العاملة. وبلغت نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن 18.5% في نهاية عام 2016 والتي تفوق بكثير الحدود التنظيمية الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني أو من قبل لجنة بازل، وهذا يعكس متانة القواعد الرأسمالية للبنوك. أما نسبة السيولة القانونية فعلى الرغم من أنها انخفضت عن المستويات المحققة مسبقاً لتصل إلى 137.8%، إلا أنها لا تزال أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني والبالغ 100%، ويعود هذا الانخفاض في نسبة السيولة إلى ارتفاع التوظيفات المالية للبنوك والنمو الواضح في التسهيلات الائتمانية الممنوحة منها. وقد بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين 8.9%، فيما بلغ معدل العائد على الموجودات 1.1% في عام 2016، مما يعكس الربحية الجيدة للقطاع المصرفي الأردني.

ومن خلال ما سبق، فيمكن القول بان القطاع المصرفي الأردني يتميز بالاستقرار وارتفاع الكفاءة والقدرة على موجهة التحديات، وهو ما يعزز من الثقة في هذا القطاع ويجعله أحد أهم أركان استقرار الاقتصاد الأردني ككل.

مجلة البنوك: الأردن حقق تقدما في الشمول المالي حسب مؤشرات البنك الدولي، إذ تقدم إلى ما نسبته 42.5% في عام 2017 مقارنة مع 24.6% في 2014 بين البالغين، كيف تقرأ هذا التقدم، وما هي الاسباب من وجهة نظرك؟

القاضي: اعتقد أن الأردن قطع شوطا مهما في زيادة نسبة الشمول المالي، خصوصا بين الشباب والنساء، لكن، ورغم ما تحقق إلا أن هناك شوطا طويلا وجهودا يجب بذلها، ومواصلة الجهود التي بذلها البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن، والبنوك العاملة في المملكة بشكلٍ عام في تقليص الفجوة بين المشمولين في الخدمات المالية والمستثنين منها.

وتهدف استراتيجية البنك المركزي الأردني للشمول المالي إلى زيادة عدد المشمولين في الخدمات المالية خصوصا من النساء والشباب، ونشر الثقافة المالية والوعي بين جيل الشباب وتوفير البنية التحتية والتشريعية الداعمة لذلك.

وكان للمبادرات التي أطلقتها جمعية البنوك وتسليط الضوء على أهمية زيادة نسبة الشمول المالي، ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة مشاركة المرأة والفئات المهمشة في سوق العمل، وتفاعل البنك المركزي، وتطوير بيئة الدفع الالكترونية، دورا في تحسين درجة الاردن في الشمول المالي.

البنوك بدورها، كان لها دور في ذلك بطرح منتجات تستهدف المرأة وتلبي احتياجاتها التمويلية، وأخرى تستهدف الشباب والمهنين على اختلاف مهنهم، ومن خلال نشر الفروع والمكاتب التابع لها لخدمة أكبر عدد من المواطنين والسكان في مواقهم، وبالتالي تحققت هذه النسبة. لكن اعتقد أنه لا زال هناك المزيد من الاجراءات المطلوب اتخاذها خصوصا ما يتصل في متطلبات فتح الحساب المصرفي.

مجلة البنوك: تسلمتم مهام عملكم كرئيس لمجلس إدارة جمعية البنوك حديثا، ما هي الخطة التي تعملون على تحقيقها لخدمة القطاع المصرفي؟

القاضي: لقد تم وضع الخطة الاستراتيجية للجمعية للأعوام 2018-2021 بالشكل الذي يساهم في تحقيق أهداف الجمعية الأساسية والمحددة في نظامها الداخلي والتي تتضمن على الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية.

ومن هنا، فقد ركزت الخطة الاستراتيجية التي وضعناها على ستة محاور أساسية هي رعاية مصالح الأعضاء، منها متابعة موضوع الكفالات الحكومية والقضايا العالقة مع أمانة عمان، وإصدار ورقة موقف حيال القانون المقترح لضريبة الدخل وتأثيره على الاقتصاد

الوطني، والتنسيق مع صندوق استثمار أموال الضمان، والتواصل مع المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.

وفيما يتصل بالأبحاث والمنشورات، ستعمل الجمعية على اعداد بحوث معمقة تلبي احتياجات البنوك الاعضاء، وتحديث المنشورات التي تصدرها الجمعية، بما في ذلك مجلة البنوك حيث تم ادخال تقرير اقتصادي شهري في المجلة، مع التركيز على رقمنة المنشورات وتحسين جودتها ومحتواها، والاستمرار في اصدار المنشورات باللغتين العربية والانجليزية.

وفي مجالي والتدريب والتعليم، فإن الجمعية ستعمل على رعاية وتنظيم الندوات من ضمنها ندوات على مستوى الإدارات التنفيذية العليا حول الموضوعات التي تهم البنوك وتواكب التطورات خصوصا في المجالات التقنية والبيئة الداعمة لها.

وفيما يتعلق بنشاطات العلاقات العامة، ستعمل الجمعية على إطلاق حملة ترويجية تسلط الضوء على مساهمات البنوك في المجتمع ودورها المحوري في الاقتصاد الوطني، خصوصا مع مرور 40 عاما على تأسيس جمعية البنوك في الأردن.

وفي هذا الصدد، ستعمل الجمعية وفي سبيل تعزيز العلاقات بين البنوك، على تنظيم فعاليات دورية وجلسات عصف ذهني لمناقشة وضع القطاع المصرفي تضم القيادات المصرفية وتكريم الشخصيات الرائدة فيه، والاحتفال بمرور 40 عاما على تأسيس الجمعية في عام 1978.

ولم تغفل الخطة الاستراتيجية إصلاح وتحديث الجمعية، حيث سنعمل على مراجعة اسس الحاكمية في الجمعية وصياغة اهدافها لتتوافق مع اهداف نظيراتها الاقليمية والعالمية، وتعديل سياسات واجراءات الموارد البشرية ووضع مؤشرات قياس اداء لها. ومن المتوقع أن تساهم الخطة المذكورة في تعظيم الدور الذي تضطلع به الجمعية في خدمة البنوك الأعضاء، وأن تزيد من مستوى التفاعل والتنسيق بين البنوك وبين كافة الجهات ذات العلاقة وفي مقدمتها البنك المركزي والحكومة الأردنية والبرلمان، إضافة للدور المأمول للجمعية في عكس الصورة المشرقة للجهاز المصرفي الأردني ودوره في خدمة الاقتصاد الوطني.

مجلة البنوك: كرئيس مجلس إدارة بنك ورئيس لجمعية البنوك، ما هي أبرز التحديات التي تواجه نمو القطاع المصرفي في الأردن؟

القاضي: لقد استطاع القطاع المصرفي الأردني أن يحقق أداءً متميزاً وأن يحافظ على متانته واستقراره طوال السنوات الماضية، كما استطاع القطاع المصرفي الأردني التعامل مع مختلف التطورات المحلية والإقليمية وتمكن من تخطي التحديات والصدمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الأردني في السنوات الأخيرة. حيث تظهر البيانات المالية للبنوك العاملة في المملكة بأنها حققت نمواً متواصلاً من جميع النواحي خلال السنوات العشر الأخيرة.

أما بالنسبة لأبرز التحديات التي تواجه نمو القطاع المصرفي في الأردن، فإنها تتعلق بالوضع الاقتصادي الكلي في المملكة بالدرجة الأولى، حيث أن التحديات الاقتصادية التي تواجه الأردن وخاصة فيما يتعلق بتباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع التوسع في المشاريع والاستثمارات، وإغلاق الحدود لها اثار مباشرة على شكل تراجع في حجم الطلب على الائتمان الي تقدمه البنوك لمختلف القطاعات الاقتصادية.

وهناك تحديات تتعلق بالبنية التشريعية في المملكة بصفة عامة، وخاصة في ظل عدم استقرار القوانين الضريبية، والتوجهات التي تظهر من حين لآخر لرفع نسب الضريبة على البنوك، حيث ارتفعت نسبة الضريبة بموجب قانون ضريبة الدخل لسنة 2014 من 30% إلى 35%، وجاء مشروع قانون ضريبة الدخل في شهر أيار الماضي ليرفع النسبة إلى 40%، إلا أن الحكومة سحبت مشروع هذا القانون ولا تزال التوقعات غير معروفة فيما يتعلق بمضامين المشروع المستقبلي.

كذلك فإن الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية وحتى الآن أوجدت مجموعة كبيرة من التغييرات على الصناعة المصرفية في العالم، وحملت تغييرات تنظيمية كبيرة تهدف للحفاظ على سلامة النظام المالي العالمي وزيادة حصانته في مواجهة الأزمات. وكل هذه التطورات أفرزت مجموعة كبيرة من التعليمات والأنظمة والتعاميم الرقابية، وشكلت نوعاً من الافراط التنظيمي (Over-regulation) في الصناعة المصرفية عالمياً ومحلياً، وهو ما رفع من تكاليف الامتثال على البنوك. وهذا يتضمن على سبيل المثال

على المعايير الصادرة عن لجنة بازل، والتعليمات والأنظمة والتعاميم الصادرة عن البنك المركزي الأردني، ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS9)، و(COBIT5) وغيرها.

كما أن التطورات المتسارعة في التكنولوجيا المالية (Fintech) وبالرغم مما تحمله من فرص، فإنها أيضاً تفرض على البنوك تحديات إضافية، لأنها طبيعة ونطاق المخاطر المصرفية التقليدية قد يتغير بشكلٍ كبير مع مرور الوقت مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا المالية، وخاصة المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والإلكترونية ومخاطر الامتثال.

مجلة البنوك: ما هي الخطة المعتمدة لتطوير مهارات موظفي القطاع المصرفي في الأردن في ظل التكنولوجيا المالية (Fintech) والجهود الحثيثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

القاضي: يستحوذ موضوع التكنولوجيا المالية على اهتمام واضح من قبل البنوك والبنك المركزي الأردني. حيث باشر البنك المركزي الأردني مؤخراً بإنشاء مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي (Fintech Regulatory Sandbox). ويهدف هذا المختبر إلى إيجاد حاضنة لرواد الأعمال لدعم وتشجيع الابتكار والتطور في مجال التكنولوجيا المالية وبما يعزز من التنافسية في مجال الخدمات المالية الرقمية، والكفاءة والفاعلية والأمان في حركة انتقال الأموال، وتعزيز الوصول للخدمات المالية الرسمية مع الحفاظ على نزاهة واستقرار القطاع المالي وحماية حقوق وبيانات المستهلك المالي. وهذا يظهر الاستجابة العالية للبنك المركزي تجاه التطورات في مجال التكنولوجيا المالية والانفتاح الكبير للقطاع المصرفي على هذه التطورات.

باعتقادي، إن التعامل مع التحديات والمخاطر التي قد تنجم عن التكنولوجيا المالية لا بد وأن يبدأ من الجهات التنظيمية وأن يمتد ليشمل البنوك ككل. وهذه الجهود تشمل تعزيز السلامة والمتانة العالمية من خلال المزيد من التنسيق الإشرافي وتشارك المعلومات حيثما كان ذلك ممكناً عبر الحدود، وتنفيذ البرامج الإشرافية لضمان أن يكون لدى البنوك هياكل حوكمة وعمليات إدارة مخاطر فعالة وبالشكل الذي يسمح بتحديد وإدارة ومراقبة المخاطر التي تنشأ عن استخدام التكنولوجيا المالية. وفيما يتعلق بموظفي البنوك، فمن الضروري أن تقوم الجهات الرقابية والإشرافية بتقييم برامج التدريب الحالية والموظفين لضمان أن المعرفة والمهارات والأدوات ملائمة وفعالة للإشراف على مخاطر التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة. كما يجب على البنوك التي تعتمد على هذه التقنيات المبتكرة أن تضمن وجود عمليات فعالة لتكنولوجيا المعلومات وغيرها من عمليات إدارة المخاطر والبيئة الرقابية التي تعالج مصادر المخاطر الجديدة بشكلٍ فعال.

أما فيما يتعلق بالجهود المبذولة في الأردن لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فلا بد من الإشارة إلى أن اهتمام الأردن بموضوع مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب يعود إلى تسعينيات القرن الماضي، حيث صدر قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 ليتضمن أحكاماً خاصة بعمليات غسيل الأموال من خلال إلزام البنوك العاملة في المملكة بإبلاغ البنك المركزي الأردني بشكل فوري عن أي عملية مالية تنطوي أو تتعلق بعمل غير مشروع أو جريمة. وفي عام 2004، قام البنك المركزي الأردني بتأسيس قسم للمعاملات المالية المشبوهة ضمن دائرة الرقابة المصرفية، والذي تحول إلى وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تم إنشاؤها رسمياً في 17 حزيران 2007 بموجب قانون مكافحة غسيل الأموال رقم 46 لسنة 2007. وتم تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لأحكام المادة (5) من قانون مكافحة غسيل الأموال برئاسة محافظ البنك المركزي الأردني وعضوية 9 أعضاء من الجهات ذات العلاقة.

ويعتبر الأردن من أكثر دول المنطقة والعالم امتثالاً بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. حيث احتل الأردن المرتبة الأولى عربياً والمرتبة السادسة والثلاثين عالمياً في مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال لعام 2017 وذلك من ضمن 146 دولة يشملها المؤشر. كما أن الأردن ليس مدرجاً في قائمة الدول التي تعاني أوجه قصور استراتيجية في مكافحة غسيل الأموال والصادرة عن مجموعة العمل المالي FATF وذلك وفقاً للتقرير الصادر في شهر شباط 2018.

وأخيرا فقد أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات محدثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عدلت بموجبها التعليمات

المعمول بها بهذا الخصوص منذ عام 2010. وقد جاءت التعليمات الجديدة استجابة للتعديلات التي أدخلت على توصيات مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) لعام 2012 والتطورات التي حدثت في الأسواق المحلية والدولية، ولتدعيم وتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة.

ومن أبرز التعديلات التي أدخلتها التعليمات الجديدة تأطير وتعزيز العمل بالنهج المستند على المخاطر؛ حيث ألزمت البنوك بإجراء تقييم شامل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها بشكل سنوي وفق منهجية معتمدة من مجلس إدارتها، يتم من خلاله تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بالعملاء والدول والمناطق الجغرافية والمنتجات والخدمات والعمليات وقنوات تقديم الخدمة. كما ويجب ان يتناسب نطاق وشدة وظيفة إدارة المخاطر مع طبيعة وحجم وتعقيد عمليات ونشاطات البنك ومستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديه، وأن تتوائم وتتكامل وظيفة إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك مع الإطار الكلي لإدارة المخاطر فيه. وأكدت التعليمات على ضرورة توفر سياسات وضوابط وإجراءات لإدارة وخفض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتخاذ إجراءات العناية الواجبة والمعززة تتوافق مع درجة المخاطر ومع تصنيف العملاء. وفصّلت التعليمات الجديدة الإجراءات المطلوبة للتحقق والتعرف على العملاء وتوقيت هذا التحقق، وأكدت على ضرورة تحديد هوية المستفيد الحقيقي واتخاذ إجراءات معقولة للتحقق من هذه الهوية حسب طبيعة مخاطر العميل، وطلبت التعليمات وضع نظام مخاطر لتحديد أي من عملائه أو المستفيدين الحقيقيين يندرج ضمن فئة الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر سواء الأجانب منهم أو المحليين، والإجراءات المطلوبة في حال ثبت للبنك أن أيا منهم يندرج ضمن فئة العملاء مرتفعي المخاطر.

وطلبت التعليمات وضع خطط وبرامج تدريب مستمرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للعاملين في البنوك بكافة مستوياتهم، مع تخصيص موازنة مستقلة سنوية مقرة من مجلس الإدارة لتمويل تدريب وتأهيل الموظفين.

ويشار في هذا الصدد أن هناك العديد من الندوات وورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة التي يتم عقدها لموظفي البنوك في الأردن والتي تغطي مختلف نواحي التكنولوجيا المالية ونواحي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتم عقد هذه البرامج إما من خلال مراكز التدريب الموجودة في كل بنك بشكلٍ منفصل وتستهدف موظفي البنك نفسه، أو من خلال البرامج التي تنفذها جمعية البنوك في الأردن ومعهد الدراسات المصرفية والتي تستهدف موظفي القطاع المصرفي بشكلٍ عام. وقد استطاعت الجهود التدريبية المبذولة على مر السنين الماضية أن تدعم معارف ومهارات وقدرات موظفي البنوك وأن تطلعهم على كافة المستجدات والتطورات المتعلقة بتلك المواضيع.

مجلة البنوك: كيف تقيم عملية انخراط القطاع المصرفي عموماً في الاردن للشمول المالي وتعزيز الخدمات المصرفية؟

القاضي: هناك اهتمام بالغ من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل البنوك العاملة في الأردن لتحسين وتعزيز الشمول المالي في المملكة، وهذا يتضح من خلال الجهود المبذولة لإطلاق استراتيجية وطنية شاملة للاشتمال المالي في الأردن تهدف الى حماية المستهلكين، وتعزيز الثقافة المالية بين طلبة المدارس وفي المجتمع، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى مصادر التمويل، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وتمكين المرأة من الوصول إلى مصادر وأدوات التمويل وذلك للعمل على رأب الهوة الجندرية.

حيث تم في عام 2015 تشكيل لجنة وطنية توجيهية برئاسة محافظ البنك المركزي وبالاشتراك ما بين القطاع العام والخاص للإشراف على إعداد وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي.

وقد أعلن البنك المركزي في شهر أيلول من عام 2016 التزامه بإعلان مايا خلال انعقاد منتدى السياسات العالمي للشمول المالي الذي نظمه التحالف الدولي للاشتمال المالي في جزر فيجي، حيث تضمن هذا الإعلان عن هدفين أساسين للشمول المالي هما زيادة مستوى الشمول المالي في المملكة من 24.6% للبالغين إلى 36.6% بحلول عام 2020، وتقليص الهوة الجندرية من حيث الوصول للخدمات المالية من 53% إلى 35%. كما تعهد البنك المركزي الأردني بتسعة أهداف فرعية أخرى لتحقيق هذين الهدفين الرئيسيين. كما تم في نفس الشهر وضع حجر الاساس للبدء بالعمل في الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي وذلك بإطلاق سته فرق

عمل منبثقة عن هذه اللجنة بحيث تغطي عدة محاور أساسية هي: الخدمات المالية الرقمية، التمويل الاصغر، تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، التثقيف والوعي المالي، حماية المستهلك المالي، والبيانات والأبحاث. وقامت هذه الفرق بإعداد وثيقة الرؤيا الاستراتيجية للاشتمال المالي في الاردن والتي تم اطلاقها خلال المؤتمر الإقليمي الثاني عالي المستوى الذي تم تنظيمه من قبل البنك المركزي الأردني وصندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) برعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة، بحيث مثلت تلك الوثيقة خارطة الطريق والحجر الاساس لرسم واعداد الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي بشكل يهدف الى تحسين الرفاه الاجتماعي بما يتوافق محاور الاجندة الوطنية والتوجهات الاستراتيجية للمملكة. وقد تم في كانون الأول من عام 2017 إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للأعوام 2018–2020.

وبالتزامن مع الجهود المبذولة من البنك المركزي، فقد اتخذت جمعية البنوك في الأردن مجموعة من الخطوات التي تصب في تحقيق وتعزيز الشمول المالي في المملكة، والتي يمكن تصنيفها ضمن خمسة محاور هي:

١. نشر الثقافة المالية والمصرفية، وذلك من خلال إعداد وإصدار ونشر الدراسات والتقارير والتي تزيد من الوعي المصرفي والثقافة المالية والمصرفية.

٢. تعزيز الشمول المالي للمرأة، وذلك من خلال إصدار دراسة معمقة تبحث في دور البنوك والمؤسسات المالية في التمكين الاقتصادي للمرأة.

٣. تعزيز الشمول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال عقد المحاضرات والندوات وورش العمل والبرامج التدريبية، والتي تهدف لزيادة الوعي بأهمية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، واستعراض أهم التجارب والممارسات الدولية في مجال تمويل هذه الشركات، وتطوير الخدمات المصرفية المقدمة لها. إضافة لعقد مجموعة كبيرة من الاجتماعات تضم البنوك والجهات الأخرى ذات العلاقة لمناقشة المواضيع المتعلقة بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وإصدار دراسات متخصصة حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

٤. تعزيز الشمول المالي بين الشباب، وذلك من خلال توقيع الجمعية لعدد من مذكرات التفاهم مع الجامعات الأردنية لغايات تدريب الطلبة، وتنظيم مجموعة من المحاضرات التعريفية في الجامعات والمدارس الأردنية تتناول مواضيع تتعلق بالقطاع المصرفي الأردني والخدمات والمنتجات التي تقدمها البنوك.

٥. تعزيز البيئة الداعمة للشمول المالي في المملكة، وذلك من خلال قيام الجمعية بالمشاركة في مختلف الفعاليات والأنشطة المحلية والدولية التي تستهدف تعزيز الشمول المالي وتسهم في نشر الثقافة المالية، إضافة لعضوية الجمعية في اللجان التوجيهية والفنية المتعلقة بالشمول المالي.

هذا وتعد البنوك العاملة في الأردن شريكاً رئيسياً للبنك المركزي الأردني في تحقيق الشمول المالي وتنفيذ خطط وسياسات وبرامج تعزيز الاشتمال في المملكة، خاصة وأن البنوك تشكل ما نسبته 94% من المؤسسات المالية في المملكة، وبالتالي فإنها تتحمل العبء الأكبر في ترجمة الاستراتيجيات الموضوعة على أرض الواقع. وقد قامت البنوك مسبقاً بتبني العديد من المبادرات التي تصب في تحقيق الشمول المالي نذكر منها ما يلي:

- تطوير عدد كبير من الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية التي تلائم احتياجات مختلف فئات المجتمع، إضافة لتطوير خدمات متخصصة للمرأة والشباب والشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

- تبني واستخدام أحدث القنوات الالكترونية لتمكين العملاء في المناطق البعيدة والنائية من الاستفادة من الخدمات المصرفية وتسهيل الوصول لها، مثل الخدمات المصرفية عبر أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال وغيرها من الخدمات.

مجلة البنوك تجري مقابلة مع الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني

أجرت مجلة البنوك، وهي مجلة مصرفية شهرية متخصصة تصدرها جمعية البنوك في الأردن، مقابلة مع معالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني. ويذكر هنا بأن الدكتور فريز يعتبر اقتصادي مخضرم، وله باع طويل في الخدمة العامة، وتقلد العديد من المناصب العامة ومنها منصب نائب رئيس الوزراء، وكان له في كل موقع شغله الأثر المميز والبصمة الواضحة والقرارات الحكيمة. حيث تولى منصب وزير التخطيط خلال الفترة نيسان – كانون أول 1989، ثم تولى منصب وزير الصناعة والتجارة حتى عام 1991، وعاد بعدها ليتولى منصب وزير التخطيط مرة أخرى لمدة أربع سنوات. وفي عام 1995، عمل الدكتور فريز على تأسيس بنك الصادرات والتمويل (بنك المال حالياً) وترأس إدارته آنذاك. واستلم الدكتور فريز منصب محافظ البنك المركزي خلال الفترة 1996-2000، ومع بداية عام 2001، عمل الدكتور فريز رئيساً تنفيذياً لبنك المؤسسة العربية المصرفية- الأردن، وبقي في هذا المنصب حتى تشرين ثاني من عام 2005، حيث شغل بعدها منصب نائب رئيس الوزراء ووزير المالية حتى عام 2007، تلا ذلك استلامه لمنصب رئيس هيئة مديري شركة المجموعة الأولى للاستثمار، ومن ثم ترأس مجلس إدارة بنك المال. وفي عام 2012، عاد الدكتور فريز ليتولى منصب محافظ البنك المركزي الأردني مرةً أخرى وحتى الآن. وفيما يلي نص المقابلة الصحفية لمحافظ البنك المركزي الأردني، الدكتور زياد فريز مع مجلة البنوك:

مجلة البنوك: النمو الاقتصادي المتحقق تراوح حول 2 بالمئة، وهو أقل من معدل النمو السكاني، ما هي أسباب ذلك؟ وما هو المطلوب لاستعادة زخم النمو؟

د. فريز: في الواقع لا يزال النمو الاقتصادي المتحقق دون المستوى الممكن وذلك منذ تأثرنا بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلا أنه بقي قريباً من مستوى توقعاتنا. كما أثرت الظروف السياسية والأمنية في المنطقة سلباً على الأداء الاقتصادي، وزادت حالة عدم اليقين لدى المستثمرين المحليين والأجانب، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ حركة الاستثمار في المملكة. كذلك أدى إغلاق الحدود العراقية والسورية، وبالتالي اغلاق طرق التجارة عبر سوريا إلى أوروبا، إلى تراجع الصادرات الوطنية نتيجة ارتفاع تكلفة الصادرات، لسلوكها طرق بحرية طويلة ومرتفعة التكاليف من حيث النقل والتأمين. وأدى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى المملكة إلى تفاقم حدة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني سواء على صعيد الموازنة العامة، والمديونية، أو على صعيد الضغط على الموارد والخدمات الاساسية كالصحة، والتعليم، والنقل، والمياه.

ونتيجة لذلك، انخفض معدل النمو الاقتصادي من معدلات نمو فاقت 6.4% خلال الفترة (2000-2009)، إلى 2.5% بالمتوسط خلال الفترة (2010-2017)، وهي معدلات نمو غير كافية للتغلب على التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، خاصة وأنها كانت أقل من معدلات النمو السكاني غير الطبيعية نتيجة لتدفق اللاجئين، والتي بلغت بالمتوسط 5.5% خلال تلك الفترة. وبالتالي، لم تكن معدلات النمو الاقتصادي كافية لرفع مستوى التشغيل وتخفيض معدلات البطالة، وإحداث زيادة في متوسط دخل الفرد، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

ولمواجهة هذا الواقع الصعب، التزمنا بنهج الاصلاح الاقتصادي اقتناعاً منا بكونه الطريق الأمثل للتغلب على التحديات التي يواجها الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تبني البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي منذ عام

2012. وقد تم ضمن هذا الإطار اتخاذ جملة من الإجراءات الإصلاحية الهامة، لا سيما على صعيد المالية العامة، وقطاع الطاقة، والتخفيف من التشوهات في الموازنة العامة. وفي الوقت الذي ندرك فيه جميعاً صعوبة بعض هذه الإجراءات الإصلاحية على المواطن الأردني، إلا أنها مكنتنا من تجاوز جانباً هاماً من تبعات التحديات الاقتصادية. وكلي ثقة بأننا سنجني مزيداً من ثمار هذه الإصلاحات على المدى المتوسط، خاصة وأن الأوضاع السياسية في المنطقة، بدأت تشهد استقراراً مع فتح الحدود البرية مع كل من سوريا والعراق، مما سينعكس إيجاباً على الصادرات الوطنية. ويتطلب ذلك منا في المرحلة القادمة تعزيز بيئة الاستثمار، مع التأكيد على أهمية الاستفادة من مرحلة إعادة الإعمار المتوقعة في المنطقة، والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة، الثنائية والمتعددة، قدر الإمكان سواء في مجال التبادل التجاري، أو في مجال الاستثمارات المشتركة. وكذلك محاولة فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الأردنية والعمل على استعادة الأسواق التقليدية، هذا إلى جانب التركيز على تنفيذ أولويات عمل الحكومة للعامين القادمين (على خطى النهضة)، والتي تعتبر جزءاً من برنامج أوسع للإصلاح على مدى الخمس سنوات القادمة.

مجلة البنوك: التضخم تجاوز 4.0 بالمئة على المستوى الشهري، و4.5 بالمئة منذ بداية العام الحالي، هل يقلقك هذا المعدل، وهل هناك إجراءات نقدية لاحتواء التضخم؟

د. فريز: التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يراقبها البنك المركزي الأردني، كونه يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الكلي وعلى المستهلك، وبالتالي ينعكس على القدرة الشرائية للمواطن. ومن المعلوم أن هنالك مصدرين للتضخم داخلي وخارجي؛ أما الخارجي، فيأتي من تأثير أسعار المواد المستوردة، بما فيها النفط ومشتقاته، والخدمات المتصلة بها، وهي عوامل تؤثر في جانب العرض في الاقتصاد. وهناك عوامل محلية للتضخم نتيجة لقرارات حكومية برفع الدعم عن مجموعة من السلع والخدمات أو تعديل ضريبة المبيعات وغيرها. إن التضخم الناتج عن قرارات إدارية ذو طبيعة مؤقتة ويتلاشى أثره في الأجل القصير، وعادة لا تتخذ البنوك المركزية إجراءات لمواجهة هكذا تضخم، كونه في العادة لا يصاحبه تبدلات في التوقعات التضخمية في الأجلين المتوسط والطويل.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه وبالرغم من تسجيل معدل التضخم الشهري ارتفاعات متواصلة منذ بداية العام الحالي، بلغت أعلاها في شهر تموز حيث بلغ 5.7%، إلا أن هذا المعدل بدأ بالتباطؤ خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، ليسجل في تشرين الأول حوالي 4.0% مقارنة مع ذات الشهر من العام السابق. ومن المتوقع أن يتراوح معدل التضخم لعام 2018 كاملاً نحو 4.5%.

أما في الحالات التي تستدعي تدخل البنك المركزي، فيستخدم البنك مجموعة متنوعة من أدوات السياسة النقدية للتأثير في مستوى التضخم، وبما يساعد في الحفاظ على الاستقرار النقدي بشكل عام. وفي مقدمة هذه الأدوات أسعار الفائدة قصيرة الأجل، وعمليات السوق المفتوحة التي يستخدمها البنك لإدارة السيولة في الجهاز المصرفي بما يتوافق أيضاً مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسعار الفائدة في الأسواق الاقليمية والعالمية.

مجلة البنوك: الكل مقتنع بضرورة الاصلاح المالي، في جانبي الإيرادات والنفقات، وبوجود تشوه في هيكل النظام الضريبي بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. برأيك هل القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل هو المدخل الأبرز للإصلاح المالي، أم ان هناك مداخل أخرى؟

د. فريز: يعلم الجميع أن الاختلالات التي تعاني منها الموازنة العامة، وما يرافقها من ارتفاع في المديونية، تمثل التحدي الأكبر الذي يواجهه الاقتصاد الأردني. فالنفقات الحالية في الموازنة غير منتجة في معظمها، إذ تستحوذ فاتورة الرواتب والتقاعد وخدمة الدين على الجزء الأكبر منها. ومخصصات النفقات الرأسمالية، رغم أنها متدنية ولم تتجاوز 1.2 مليار دينار في العام الحالي ومعظم السنوات السابقة، إلا أنه لا يتم إنفاق جميع هذه المخصصات، ويتم تدوير جزء منها للأعوام اللاحقة وبالتالي، فإن مساهمة النفقات الرأسمالية في احداث معدلات النمو الاقتصادي ما زالت دون المستوى المأمول.

وفي جانب الإيرادات، تعاني الخزينة من عدة مشكلات أبرزها ضعف القدرة على تحصيل المستحقات الواجب تحصيلها بموجب القانون، سواء بسبب ضعف الأجهزة المعنية بالتحصيل أو لقدرة المكلفين على التهرب او التجنب الضريبي، علاوة على عدم وجود كفاءة في تحصيل المبالغ المستحقة الناجمة عن احكام قضائية قطعية، وبالتالي فإن الاصلاح يجب ان يسير بالتوازي بين تخفيض النفقات وجعلها أكثر إنتاجية، وزيادة الإيرادات.

إن القانون المعدل لضريبة الدخل يعد ركناً أساسيا من أركان الاصلاحات الاقتصادية وليس فقط المالية، وذلك لتحقيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية، ويتضمن المشروع تعديلات ايجابية، منها الزامية اصدار فاتورة من قبل البائع أو مقدم الخدمة والتي ستنعكس بزيادة كفاءة التحصيل لإيرادات من ضريبة الدخل، وتعد في الوقت ذاته، أداة رقابة على ضريبة المبيعات، وتصب في تحقيق هدفين في آن معا. وكذلك تغليظ العقوبات على المتهربين ضريبياً، ورفع كفاءة التحصيل من خلال تحفيز الالتزام الطوعي للمكلفين، وتسهيل إجراءات التسجيل وتقديم الإقرارات الضريبية باستخدام وسائل الكترونية متطورة وحديثة، وبما يساهم في زيادة إيرادات ضريبة الدخل ومساهمتها في الايرادات الضريبية، مع تخفيف مساهمة ضريبة المبيعات في المدى المتوسط. والهدف النهائي من هذا الإصلاح هو تحقيق نتائج ايجابية على صعيد الخزينة، ونفقات الحكومة، والدين العام.

ويتفق الجميع على ضرورة أن يكون الاصلاح المالي شاملاً، وألا يتوقف على تعديل قانون ضريبة الدخل، بل يتعداه ليشمل النظام الضريبي كاملاً، بما فيه الإجراءات المطلوبة من الإدارة الضريبية لزيادة كفاءة التحصيل وإنفاذ القوانين الضريبية، إذ أن جزءاً من اسباب تشوه هيكل الإيرادات الضريبية بين الدخل والمبيعات هو وجود خلل في تنفيذ قانون ضريبة الدخل النافذ حالياً من قبل الاجهزة الضريبية.

مجلة البنوك: الدين العام وصل إلى نحو 95.4% من الناتج في نهاية أيلول 2018، هل تؤيد أن يبقى سقف الدين العام غير محدد بموجب قانون الدين العام الذي ترك أمر تحديد نفاذ السقف (80%) لمجلس الوزراء؟

د. فريز: صحيح أن قانون الدين العام قد تضمن سقفاً للدين العام، الداخلي والخارجي، بنسبة 80% من الناتج، لكن ترك أمر تطبيق هذه المادة إلى قرار يصدره مجلس الوزراء وهو ما لم يتم لغاية الآن. تضمن برنامج التصحيح الاقتصادي هدفاً رئيسياً يتمثل في احداث خفض تدريجي على نسب الدين العام إلى الناتج لتصل إلى 79% في الأجل المتوسط. وللوصول إلى هذا الهدف، لابد من الالتزام بتنفيذ اجراءات الاصلاح المالي، وضبط اختلالات الموازنة العامة، ومعالجة التشوهات الضريبية، وتحديث استراتيجية ادارة الدين العام بشكل مستمر، بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية.

وضمن هذا السياق، أود التأكيد على ضرورة التركيز أيضاً على تخفيض حجم الدين العام جنباً إلى جنب مع وضع سقف على نسبته من الناتج، وتوجيه الأهداف الأخرى لتحقيق هذا الهدف وأهمها رفع معدلات النمو الاقتصادي. وبلا شك، فإن تخفيض حجم المديونية يخفض من خدمة الدين، ويقلل من مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على السيولة المتوفرة لدى الجهاز المصرفي، وبالتالي يوسع المجال أمام الاستثمار للقطاع الخاص. إن نجاحنا في تحقيق هذين الهدفين سيسهم في تعزيز الاستقرار المالي، الأمر الذي من شأنه أن يترك آثاراً ايجابية على مختلف مكونات الاقتصاد الوطني. وبطبيعة الحال، فإن مسألة تخفيض المديونية يتطلب إصلاح كامل للاقتصاد الوطني لمعالجة الاختلالات الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد وفي مقدمتها قطاع الطاقة.

مجلة البنوك: كيف تقيم العلاقة بين الحكومة وصندوق النقد الدولي، وهل العلاقة نصائح وارشادات في ضوء خبرات الصندوق أم هي إملاءات؟

د. فريز: إن العلاقة بين الأردن وصندوق النقد الدولي مبنية على التشاور وليس على الإملاءات، فالحكومة هي من طلبت معونة صندوق النقد الدولي في مجال تنفيذ برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي للتغلب على الاختلالات التي ما يزال يعاني منها الاقتصاد الوطني. والتعاون مع الصندوق ليس لأنه يقدم الخبرة الفنية والتي تتوفر في الأردن، بل لدوره الهام في حشد التمويل اللازم من المؤسسات المالية الدولية والدول الصديقة للمساعدة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة. فصعوبة الأوضاع الضاغطة والصادمة احيانا والتي واجهناها بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانقطاع الغاز المصري عن المملكة، وازمة اليورو والازمة العقارية في دبي، وبعدها الربيع العربي، وما تبعه من تراجع في تدفقات الاستثمار إلى الأردن، وتراجع النشاط السياحي، وتحويلات العاملين، وتراجع الصادرات الأردنية تركت أعراضاً خطيرة استوجبت وصفات معالجة صعبة، وعلينا مواجهة تبعاتها واتخاذ الإجراءات المناسبة.

وحتما سيؤدي تنفيذ الاصلاحات إلى تجاوز تأثير الصدمات وتحقيق النمو المرغوب وما يعكسه ذلك، في حال تحقق، من زيادة في الإيرادات وتخفيض العجز بين الإيرادات والنفقات، ويقلل الاعتماد على الدين سواء الداخلي أو الخارجي، وبالتالي يزيد من درجة الاعتماد على النفس.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التزام الأردن بتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي من شأنه رفع درجة الاطمئنان لدى المستثمرين المحليين والأجانب، وكذلك تسهيل حصول الأردن على المساعدات الخارجية، وتقليل درجة المخاطر، وتحسين التصنيف الائتماني للمملكة من قبل المؤسسات الدولية، وبالتالي تمكين الحكومة من الاقتراض من الأسواق المالية العالمية بكلف معقولة.

مجلة البنوك: كيف يتم اتخاذ قرار تعديل سعر الفائدة لدى البنك المركزي، وما هي أبرز المؤشرات والعوامل التي يستند إليها قراركم؟ وهل هناك مؤشرات على زيادة أسعار الفائدة في الوقت الحالي؟

د. فريز: يستند قرار "لجنة عمليات السوق المفتوحة" في البنك المركزي عند تعديل أسعار فائدة السياسة النقدية على قراءة عميقة ومتابعة حثيثة للتطورات في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية المحلية، لا سيما النقدية والمالية منها. ذلك بالإضافة إلى دراسة وتحليل التطورات التي تشهدها الاقتصادات الإقليمية والعالمية، ومن ضمنها أسعار الفائدة والإجراءات التي تقوم بها البنوك المركزية في هذه الدول. ويحرص البنك المركزي على تمتع الموجودات المحررة بالدينار الأردني بهامش أسعار فائدة مناسب قياساً بأسعار فائدة الأدوات المحررة بالعملات الأجنبية، وذلك للحفاظ على جاذبية الدينار كوعاء للادخارات المحلية.

وقد قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية ثلاث مرات في عام 2018، وقبلها أربع مرات في عام 2017، لكنه في نفس الوقت أبقى على أسعار فائدة برنامج التمويل لديه دون تغيير، بل وتمت إضافة قطاعات أخرى للاستفادة منه بهدف توفير قنوات تمويل ملائمة للأنشطة الاقتصادية بكلف وآجال مناسبة.

ونتيجة للسياسات المتوازنة للبنك المركزي للحفاظ على جاذبية الدينار، وبنفس الوقت تمكين البنوك من توفير التمويل بكلفة مناسبة، نجد أن أسعار الفائدة على الودائع ارتفعت بأكثر من أسعار الفائدة على التسهيلات، مما أدى إلى انخفاض هامش سعر الفائدة، والمقاس بالفرق بين سعر الفائدة على القروض والسلف وسعر الفائدة على الودائع لأجل، إذ بلغ هذا الهامش في نهاية شهر أيلول من العام الحالي 400 نقطة أساس مقابل 484 نقطة أساس في نهاية عام 2017، أي بانخفاض مقداره 84 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

مجلة البنوك: الاردن أحرز تقدما في مجال الدفع الالكتروني وتجاوزت المبالغ المدفوعة الكترونيا مستوى 8 مليارات دينار، ما الجديد في هذه البيئة، وما هي التطورات التي تجعل الأردن يحافظ على التميز في هذه الخدمات؟

د. فريز: بالتأكيد، فإن النجاح الذي حققته المملكة في مجال تطوير بيئة الدفع الالكتروني يعتبر غير مسبوق، على الاقل على مستوى الدول النامية إن لم يكن يضاهي الدول المتقدمة. فتم تطوير نظام للمدفوعات الوطني، عماده نظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا، والذي حقق نجاحا ملحوظا نتوقع مع نهاية العام ان نصل إلى مدفوعات تقترب من مستوى 10 مليارات دينار.

وقد عمل البنك المركزي على تطوير البنية التحتية للقطاع المالي بما فيها أنظمة الدفع الالكترونية، وذلك ضمن اهتمام البنك في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية الرقمية، لاسيما مع عملية الربط الذكي بين نظام إي فواتيركم والدفع بالهاتف النقال JoMoPay، الأمر الذي أتاح للمواطنين، الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية، من الحصول على كافة خدمات نظام إي فواتيركم، وإيصال هذه الخدمات لكافة مناطق المملكة.

كما تم إطلاق نظام التسويات الإجمالية الفوري RTGS باستخدام معيار (ISO 20022)، ليكون بذلك الاردن الأول اقليمياً والثاني عالمياً بتطبيق هذا المعيار خلال العام 2016. وقد مهد ذلك الطريق أمام القطاع المصرفي للتقاص والتسوية بطريقة آمنة وكفؤة، ولمواصلة تطوير المزيد من المنتجات القائمة في السوق.

وتم إطلاق نظام غرفة التقاص الآلي (Automated Clearing House) وهو نظام دفع وتحويل وتفويض آلي يوفر بنية تحتية آمنة لتنفيذ مدفوعات التجزئة فيما بين البنوك الأعضاء وعملائهم بما في ذلك البنك المركزي الأردني. ويشتمل النظام على التحويلات الدائنة والمدينة وادارة التفاويض المدينة ودفعات الحكومة والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات.

كما عمل البنك المركزي على استكمال انشاء المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية (FinTech Regulatory Sandbox) بهدف

إيجاد حاضنة لرواد الأعمال لدعم وتشجيع الابتكار والتطوير في مجال التكنولوجيا المالية بما يعزز التنافسية في مجال الخدمات المالية الرقمية، والكفاءة والفاعلية والأمان في حركة انتقال الأموال، وتعزيز الوصول للخدمات المالية الرسمية، مع الحفاظ على نزاهة واستقرار القطاع المالي، وحماية حقوق وبيانات المستهلك المالي. كما يدعم البنك المركزي المبادرات والابتكارات التي تستخدم أحدث التكنولوجيا العالمية بما في ذلك تكنولوجيا البلوك تشين (Block chain)، مع الأولوية للتطبيقات التي تعزز من امكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بيسر وكفاءة وأمان، مع الاخذ بضوابط تعزيز الأمن السيبراني للخدمات المالية بشكل عام.

مجلة البنوك: كيف تقيمون واقع الجهاز المصرفي الأردني؟

د. فريز: كما تعلمون، يتمتع الأردن بجهاز مصرفي سليم ومتين قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال هي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة الى تمتع هذه البنوك بمستويات مريحة من السيولة، وجاء ذلك بفضل التعاون الوثيق مع إدارات البنوك المرخصة. وقد استطاع الجهاز المصرفي الحفاظ على سلامة ومتانة أوضاعه المالية والإدارية بالرغم من الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، وظروف عدم الاستقرار في المنطقة، وما رافقهما من مخاطر وتحديات وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي في المملكة.

وقد أولى البنك المركزي منعة الجهاز المصرفي في الأردن أهمية قصوى تمثلت بفرض عدد من السياسات المصرفية على قطاع البنوك المحلية منها: إصدار تعليمات متطلبات بازل III للبنوك لغايات رأس المال، وإصدار تعليمات العدالة والشفافية في التعامل مع العملاء وتعميمها على كافة البنوك عام 2012، وذلك بهدف رفع مستوى إفصاح تعاملات البنوك مع كافة العملاء، وخاصة صغار العملاء، وإصدار تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك، والتي تهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنوك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب مصالح الآخرين (صغار المساهمين). وكما أسلفنا، يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بالمتانة والقوة المالية وفقاً لما تظهره العديد من مؤشرات المتانة المالية، ومن أهمها نسبة كفاية رأس المال والبالغة 17.8% في نهاية عام 2017، والتي تعتبر مرتفعة وأعلى من المعدلات المفروضة من قبل البنك المركزي (12%) والحد الأدنى المطلوب من بازل III.

وعلى الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في المملكة خلال السنوات السابقة إلا أن البنوك الأردنية تمكنت من الحفاظ على نسبة الديون غير العاملة من إجمالي الديون ضمن مستويات متدنية بلغت 4.2% نهاية عام 2017، كما بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة حوالي 75.4% في نهاية عام 2017. كما يحرص البنك المركزي على الابقاء على نسبة سيولة مرتفعة لدى البنوك وأعلى من النسبة القانونية المفروضة، حيث بلغت 130.1% في نهاية عام 2017.

مجلة البنوك: قام البنك المركزي بالعديد من المبادرات لتوفير التمويل اللازم للنشاط الاقتصادي، لا سيما ضمن إطار لجنة التمويل المنبثقة عن مجلس السياسات الاقتصادية، كيف تقيمون هذه المبادرات والمستوى الذي وصلت إليه؟

د. فريز: لقد أدرك البنك المركزي مبكراً أهمية إيجاد قنوات تمويل ميسرة ومستقرة في الاقتصاد الوطني، تساعد بعض القطاعات الهامة ومنها قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل بكلف وآجال مناسبة. وقد برزت الحاجة لذلك بشكل جلي في أعقاب الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من محدودية السيولة القابلة للإقراض وتشدد البنوك في منح التمويل.

وفي ضوء ذلك، قام البنك المركزي بتبني برنامج تمويل ميسر وطويل الأجل تم من خلاله إعادة تمويل القروض التي تمنحها البنوك للقطاعات الاقتصادية المشمولة بالبرنامج بأسعار فائدة تشجيعية ثابتة ولمدة عشر سنوات. ويستفيد من هذا البرنامج حالياً تسعة قطاعات هي: الصناعة، والسياحة، والطاقة المتجددة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات، والاستشارات الهندسية، والصحة، والنقل (شركات النقل)، والتعليم (التدريب المهني والفني والتقني). وقد بلغ حجم القروض الممنوح عبر هذا البرنامج 592.2 مليون دينار من أصل 1.2 مليار دينار متاحة للتمويل من خلال هذا البرنامج.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق العديد من المبادرات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، كان آخرها إنشاء الصندوق الأردني للريادة

بمبلغ 98 مليون دولار، ويمثل إطلاق شركة الصندوق الاردني للريادة خطوة هامة كونه يشكل اضافة نوعية لبيئة الاعمال في الاردن، ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص العمل، خصوصاً للشباب، إذ سيسهم الصندوق في تقليص فجوة التمويل التي كانت تواجه العديد من الشركات الناشئة ويقلل من الصعوبات التي تواجهها في الحصول على تمويل، خصوصا للمبالغ المرتفعة. والصندوق لا يتنافس مع الصناديق الموجودة، بل يدعمها ويؤازرها وبما يسهم في تحفيز القطاع، سيما وانه يركز على الجدوى الاقتصادية بدلا من الضمانات التي تؤرق وتعطل نمو الشركات. كما أن الصندوق سيوفر آليات دعم للبيئة الحاضنة للمشروعات الناشئة من ناحية وتوفير تمويل للصناديق التمويلية لهذا النوع من الأنشطة. وبالتوازي مع ذلك، تمت زيادة مخصصات برنامج ضمان القروض للشركات الناشئة من 50 إلى 100 مليون دينار.

كما قامت البنوك الأردنية بإنشاء شركتين استثماريتين، وهما شركة البنوك التجارية للاستثمار برأس مال قدره 100 مليون دينار، وشركة البنوك الإسلامية للاستثمار برأس مال مقداره 25 مليون دينار، بهدف الاستثمار في الشركات المتوسطة مما سينعكس ايجاباً على كافة الأنشطة الاقتصادية.

ولتعزيز دور الشركة الأردنية لضمان القروض وبرامجها، قام البنك المركزي برفع رأس مال الشركة بالتعاون مع البنوك بنسبة 200% ليبلغ 30 مليون دينار، كما تم رفع سقف ضمانات برنامج التمويل الصناعي والخدمي من 550 ألف دينار إلى 1 مليون دينار، من خلال زيادة مخصصات هذا البرنامج من 5 مليون إلى 10 مليون دينار. علاوةً على ذلك، قام البنك المركزي بإقراض الشركة مبلغ 100 مليون دينار للاستثمار في السندات الحكومية، والاستفادة من عوائدها لغايات تعزيز برنامج ضمان ائتمان الصادرات الوطنية.

علاوة على ذلك، تم بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي توقيع عدد من الاتفاقيات مع المؤسسات الإقليمية والدولية بقيمة 440 مليون دولار لتوفير خطوط ائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يتم إعادة اقراضها من خلال البنوك المرخصة. حيث تم اقراض 252 مليون دولار من تلك المبالغ (أو ما نسبته 57.3%). استفاد منها ما يزيد عن 15 ألف مشروع (64% منها خارج العاصمة عمان) ووفرت 4500 فرصة عمل.

وفي سبيل توفير قاعدة معلومات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك والشركات المالية الأخرى التي تقدم الائتمان لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم، قام البنك المركزي في نهاية عام 2015 بترخيص أول شركة معلومات ائتمانية في شهر كانون أول 2015 والتي باشرت أعمالها في نهاية 2016.

مجلة البنوك: بعد الأزمة المالية العالمية بدأ الاهتمام من مختلف صانعي السياسات المالية والاقتصادية ينصب على موضوع الاشتمال المالي والقدرة على الوصول إلى الخدمات المالية، ما هي أبرز إنجازات البنك المركزي في هذا الإطار؟

د. فريز: حرص البنك على تعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي والسياسي والتنمية الاقتصادية من خلال نشر الوعي حول استخدام المنتجات والخدمات المالية المتوفرة بشكل أمثل وآمن وذكي. وانطلاقاً من ذلك، قام البنك المركزي بإطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية المجتمعية في جميع قطاعات المجتمع الأردني، حيث يستهدف هذا المشروع عدة قطاعات رئيسية في المجتمع، وهي: التعليم المالي في المدارس، والتعليم المالي في مؤسسات التعليم العالي، والتعليم المالي للمرأة والمجتمعات الريفية، والوعي المالي في مجال تطوير الأعمال، والتعليم المالي في مكان العمل، والتعليم المالي من خلال وسائل الاعلام ومن خلال شبكات التواصل الاجتماعي والانترنت.

وفي مبادرة هي الأولى في المنطقة، قام البنك المركزي في نهاية عام 2017 بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي 2018-2020. وترتكز الاستراتيجية على خمسة محاور رئيسية، وهي: الخدمات المالية الرقمية، والتمويل الأصغر، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتثقيف والوعي المالي، وحماية المستهلك المالي.

وأود أن أتوقف قليلاً عند محور هام من محاور الاستراتيجية وهو محور "حماية المستهلك المالي" وأهميته في تحقيق الشمول المالي، حيث قام البنك المركزي بإنشاء دائرة متخصصة لهذا الغرض في نهاية عام 2016، باعتبار أن وجود إطار شامل لحماية

المستهلك المالي يؤدي الى زيادة الثقة والتنافسية في النظام المالي والمصرفي، وبالتالي تحسين نوعية وجودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء، كما أنه يساهم في تشجيع الافراد وزيادة إقبالهم على استخدام الخدمات المالية.

في حين أن عدم وجود آليات تحمي عملاء القطاع المالي سيجعلهم أكثر عرضة للممارسات التعسفية والحصول على خدمات مالية غير ملائمة لمصالحهم، الأمر الذي يستدعي وجود منظومة لحماية المستهلك المالي تسهم في تقديم منتجات مالية ملائمة في إطار من الشفافية، والتسعير المسؤول، والمعاملة العادلة، علاوة على الحفاظ على خصوصية معلومات العملاء، وإيجاد آليات لحل الشكاوى والنزاعات، ناهيك عن أخذها بالاعتبار احتياجات العملاء خاصة ممن لا يتمتعون بالثقافة المالية اللازمة.

مجلة البنوك: كثر الحديث مؤخراً حول ارتفاع مديونية الأفراد، نرجو معاليكم توضيح هذه المسألة، وما هو تقييمكم لوضع هذه المديونية؟

د. فريز: إن سعي الأفراد لتحسين مستوى معيشتهم من خلال الحصول على احتياجاتهم التمويلية سواء للأغراض السكنية أو الاستهلاكية ينعكس إيجاباً على زيادة قدرتهم على الإنفاق وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي. وهذا من جهة أخرى يساعد البنوك على التنويع المدروس في توظيفاتها وبالتالي التقليل من مخاطرها وتعزيز ربحيتها. إلا أنه، وفي الوقت نفسه، فإن الارتفاع المفرط في مديونية الأفراد كنسبة إلى دخلهم له آثاراً سلبية على الاستقرار المالي والاقتصادي في أي بلد، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة مخاطر الإقراض وزيادة نسب التعثر لدى البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى. كما يؤدي ارتفاع هذه النسبة إلى اضعاف قدرة الأفراد على الإنفاق وبالتالي التأثير سلباً على النمو الاقتصادي وزيادة مخاطر ما يعرف بالمخاطر الأخلاقية (Moral hazard) وسوء الاختيار (Adverse selection) وإحجام البنوك أكثر في ضوء ذلك عن منح التمويل، وبالتالي إحداث مزيد من التراجع في الانفاق والنمو الاقتصادي. ويقيناً أن حجم مديونية الأفراد وسلوك البنوك لدينا هي بعيدة كل البعد عن ذلك وهي محط عناية البنك المركزي ومتابعته المستمرة والدقيقة ولدينا من الأدوات الكفيلة لكشف أية مخاطر في وقت مبكر والتدخل الفعال لتوجيهها بما يضمن المحافظة على الاستقرار المالي.

فمن خلال متابعتنا لتطور نسب مديونية الأفراد إلى دخلهم في الأردن خلال السنوات الخمس الأخيرة يلاحظ أن هذه النسبة بلغت أعلى مستوى لها في نهاية عام 2015 إذ بلغت 69.4%، ثم اتجهت بعد ذلك للانخفاض لتصل إلى 67.4% في نهاية عام 2017. وهذه النسبة معتدلة وتقل عن المتوسط العالمي لنسبة هذه المديونية. علماً بأن هذه النسبة لا تمثل مستوى عبء الدين على المقترض ولا تعني بان جميع الأردنيين مدينين بما نسبته 67.4% من دخلهم بل تعني ان كامل رصيد مديونية الأفراد المقترضين يشكل ما نسبته 67.4% من الدخل السنوي المتاح لهم، أما النسبة التي تقيس العبء الشهري على المقترض والمتمثل بقيمة الأقساط والفوائد الشهرية فإنها تبلغ بالمتوسط حوالي40% من الدخل الشهري للمقترض وهي ضمن الحدود المقبولة والآمنة. وكما أسلفنا فإن البنوك لا تسمح بالمديونية المفرطة للأفراد وتضع سقوفاً ضمن سياساتها الائتمانية تكفل عدم تجاوز عبء خدمة الدين للأفراد ما نسبته 50% من دخلهم.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو مديونية الأفراد شهد تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2018، حيث نمت هذه المديونية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2018 بما نسبته 2.3% فقط مقابل نسبة نمو بلغت 6.5% لنفس الفترة من عام 2017، ونسبة نمو كانت تتجاوز 11% للأعوام ما قبل 2017.

هـ- إصدارات جمعية البنوك خلال عام 2018

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2018 بإصدار المنشورات والمطبوعات التالية:

التقرير السنوي: أصدرت جمعية البنوك في الأردن تقريرها السنوي التاسع والثلاثون لعام 2017 باللغتين العربية والانجليزية، والذي تضمن تطورات الجهاز المصرفي في عام 2017 من حيث السيولة والموجودات والمطلوبات ورأس المال. كما تضمن تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في المملكة والخدمات المصرفية الجديدة التي طرحتها البنوك وتطور القوى البشرية العاملة في البنوك وعدد فروع البنوك في أنحاء المملكة كافة. كما سلط الضوء على آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات الاقتصادية العالمية والوطنية وأبرز نشاطات الجمعية في العام ذاته.

سلسلة كراسات الجمعية:

كراسة رقم (1): "العلاقات المصرفية مع البنوك المراسلة وانعكاساتها على القطاع المصرفي العربي بالتركيز على حالة الأردن"، سلط هذا العدد الضوء على عدد من النواحي المتعلقة بالعلاقة مع البنوك المراسلة، حيث تناول خدمات البنوك المراسلة، وأهمية العلاقة مع البنوك المراسلة وتطوراتها، كما بحث في أسباب انسحاب بعض البنوك العالمية من علاقات البنوك المراسلة.

كراسة رقم (2): "الآفاق المستقبلية للشباب من منظور اقتصادي"، وقد جاء هذا العدد انطلاقا من أهمية الشباب والذين يعتبروا من أهم محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمورد البشري الرئيسي للإنتاج والابداع والابتكار، والعمود الفقري للمجتمع.

كراسة رقم (3): "الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عامي 2016 و2017"، تناولت تطور أداء البنوك من حيث البنود الرئيسية في المركز المالي وقائمة الدخل ومقاييس الربحية والتفرع المصرفي لعام 2017 ومقارنتها بالعام 2016.

كراسة رقم (4): "دراسة مسحية حول دور البنوك في تمويل مشاريع قطاع المياه: حالة الأردن"، حيث سلط الضوء على واقع وآفاق التمويل المصرفي الموجه لمشاريع قطاع المياه في الأردن.

كراسة رقم (5): "أهم مؤشرات القوائم المالية الموحدة للبنوك العاملة في الأردن (2016-2017)"، حيث قدم العدد تلخيصاً بأهم التطورات في بنود القوائم المالية الموحدة للبنوك العاملة في المملكة للعام 2017 مقارنة مع عام 2016.

كتيب "اضاءات على أبرز إنجازات ومبادرات وبرامج جمعية البنوك في الأردن بمناسبة مرور أربعين عاماً على تأسيس الجمعية"، حيث يمثل هذا الإصدار رصدا وتوثيقاً لأهم المحطات في مسيرة الجمعية، ويعرض أهم نواحي ومجالات عمل الجمعية وانجازاتها خلال الأربعين سنة الماضية، كما أنه يعرض أهم التطورات في مسيرة القطاع المصرفي الأردني خلال نفس الفترة.

كتيب "إصدارات جمعية البنوك في الأردن خلال الفترة 2006-2018"، يتضمن هذا الكتيب على وصف شامل وموجز لكل إصدارات الجمعية خلال الأعوام (2006-2018) بما فيها من دراسات وابحاث وتقارير وكراسات وكتب باللغتين العربية والانجليزية.

دراسة حول مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014: آثار تعديل القانون على البنوك والأفراد والاقتصاد الوطني، تضمنت هذه الدراسة على أهم التعديلات الواردة في مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014، وبحثت في واقع ربحية البنوك العاملة في الأردن ومساهمة البنوك في الحصيلة الضريبية، إضافة لمناقشة آثار وانعكاسات مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل على الاقتصاد الكلي، وعلى قطاع البنوك، وقطاع الأفراد، والأثر على بورصة عمان، والآثار السلبية على الاستثمار الأجنبي. وقدمت الدراسة مجموعة هامة من الحلول والتوصيات البديلة.

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN
إضاءات على أبرز إنجازات ومبادرات وبرامج جمعية البنوك في الأردن
بمناسبة مرور أربعين عاماً على تأسيس الجمعية
40 YEARS
1978 - 2018

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN
سلسلة
كراسات الجمعية
كراسة رقم (3)
المجلد رقم (9)
الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن
خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧
البنوك الإسلامية
البنوك التجارية الأجنبية
البنوك التجارية الأردنية
إعداد دائرة الدراسات
جمعية البنوك في الاردن
أيار ٢٠١٨
عمان - الأردن

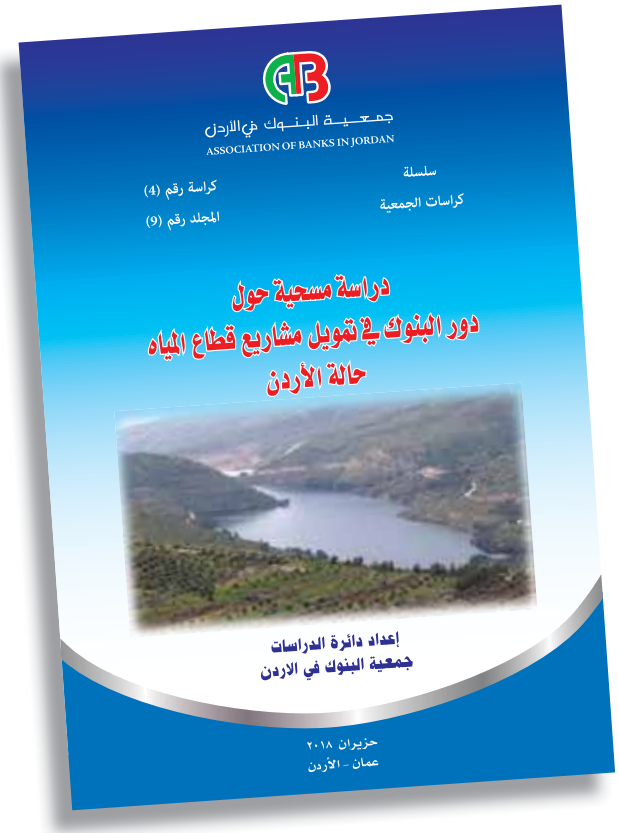
جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN
سلسلة
كراسات الجمعية
كراسة رقم (4)
المجلد رقم (9)
دراسة مسحية حول
دور البنوك في تمويل مشاريع قطاع المياه
حالة الأردن
إعداد دائرة الدراسات
جمعية البنوك في الاردن
حزيران ٢٠١٨
عمان - الأردن

الفصل الرابع

البيانات المالية للجمعية وتقرير مدقق الحسابات لعام 2018

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة أعضاء جمعية البنوك في الأردن

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية

الـرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لجمعية البنوك في الاردن (الجمعية) والتي تتكون من قائمة الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول 2018 وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في 31 كانون الأول 2018 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لنظام الجمعية والسياسات المحاسبية المتبعة الواردة في إيضاح رقم (2) حول القوائم المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الجمعية وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية و ملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لنظام الجمعية والسياسات المحاسبية الواردة المتبعة في إيضاح رقم (2) حول القوائم المالية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للجمعية.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية .

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للجمعية.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الجمعية على الاستمرار. و اذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الجمعية في اعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الجمعية بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها.

إرنست ويونغ / الأردن
محمد إبراهيم الكركي
ترخيص رقم 882
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
3 آذار 2019

جمعية البنوك في الأردن

(جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)

قائمة الموجودات والمطلوبات

كما في 31 كانون الأول 2018

	إيضاحات	2018	2017
الموجودات		دينار	دينار
موجودات غير متداولة-			
ممتلكات ومعدات	3	1,477,730	1,378,521
موجودات متداولة-			
ذمم وأرصدة مدينة أخرى	4	29,613	27,212
نقد وأرصدة لدى البنوك	5	2,003,328	2,189,579
		2,032,941	2,216,791
مجموع الموجودات		3,510,671	3,595,312
حقوق الجمعية والمطلوبات			
حقوق الجمعية -			
الوفر المتراكم	6	3,285,056	3,269,739
المطلوبات -			
مطلوبات غير متداولة-			
مخصص تعويض نهاية الخدمة	7	68,934	64,867
مطلوبات متداولة-			
مصاريف مستحقة		359	2,909
ذمم دائنة		8,833	5,899
أمانات للغير	8	147,489	251,898
		156,681	260,706
مجموع حقوق الجمعية والمطلوبات		3,510,671	3,595,312

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 11 جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن

(جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)

قائمة الإيرادات والمصروفات

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

	إيضاحات	2018	2017
الإيرادات -		دينار	دينار
رسوم اشتراك الأعضاء		805,772	547,243
إيراد مجلة البنوك		47,054	49,081
إيراد دورات تدريبية وندوات وقاعات		33,250	40,100
إيراد فوائد بنكية		78,595	70,187
إيرادات أخرى		-	730
أرباح إستبعاد ممتلكات ومعدات		5,117	-
إجمالي الإيرادات		969,788	707,341
المصاريف -			
مصاريف مجلة البنوك	9	(58,416)	(61,840)
مصاريف دورات تدريبية وندوات		(19,056)	(26,590)
مصاريف إدارية	10	(876,999)	(727,487)
إجمالي المصاريف		(954,471)	(815,917)
الوفر (العجز في) الإيرادات عن المصروفات للسنة		15,317	(108,576)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 11 جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن

(جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

	إيضاحات	2018	2017
الأنشطة التشغيلية		دينـار	دينـار
الوفر (العجز في) الإيرادات عن المصروفات للسنة		15,317	(108,576)
تعديلات -			
استهلاكات	3	63,763	54,369
مخصص تعويض نهاية الخدمة	7	4,067	6,181
إيراد فوائد بنكية		(78,595)	(70,187)
أرباح استبعاد ممتلكات ومعدات		(5,117)	-
تغيرات رأس المال العامل -			
ذمم وأرصدة مدينة أخرى		(2,401)	(1,699)
مصاريف مستحقة		(2,550)	1,680
ذمم دائنة		2,934	1,107
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(2,582)	(117,125)
الأنشطة الإستثمارية			
فوائد بنكية مقبوضة		78,595	68,454
شراء ممتلكات ومعدات	3	(162,972)	(61,181)
المتحصل من استبعاد ممتلكات ومعدات		5,117	-
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة الاستثمارية		(79,260)	7,273
صافي النقص في النقد وما في حكمه		(81,842)	(109,852)
النقد وما في حكمه كما في أول كانون الثاني		1,937,681	2,047,533
النقد وما في حكمه كما في 31 كانون الأول	5	1,855,839	1,937,681

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 11 جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن

(جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2018

(1) عام

تم تسجيل جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 1 تشرين الأول 1978 كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (33) لسنة 1966 والمعدلة رقم (9) لسنة 1971. بعد اصدار قانون البنوك رقم 28 لعام 2000 اصبحت الجمعية مؤسسة بمقتضى احكام قانون البنوك وفقا لنص المادة (95) منه، حيث أصدر مجلس الوزراء بتاريخ 29 اذار 2005 نظام "جمعية البنوك" رقم (35) لسنة 2005 ونشر في الجريدة الرسمية العدد 4707 الصادر بتاريخ 16 ايار 2005. وتهدف الجمعية إلى الإرتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال ما يلي:

1 - رعاية مصالح الاعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة.

2 - تطوير اساليب اداء الخدمات المصرفية وتحديثها.

3 - ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي واعرافه واتباع نظم واجراءات موحده لهذه الغاية.

(2-1) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لنظام الجمعية والسياسات المحاسبية المتبعة الواردة أدناه، ووفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للجمعية.

(2-2) أهم السياسات المحاسبية

ممتلكات ومعدات -

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة عند الشراء أو بالقيمة العادلة بتاريخ التبرع في حال كونها متبرع بها. يتم إستهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وفقاً لعمرها الإنتاجي المتوقع حسب النسب السنوية التالية:

	%
مبنى الجمعية	2
أجهزة ومعدات	20
الأثاث والديكور	10
سيارات	15

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن إستردادها ويسجل قيمة التدني في قائمة الإيرادات والمصروفات.

النقد وما في حكمه -

لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقد وما في حكمه يشتمل على النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك بعد تنزيل البنوك الدائنة.

الإيرادات –

يتم الاعتراف بايرادات رسوم الأشتراك السنوي للأعضاء وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

يتم الاعتراف بايرادات مجلة البنوك عند قبضها.

يتم الإعتراف بالإيرادات الأخرى وفقاً للأساس النقدي.

يتم الإعتراف بإيراد الفوائد بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

مخصصات -

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على الجمعية إلتزام (قانوني أو فعلي) ناتج عن حدث سابق، وإن تسديد الإلتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ذمم دائنة ومستحقات -

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

تعويض نهاية الخدمة-

يتم احتساب تعويض نهاية الخدمة بموجب عقد العمل بما يعادل راتب شهر عن كل سنة بعد خصم مساهمة الجمعية في الضمان الاجتماعي.

المساهمة في صندوق الإدخار-

يتم احتساب المساهمة وفقاً لتعليمات صندوق الادخار بما يعادل 10% من الراتب الأساسي مضاف اليه العلاوات العائلية.

المصاريف-

يتم الإعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الإستحقاق.

ضريبة الدخل-

إن الجمعية معفاة من ضريبة الدخل حسب قانون الضريبة رقم (34) لسنة 2014.

(3) ممتلكات ومعدات

	أرض الجمعية	مبنى الجمعية	أجهزة ومعدات	أثاث وديكور	سيارات	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
- 2018						
الكلفة -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2018	326,477	1,566,413	210,908	266,650	64,280	2,434,728
الإضافات	-	-	137,522	3,950	21,500	162,972
محول من دفعات مقدمة لموردين	-	-	4,400	-	-	4,400
الاستبعادات	-	-	(5,117)	-	-	(5,117)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018	326,477	1,566,413	347,713	270,600	85,780	2,596,983
الإستهلاك المتراكم -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2018	-	622,909	191,723	207,246	38,729	1,060,607
الاستهلاك للسنة	-	31,148	16,387	9,544	6,684	63,763
الاستبعادات	-		(5,117)	-	-	(5,117)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018	-	654,057	202,993	216,790	45,413	1,119,253
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات كما في 31 كانون الأول 2018	326,477	912,356	144,720	53,810	40,367	1,477,730
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2018	326,477	912,356	144,720	53,810	40,367	1,477,730
- 2017						
الكلفة -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2017	326,477	1,557,388	196,132	233,670	64,280	2,377,947
الإضافات	-	9,025	14,776	32,980	-	56,781
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017	326,477	1,566,413	210,908	266,650	64,280	2,434,728
الإستهلاك المتراكم -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2017	-	591,761	181,931	199,292	33,254	1,006,238
الإستهلاك للسنة	-	31,148	9,792	7,954	5,475	54,369
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017	-	622,909	191,723	207,246	38,729	1,060,607
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات كما في 31 كانون الأول 2017	326,477	943,504	19,185	59,404	25,551	1,374,121
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	4,400	-	-	4,400
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2017	326,477	943,504	23,585	59,404	25,551	1,378,521

(4) ذمم وأرصدة مدينة أخرى

	2018 دينـار	2017 دينـار
ذمم مدينة	13,622	8,647
مصاريف مدفوعة مقدماً	7,562	5,337
إيراد فوائد مستحقة	7,097	11,896
تأمينات مستردة	1,432	1,432
ينزل: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	100	100
	29,613	27,212

(5) النقد وما في حكمه

	2018 دينـار	2017 دينـار
نقد في الصندوق	1,500	1,500
حسابات جارية**	145,672	206,123
ودائع لدى البنوك*	1,856,156	1,981,956
	2,003,328	2,189,579
ينزل: حساب أمانات صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة ومؤتمر الشمول المالي (أيضاح 8)	(147,489)	(251,898)
	1,855,839	1,937,681

* تتضمن حسابات الودائع لدى البنوك ما يلي:

- وديعة سنوية لدى البنك التجاري الأردني بمبلغ 1,703,186 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (2017: 1,631,502 دينار)، تحمل سعر فائدة 4.625% سنوياً (2017: 3.875%).

- وديعة شهرية لدى البنك العربي بمبلغ 124,828 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (2017: 223,272 دينار)، تحمل سعر فائدة 2.625% (2017: 2.19%).

- وديعة شهرية لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل بمبلغ 28,142 دينار (2017: 127,182 دينار) كما في 31 كانون الأول 2018 بسعر فائدة 1.95% (2017: 2.07%).

** تتضمن الحسابات الجارية مبلغ 145,672 دينار لا يمكن التصرف به يعود إلى أمانات صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية وامانات مؤتمر الشمول المالي.

(6) الوفر المتراكم

	2018 دينـار	2017 دينـار
رصيد بداية السنة	3,269,739	3,378,315
الوفر (العجز) في الإيرادات عن المصروفات	15,317	(108,576)
رصيد نهاية السنة	3,285,056	3,269,739

(7) مخصص تعويض نهاية الخدمة

	2018	2017
رصيد بداية السنة	64,867	58,686
مصروف مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,067	6,181
رصيد نهاية السنة	68,934	64,867

(8) أمانات للغير

يمثل هذا البند ما يلي:

	2018 دينار	2017 دينـار
أمانات صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية*	147,028	203,398
أمانات مؤتمر الشمول المالي **	461	48,500
	147,489	251,898

* يمثل هذا البند مساهمات البنوك الأعضاء في جمعية البنوك في الأردن في صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية، حيث قامت الجمعية نيابة عن البنوك خلال عام 2015 بتوقيع إتفاقية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتوفير 52 منحة دراسية ولمرة واحدة للطلبة الأردنيين الملتحقين في الجامعات الأردنية الرسمية.

فيما يلي الحركة على هذا البند.

	2018 دينار	2017 دينـار
رصيد بداية السنة	203,398	275,148
المبالغ المدفوعة	(56,370)	(71,750)
رصيد نهاية السنة	147,028	203,398

** يمثل هذا البند مساهمات بعض البنوك في الأردن لدعم مؤتمر الشمول المالي الذي عقد برعاية البنك المركزي الأردني خلال شهر كانون الأول 2017.

فيما يلي الحركة على هذا البند.

	2018 دينار	2017 دينـار
رصيد بداية السنة	48,500	-
مساهمة البنوك المستلمة	-	48,500
المبالغ المدفوعة	(48,039)	-
رصيد نهاية السنة	461	48,500

(9) مصروف مجلة البنوك

	2018 دينـار	2017 دينـار
طباعة	40,481	43,283
مكافآت	17,375	18,075
أخرى	560	482
	58,416	61,840

(10) مصاريف إدارية

	2018 دينـــار	2017 دينـــار
رواتب وأجور ومكافآت	396,741	350,899
حفلات واجتماعات	37,499	11,081
استهلاكات	63,763	54,369
المساهمة في الضمان الاجتماعي	39,076	35,944
مصاريف طبية	33,535	38,519
طباعة وقرطاسية	30,434	30,234
المساهمة في صندوق الادخار	26,865	25,227
اتصالات وانترنت	26,617	21,444
مصاريف صيانة وسيارات	24,309	19,854
أمن ونظافة	20,286	19,446
دعاية واعلانات	19,960	-
هدايا	38,266	4,579
ضيافة	9,973	11,654
مياه وكهرباء	7,864	17,962
ضريبة مسقفات	7,050	7,050
سفر وتنقلات	6,187	9,907
مصروف تعويض نهاية الخدمة	4,066	6,181
أتعاب مهنية واستشارات	37,878	2,378
محروقات	2,081	6,379
أخرى	44,549	54,380
	876,999	727,487

(11) ضريبة الدخل

إن الجمعية معفاة من ضريبة الدخل حسب المادة رقم (4 – أ) من قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014.